

جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية

أهمية مقرر التنمية السياسية

دكتور المقرر
كريم أبو حلاوة

العام الدراسي 2018.2019



أولاً- ظهور دراسات التنمية السياسية:

لقد تبلور التخطيط لإعداد سلسلة دراسات التنمية السياسية في منتصف القرن الماضي، وذلك من واقع الافتتاح بأن التنمية ولا سيما في العالم الثالث لا تتطلب فقط سياسات اقتصادية ولكنها تتطلب أيضاً وجود مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة وتنمية الموارد البشرية والمادية، حيث أن المتغيرات السياسية لها نفس أهمية المتغيرات الاقتصادية، وقد كان الافتراض الأساسي وراء ذلك هو أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في غياب التنمية السياسية، ركزت هذه السلسلة على الدراسات التالية:

- 1- العلاقة بين وسائل الاتصال والتنمية السياسية ودور وسائل الإعلام في تغيير وتعديل الاتجاهات، ودور المثقفين في العمليات التحديثية، ونظر لذلك "لوسيان باي" عام 1963.
- 2- دور البيروقراطية في التحديث والتنمية، والتوترات بين عمليتي التبرط والتحول الديمقراطي أو الديمقراطية، ودور الديمقراطية في التنمية السياسية، ونظراً لذلك "جوزيف لابلومبارا"، عام 1963.
- 3- الدراسة المقارنة لحالتين من حالات التنمية تاريخياً ومؤسسياً وثقافياً وفي بلدين مختلفين، ونظر لذلك كل من "روبرت وارد" و"دانكورت روستو"، عام 1964.
- 4- التعليم باعتباره العملية الرئيسة في التحديث، وذلك بفحص أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية والسياسية في أنواع متباينة من المجتمعات التي تتبع استراتيجيات تعليمية وتنموية مختلفة، ونظر لذلك "جيمس كولمان" عام 1965.
- 5- العلاقة بين الثقافة السياسية والتنمية السياسية، ونظر لذلك كل من "لوسيان باي" و"سيدني فيريا"، عام 1965.
- 6- الأحزاب السياسية والنظم الحزبية وجماعات المصالح ودور وتأثير الجماعات السياسية في عملية التنمية السياسية، ونظر لذلك الاتجاه كل من "لابلومبارا" و"مايرون وينر" عام 1966.
- 7- الأزمات وتعاقبها في التنمية السياسية، ونظر لذلك كل من "بايندر"، "كولمان"، "لابلومبارا"، "لوسيان باي"، "فيربا"، "وينر"، عام 1971، وقد أكدت هذه المجموعة على أن الأنماط التنموية يمكن تفسيرها من خلال الطريقة التي واجهت بها الأمم المجتمعات مشاكل بناء الأمة وبناء الدولة وكيفية حلها وأكدت أن العلاقة بين الشكل الذي اتخذته هذه المشاكل والتحديثات وكيفية تسلسل وتعاقب حدوث هذه الأزمات، سيقيد ويؤثر على، إن لم يحدد، التنمية البنيوية والثقافية للنظم السياسية، وحددت مشاكل وأزمات التنمية في خمس أزمات وهي الهوية القومية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع.
- 8- تناول فكرة وموضوع التنمية السياسية من منظور تاريخي إمبريقي وركز على أن بناء الدول هو نتاج للجهود التاريخية لمواجهة ومعالجة سلسلة من المشاكل الحاسمة والرئيسة مثل الدفاع ضد العدوان الخارجي والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي، ولقد نشأت عملية بناء جهاز الدولة عن طريق تجنيد وتدريب الموظفين المدنيين



والعسكريين وتنظيمهم في منظمات بيروقراطية في إطار الجهود المبذولة لمواجهة هذه المشاكل المتعلقة بالدفاع والنظام الداخلي واستخراج الموارد والدخول والتحكم بالإنفاق، ولقد ساعدت الطريقة التي تمت بها مواجهة هذه المشاكل ومعالجتها على تفسير الاختلافات بين المؤسسات السياسية بين الدول وبينت في نفس الوقت أن عملية بناء الدولة تميل لأن تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة وقوة قسرية لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك مما يتطلب بالتالي وجود أفراد وموظفين مؤهلين ومدربين إلى جانب، وجود منظمات ديمقراطية، وقد نظر لذلك "تشارلز تيلي" عام 1975.

9- اختيار فرضية "الأزمة والتعاقب" استناداً إلى التجربة التاريخية لبعض البلدان المتقدمة باعتبار أن الإطار النظري حول الأزمة والتعاقب مفيد في وصف الأنماط التاريخية للتنمية، وقد نظر لذلك "ريموند جرو" 1978.

وفي منتصف الستينات من القرن الماضي بدأ الهجوم على أبحاث التنمية السياسية، وتم اتهامها بربط التيار الرئيس في العلوم الاجتماعية والسياسية المقارنة بالإمبريالية الأمريكية والاستعمار الجديد، ووصفت بأنها أدبيات "وضعية" غير إنسانية، وبأنها أدبيات للحرب الباردة وأنها متمرزة عرقياً وإسقاطية وسلبية وخطية وأنها الوصف الفكري للرأسمالية والإمبريالية. ولقد تباينت المواقف السياسية للمتقدمين ما بين اليساريين المعتدلين أمثال "مارك كيسلمان"، والماركسيين أمثال "سوزان بودينهايمر جونس" ومنظري التبعية أمثال "فرناندو كارديسو" و"أندريا جوندز فرائك" وغيرهما.

فبينما وصف "مارك كيسلمان" دراسات التنمية السياسية بأنها منشغلة ومهمومة بالنظام العام وبأنها تروج لنمط أمريكي متمركز عرقياً للنمو الاقتصادي والديمقراطية واختفاء الأيديولوجيا في العالم الثالث، يرى "كارديسو" أن كل نظريات التحديث قد افترضت أن المسار الذي سلكته النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة بنى بمستقبل البلدان المتخلفة، وإن عملية التنمية تعني استكمال بل وحتى إعادة المراحل المختلفة التي ميزت التحول الاجتماعي لهذه البلدان.

وقد قدمت "سوزان بودينهايمر جونس" نقداً أثر شمولاً وعمومية عامة 1970 تحدثت فيه عن "أيديولوجية التنمية" التي هيمنت على أدبيات السياسية المقارنة وعلى النظرة السوسيولوجية وعلى علم السياسة السلوكي ولقد اتهمت أدبيات التنمية السياسية بارتكابها لأربع خطايا أبستمولوجية (ومعرفية) أدت إلى أربعة أخطاء نظرية، وتشمل الخطايا الأبستمولوجية ما يلي:

① الاعتقاد بإمكانية وجود علم موضوعي متحرر من الأيديولوجيا.

② الاعتقاد بتراكم المعرفة.

③ الاعتقاد بوجود قوانين عامة وعالمية للعلم الاجتماعي.



④ الاعتقاد بأن التصورات حول العلم الاجتماعي يمكن نقلها وتصديرها لبلدان العالم الثالث.

ولقد أدت هذه الخطايا الأبيستولوجية إلى أربعة أخطاء نظرية وهي:

① الاعتقاد بالتنمية المتدرجة.

② الاعتقاد بإمكانية التغير المستقر المنظم.

③ الاعتقاد بانتشار التنمية من الغرب إلى مناطق العالم الثالث.

④ الاعتقاد بانحسار الأيديولوجيا الثورية وانتشار التفكير العلمي البراغماتي.

وقد وصف "رونالد شيلكوت" و"جويل أبديلشتاين" النمط الانتشاري في الأدبيات الأمريكية بأنه يضع تصوراً لعملية تؤدي إلى حدوث التقدم من خلال انتشار الحداثة إلى المناطق المتأخرة التقليدية، ومن خلال انتشار التقنية ورأس المال فإن هذه المناطق ستتطور حتماً من دول تقليدية إلى دول حديثة، واتهم "صموئيل" و"أرتورو فالينزويلا" أدبيات التنمية بأنها تنبئ وجهة نظر التي ترى أنه خلال عملية التحديث ستشهد جميع المجتمعات بصفة عامة تغيرات متشابهة وأن تاريخ الدول المتقدمة حالياً يمكن اعتباره مصدر موثوق لوضع تصورات عامة ومفيدة ولقد أكدت "جويل ميجدال" في مقالته الموسومة تحليل الوضع الراهن لدراسات التنمية (السياسية) عام 1983 على أن أدبيات التنمية في العقود السابقة كانت سطحية ومبسطة ومتمركزة عرقياً، ووصف "توني سميتا" عام 1985 الإطار الفكري التنموي لمفهوم التغيير بأنه تصر "خطي" ومتمركز عرقياً بمعنى أنه يعكس مساراً وخطاً متصلاً غير مرناً نسبياً للتنمية تميل فيه الأشكال الاجتماعية والسياسية للتنمية إلى الالتقاء والاندماج، وإن مسار التنمية العربي يمكن استخدامه كنموذج لتسليط الضوء على التحولات التي تحدث في الجنوب. وعلى الرغم من هذه الانتقادات فإن ما يهمنا في الأمر هو أن الأدبيات الفكرية حول موضوع التنمية السياسية يمكن أن تشكل إطاراً نظرياً ليس بالضرورة مناسباً لأحد آليات النظام السياسي التي يمكن أن تعبر عن طبيعة أداء هذا النظام ومستوى ذلك الأداء والنتائج المترتبة عليه ولا سيما المتعلقة ببقاء النظام وديمومته واستمراره.

ثانياً - مفهوم التنمية السياسية:

انطلاقاً من اهتمام كل فروع العلوم الاجتماعية بالتقسيم الثنائي للحداثة والتقليد وبعملية التحديث، أخذ علماء على عاتقهم القيام بدراسات وأبحاث بشكل جدي في إطار ما يعرف بالتحديث السياسي والتنمية السياسية، وقد توصلت جل هذه الدراسات إلى أن المجتمع الحديث يتميز بالتراكم الضخم للمعرفة حول بيئة الإنسان، وبانتشار هذه المعرفة في المجتمع، فيرى كل من "روبرت وارد، دانكورت روستو" أن المجتمع السياسي الحديث يتضمن مجموعة خصائص يفترض أنها غير موجودة في المجتمع التقليدي، وهذه الخصائص هي:

① نظام من التمايز والتخصص الوظيفي للمنظمات الحكومية.

② درجة عالية من الاندماج والتكامل في البنية الحكومية.



- ③ سيطرة الإجراءات العقلانية والعلمانية على عملية اتخاذ القرارات السياسية.
- ④ اتساع حجم ومدى وكفاءة القرارات السياسية والإدارية.
- ⑤ انتشار وفعالية الإحساس الشعبي بالانتماء للتاريخ والأرض والهوية القومية للدول.
- ⑥ اتساع درجة الاهتمام والمشاركة الشعبية في النظام السياسي ولكن ليس بالضرورة المشاركة في عملية اتخاذ القرار ذاتها.
- ⑦ توزيع الأدوار السياسية استناداً إلى الكفاءة والإنجاز وليس على أساس الوضع الاجتماعي أو الطبقي للفرد.

⑧ استناد الإجراءات القضائية والتنظيمية على أسس قانونية وغير شخصية.

وبصفة عامة فإن المجتمع السياسي الحديث، يتميز بوجود سلطة عقلانية وبنى متميزة ومشاركة جماهيرية، وبالقادرة على تحقيق عدد كبير ومتسع من الأهداف والغايات.

ويرى كل من "غابريل الموند" و"بنكام باول" أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، ولقد قاما بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة.

وقد وضع "لوسيان باي" قائمة شاملة تضمنت تعريفات مختلفة ومركزة لمفهوم التنمية السياسية، انطوت على عشرة تعريفات رئيسية هي:

- 1- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.
- 2- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- 3- التنمية السياسية هي التحديث السياسي ولا تنفصم عنه.
- 4- التنمية السياسية هي أداء وإدارة الدولة القومية، بمعنى قبول شكل واحد من النظام السياسي والممارسة السياسية.
- 5- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- 6- التنمية السياسية هي التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية.
- 7- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية بمعنى قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية.
- 8- التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغير الاجتماعي المخطط والمنظم.
- 9- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال وله من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية.
- 10- التنمية السياسية، هي جانب من جوانب عملية التغير الاجتماعي المتعددة الأبعاد، إذ لا



يمكن أن تتحقق دون حدوث تغييرات في كافة عناصر الثقافة.

ولأجل الاستقرار على تعريف محدد قام "لوسيان باي" بتلخيص الأفكار الرئيسية المشتركة بين هذه التعريفات، واعتبر أن التنمية السياسية تتضمن (الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي)، ووجد أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها وأن ينتفعوا بثمار عملهم، أما القدرة أو الطاقة، فإنها تعكس قدرة النظام - سياسياً وإدارياً - على تبني أهداف ما وتنفيذها لذا فإن "باي" يرى بأن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل جوهر ومركز عملية التنمية وفي صدد مشابهه اكتشف "صموئيل هنتغتون" وجود أربعة مفاهيم مشتركة ومتكررة بين التعريفات المختلفة للتنمية السياسية وهي (العقلانية، والاندماج، والتكامل القومي، والديمقراطية، والتعبئة أو المشاركة)، وأكد على أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عالي من التكيف، والتعقد، والتماسك.

وبمعنى آخر فالتنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة وهي تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغيير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي.

وخلال السعي نحو فهم ودراسة التنمية السياسية واجه علماء السياسة ثلاث قضايا رئيسية:

① القضية الأولى تتطوي على التساؤل حول طبيعة العلاقة بين التنمية السياسية والتحديث السياسي، وقد ساد الاعتقاد بأن المفهومين متطابقان، وأن التنمية السياسية هي مظهر من مظاهر التحديث بصفة عامة، حتى جاء الاعتراض الوحيد لهذا الاتجاه عبر الدعوى التي قدمها "صموئيل هنتغتون" عام 1965 والرامية إلى ضرورة التمييز بين التنمية السياسية والتحديث بدعوى أن الربط بين الاثنين يؤدي إلى الحد من إمكانية تطبيق مفهوم التنمية السياسية زمنياً ومكانياً وذلك لأنه قد تم ربطها بمرحلة معينة من التطور التاريخي بحيث لا يمكن الحديث عن التنمية السياسية في مرحلة ما قبل الحداثة.

② القضية الثانية تتعلق بالتساؤل حول ما إذا كانت التنمية السياسية مفهوماً أحادياً أو مفهوماً مركباً ومتشابكاً ونظراً لأن عدد كبير من العلماء كانت لديهم أفكار متعددة ومتباينة حول ماهية وطبيعة التنمية السياسية لذلك كان هناك ميل واتجاه لاعتبارها مفهوماً مركباً ومتشابكاً، وقد حاول بعض العلماء تفسير وتبرير ذلك من خلال التأكيد على خاصية التعدد الوظيفي التي تتميز بها السياسية وهو ما يعني عدم إمكانية استعمال مقياس واحد لقياس التنمية السياسية ولهذا فقد اقترحوا عدة معايير لقياسها، وقد قدم "غابريل الموند" موصوفة ثنائية ووضع التمايز البنيوي وعلمانية الثقافة على أحد محوريها، بينما وضع متغير استقلالية النظم الفرعية على المحور الآخر واستطاع في ضوء ذلك أن يميز بين عدة نظم سياسية، ومن ناحية أخرى إذا تم اعتبار التنمية السياسية مفهوماً أحادياً، فإن



الميل سيكون إما نحو تعريفها تعريفاً ضيقاً كما فعل "هنتغتون" حين ربطها بالمأسسة فقط، وسلبها بالتالي من المضامين المرتبة بها، أو نحو تعريفها تعريفاً عاماً كما فعل "ديامنت" مما أدى إلى إخفاء مفهوم مركب ومتشابه تحت عنوان أحادي.

③ القضية الثالثة وتتعلق بالتساؤل حول ما إذا كانت التنمية السياسية مفهوماً وصفيًا أو مفهوماً غائياً، فإذا تم اعتبار التنمية السياسية مفهوماً وصفيًا، فإن ذلك يفترض أنها تشير إلى عملية واحدة أو مجموعة من العمليات التي يمكن تحديدها من خلال خصائصها الذاتية، أما إذا كانت التنمية السياسية مفهوماً غائياً فإن هذا يعني تصورهما كحركة نحو هدف محدد، وبالتالي يتم تعريفها من خلال اتجاهها وليس من خلال محتوياتها، ولا يشكل تعريف التنمية السياسية أو تحديد مفهومها من خلال أهداف معينة أية صعوبات إذا كانت لدينا معايير واضحة ومؤشرات صحيحة.

لذا فقد خلص علماء السياسة والاجتماع السياسي إلى أن مفهوم التنمية السياسية يتضمن عدة أبعاد تتركز بشكل أساسي في ثلاثة هي:

البعد الأول: خلق روح المساواة والاتجاهات المدعمة لمبدأ المساواة، وطالما تحققت هذه المساواة فإنها سوف تؤدي بالتالي إلى مزيد من المشاركة في صنع القرار السياسي وإلى مزيد من الديمقراطية، كما أنها سوف تؤدي على المستوى الاجتماعي العام إلى خضوع كل الأفراد في المجتمع لنفس القواعد والقوانين دون وجود أي استثناءات وفي هذه الحالة فإن التوافق إلى احتلال المناصب السياسية يخضع لمعايير الإنجاز ولا يخضع بأي حال من الأحوال للخصائص المتوارثة التي تسود في المجتمع التقليدي.

البعد الثاني: الاقتدار السياسي، بمعنى خلق النظام السياسي القادر على أن يخرج قرارات سياسية فعالة من ناحية، وعلى أن يؤثر تأثيراً فعالاً في الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى، ويتطلب الاقتدار السياسي وجود مؤسسة حكومية منجزة تعمل في ظروف تهيئ لها تحقيق الإنجاز المناط بها، فالأقتدار السياسي يعني الإنجاز والفعالية.

البعد الثالث: تباين وتخصص النظم السياسية، أي أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة وأن يكون هناك تقسيم عمل داخل الجهاز الحكومي، بحيث لا تطغى وزارة من الوزارات على تخصصات وزارة أخرى، وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة، ولهذا يحقق النسق السياسي تبايناً واستقلالاً نسبياً عن الأنساق الأخرى كما تحقق في داخله تبايناً واستقلالاً بين مكوناته الرئيسية ولا يعني ذلك أن النظام السياسي يكون مفتتاً من الداخل أو منعزلاً عن البناء الكلي للمجتمع وفي بناء النسق السياسي بخاصة.

إن هذه الأبعاد تقضي إلى مدى واسع من تحديد الأهداف تسعى عملية التنمية إلى تحقيقها والوصول إليها، ومن بين هذه الأهداف على سبيل المثال، الاندماج والتكامل القومي، وفعالية الحكومة وتغلغلها في المجتمع، وتنمية القدرات العسكرية للمحافظة على أمن النظام واستمراره، وتحقيق التنمية الاقتصادية بمعنى تحقيق زيادة في متوسط نمو المخرجات لكل فرد من السكان، أو زيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بما يؤدي إلى التقليل



من نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى معين من الرفاهية المادية والتقليل من التفاوت في الدخل والثروة بين جماعات السكان وبمعنى آخر السعي للعدالة وتعزيز شروط قيام الديمقراطية وتطورها في ظل المحافظة على النظام العام والاستقرار.

وعلى الرغم من تكامل أهداف التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، فإن دراسات التنمية في علم الاقتصاد وعلم السياسة قد قدمت وعكست اتجاهين متضادين، ففي علم الاقتصاد حدث التحول من التجميع (أي خلق وتجميع ثروة) إلى التوزيع، أما في علم السياسة فلقد كان التحول عكسياً، من مشكلة النظام والاستقرار السياسي سواء كان ديمقراطياً أم غير ذلك، ثم إن العودة على التركيز على الديمقراطية خلال العقدين الأخيرين قد تزامنت مع تغير علم اقتصاد التنمية من التخطيط إلى اقتصاد السوق مع ما يعنيه ذلك ضمناً من قبول للتوزيع غير العادل للدخل الذي قد ينتج عن عمليات قوى السوق.

ثالثاً- مدخل دراسة التنمية السياسية:

1- المدخل التنظيمي الوظيفي:

في واقع الأمر، توجد علاقة وثيقة وتشابه كبير بين المدخل النظامي والمدخل البنيوي الوظيفي فيما يتعلق بتحليلهما للتنمية السياسية، ولا يمكن استخدام المدخل الوظيفي دون الرجوع إلى مفهوم النظام السياسي، ومن الرواد الذين اعتمدوا هذا المدخل في تحليلهم لظاهرة التنمية السياسية كل من ("ايستون"، "الموند"، "أبتر"، و"بايندر").

وتتمثل مزايا هذا المدخل في عمومية المفاهيم المستخدمة في التحليل ولكن هذا المدخل يمثل إطار مفاهيمي في الأساس، ولا يؤدي بالضرورة إلى إيجاد فرضيات أمبيريقية (تعميمات متوسطة المدى) وتخلو الدراسات التي تطبق هذا المدخل من كثير من البيانات والوقائع وعلى الرغم من أنه من الممكن استعمال مفهوم النظام في إطار دينامي (حركي) فإن معظم دراسات التنمية السياسية التي استعملت هذا المدخل لم توظف العناصر الدينامية للمدخل، ومع ذلك فإن دراسة "أبتر" حول السياسة والتحديث التي جاءت في إطار هذا المدخل كانت من أكثر الدراسات نجاحاً في التركيز على الاهتمامات الدينامية من خلال الاهتمام بمعدل وأشكال ومصادر التغيير وبينما تعرض هذا المدخل لنقد شديد في مجال علم الاجتماع نظراً لمحدوديته وعدم قدرته على دراسة ظاهرة التغيير فإن علماء السياسة لم يترددوا في استخدامه لدراسة التغيير السياسي.

وقد أشارت العديد من الانتقادات إلى مشكلة أخرى مرتبطة باستخدام هذا المدخل من دراسة التغيير وهي مشكلة التعامل مع مفهوم التوازن وفي الأصل فإن هذا المدخل يتصور عملية التوازن على أنها حالة سكون واستقرار، فمفهوم التوازن يفترض مسبقاً وجود نظام مكون من مجموعة من المتغيرات المترابطة وظيفياً والتغيير في أحد هذه المتغيرات يؤدي إلى تغيرات في المتغيرات الأخرى.



بمعنى أن مفهوم التوازن يتعامل مع التغير الاجتماعي على أنه حالة خارجية شاذة وأنه ناتج عن حالت التوتر في النظام، والتي تؤدي إلى وجود حركات تعويضية لتخفيف حالات التوتر، وبالتالي العودة للوضع الأصلي، فالتغير بحسب هذا المدخل هو أمر طبيعي أم الاستقرار وجلسة السكون فيه الوضع الطبيعي للنظام.

2- مدخل العملية الاجتماعية:

هذا المدخل لا ينطلق في دراسته للتنمية السياسية من مفاهيم النظام الاجتماعي أو النظام السياسي، وإنما يركز على بعض العمليات الاجتماعية، ويركز على العملية وليس على النظام، وتوجهاته سلوكية وأمبيريقية بصورة أكثر من المدخل النظامي - الوظيفي، وعادة ما يؤدي إلى تراكم وتجميع عدد كبير من البيانات الكمية حول هذه العمليات الاجتماعية، وتتم بعد ذلك محاولة ربكها بالتغيير السياسي، فإن مدخل العملية الاجتماعية يحاول الربط بين العمليات، وقد يحاول الانتقال من الربط إلى السببية من خلال استعمال أدوات التحليل الإحصائي المختلفة في هذا المجال ومن أبرز رواد هذا المدخل "لينر دويتش، هدسون" وبينما ينطلق رواد وباحثوا المدخل النظامي - الوظيفي من مفهوم النظام السياسي، ثم يميزون بين النماذج المختلفة للنظم السياسية في محاولة لتبيين نتائج ومضامين هذه الاختلافات أي الاهتمام أساساً بربط نمط معين من الفعل بالنظام ككل من أجل إيضاح وتحديد وظيفة هذا الفعل في النظام، أما مدخل العملية الاجتماعية فيحاول ربط نمط وفعل عملية أخرى.

وتتمثل الميزة الرئيسية لمدخل العملية الاجتماعية في محاولات إيجاد علاقات بين المتغيرات في مجموعة من المتغيرات وبين المتغيرات في مجموعة أخرى، بمعنى أن المدخل يركز وبشكل أساسي ومباشر على ظاهرة التغير، ويواجه هذا المدخل في تعامله مع ظاهرة التغير بعض القيود ويتركز جوهرها في أن المتغيرات المستقلة في إطار هذا المدخل تتعلق أحياناً بمستويات التنمية وليس بمعدلات التنمية، ونظراً لأن المدخل أمبيريقى فإن استعمال المتغيرات يتحدد بمدى توافر البيانات، أما الاشكالية الثانية فتتعلق بعملية الربط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية المستقلة وبين المتغيرات السياسية التابعة وتتمحور المشكلة حول الناحية المنهجية والمرتبطة بالعلاقات السببية بين التغير الاجتماعي أو الاقتصادي وبين التغيرات السياسية والتي هي عادة نتائج لفعل وإرادة الإنسان.

3- مدخل التاريخ المقارن:

لا يبدأ هذا المدخل بنموذج نظري أو بالتركيز على العلاقة بين متغيرين أو أكثر، بل ينطلق من مقارنة تطور مجتمعين أو أكثر، ففي الوقت الذي يركز فيه المدخل النظامي - الوظيفي على مفهوم (النظام)، ومدخل العملية الاجتماعية على مفهوم (المجتمع) إلا أن هذا المدخل لا يهتم بتاريخ مجتمع واحد بل يهتم بالمقارنة بين مجتمعين أو أكثر، فالمدخل النظامي الوظيفي يضع الإطار المفاهيمي، ومدخل العملية الاجتماعية يربط بين المتغيرات، بينما يقارن مدخل التاريخ المقارن بين المجتمعات.



أبرز رواد الذين استخدموا هذا المدخل في تحليل ظاهرة التنمية السياسية هم كل من ("روستو"، "بلاك"، "مور"، "أزينشتاين") ومعظم دراساته هي دراسات أمبيريقية ولكنها ليست كمية بالضرورة، وهو مهتم أساساً (بالمؤسسات والثقافة والقيادة) ويصنف أنماط التنمية السياسية عن طريق افتراض وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها كل المجتمعات أو عن طريق وجود قنوات متميزة قد تمر من خلالها مختلف المجتمعات، فينطلق "بلاك" على سبيل المثال من تحديد أربعة أطوار للتحديث تمر بها جميع المجتمعات: التحدي المبدئي للحدثة، وتعزيز القيادة التحديثية والتحول الاجتماعي والاقتصادي من مجتمع ريفي زراعي إلى مجتمع حضري صناعي، واندماج المجتمع ويشمل ذلك إعادة ترتيب البنية الاجتماعية بشكل جذري، ومن خلال ذلك قام بتحديد خمسة معايير للتمييز بين المجتمعات في كيفية تطورها خلال هذه الأطوار وفي إطار مختلف نوعاً، يرى "روستو" أن هناك ثلاثة متطلبات أساسية للتحديث السياسي (فالهوية مهمة للأمة)، (والسلطة للدولة)، (والمساواة للحدثة) أما الاختلافات الجوهرية بين المجتمعات في هذا الإطار فتتعلق بكيفية مواجهتها لهذه المشاكل، وهل كان ذلك في نفس الوقت والفترة الزمنية أم في فترات متعاقبة، وإذا كانت قد واجهتها في فترات متعاقبة فكيف كان ترتيب هذا التعاقب.

واقترح "روستو" أن التعاقب الأمثل في مواجهة المشاكل، والأكثر نجاحاً في التقليل من أضرار ومعاناة التحديث هو مواجهة مشكلة الهوية ثم السلطة ثم المساواة بهذا الترتيب.

لقد ساهمت المداخل الثلاثة السابقة مساهمة مهمة في تحليل التنمية السياسية، بيد أنها من منظور نظرية التغير السياسي تشوبها جميعاً ثمة عيوب، فالمدخل النظامي - الوظيفي ضعيف من جانب التغير، ومدخل العملية الاجتماعية ضعيف من الجانب السياسي، ومدخل التاريخ المقارن ضعيف من الجانب النظري - ولكن من خلال الربط بين عناصر القوة في هذه المداخل الثلاثة ربما يمكن التغلب على عيوب كل مدخل منها.

4- مدخل تغير المكونات:

يتطلب هذا المدخل من فرضية أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المكونات المتغيرة، بعضها يتغير بمعدل سريع، بينما يتغير البعض الآخر بمعدلات بطيئة، ويتساءل حول أنواع التغير في أحد المكونات التي تميل إلى الارتباط بتغييرات مشابهة أو بغياب التغيير في المكونات الأخرى، والنتائج والعواقب المترتبة على تركيبات مختلفة من تغير المكونات على النظام ككل؟ لذا فإن تحليل التغير السياسي أو التنمية السياسية انطلاقاً من هذا المدخل تتضمن:

أ- التركيز على المكونات الأساسية للنظام السياسي.

ب- تحليل معدل ونطاق واتجاه التغير في هذه المكونات.

ج- تحليل العلاقات بين التغير في أحد المكونات والتغير في المكونات الأخرى.



ويمكن افتراض احتواء النظام السياسي على عدة مكونات منها على سبيل المثال المكونات الخمسة الآتية:

أ- الثقافة: أي القيم والاتجاهات والتوجهات والأساطير والمعتقدات الوثيقة الصلة بالحياة السياسية والسائدة في المجتمع.

ب- البنية: أي التنظيمات الرسمية التي تتم عن طريقها عملية صنع القرارات السلطوية الإلزامية في المجتمع مثل الأحزاب، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والإدارات البيروقراطية المختلفة.

ج- المجتمع المدني: أي التكوينات الاجتماعية والاقتصادية، الرسمية وشبه الرسمية، التي تشارل في السياسة وتقدم طلبات للبنى السياسية.

د- القيادة: أي الأفراد في المؤسسات السياسية وفي الجماعات الأخرى والذين يمارسون نفوذاً أو تأثيراً من غيرهم في تخصيص القيم واتخاذ القرارات السلطوية.

هـ- السياسات العامة: أي أنماط النشاط الحكومي والمخطط بقصد التأثير على توزيع المنافع والمزايا والعقوبات في المجتمع.

ويفترض هذا الدخول أن هذا المكونات تتغير باستمرار في أي نظام سياسي وأن معدل ونطاق واتجاه التغيير في المكونات يختلف بشكل كبير داخل النظام الواحد وبين النظم المختلفة، وأن كل مكون يتكون من مجموعة من العناصر، فالثقافة السياسية مثلاً تتضمن مجموعة من الثقافات الفرعية، والبنى السياسية قد تحتوي على أشكال مختلفة من المؤسسات والإجراءات، وعليه فإن تحليل التغير السياسي يمكن أن يكون موجهاً نحو التغيرات البسيطة في قوة المكونات وعناصرها في النظام السياسي، ولكن الأهم من ذلك هو تحليل العلاقة بين التغيرات في قوة المكونات وعناصرها وبين التغيرات في محتواها، فالمشاكل المتكررة في السياسة تمثل أحياناً عملية مقايضة بين القوة والمحتوى، فإلى أي مدى يؤدي التغير في قوة الإيديولوجيا السياسية مقاسة خاصة بعدد الأشخاص المؤمنين بها، وبحدة وقوة هذا الإيمان إلى تغيرات في محتوى هذه الأيديولوجيا؟ وتحت أي ظروف تؤدي التغيرات السريعة في قوة القادة السياسيين إلى ضرورة إحداث تغيرات في أهدافهم وأغراضهم؟ وتحت أي ظروف يمكن تعزيز قوة القادة دون إحداث أي تغيرات جوهرية في أهدافهم؟

وفي معظم المجتمعات لا يأتي تعزيز الأيديولوجيا أو المؤسسة أو الجماعة أو القائد أو السياسة العامة إلا على حساب بعض التعديلات في محتواها، وعليه فلا بد من وضع مجموعة كبيرة من الافتراضات حتى يمكن تحديد عملية المقايضة بين قوة ومحتوى المكونات المختلفة في أوقات ومواقف مختلفة، ويمكن تحليل التغير السياسي أو التنمية السياسية استناداً لهذا المدخل على ثلاثة مستويات:



المستوى الأول: يمكن مقارنة معدل ونطاق واتجاه التغير في أحد المكونات بمعدل ونطاق واتجاه التغير في المكونات الأخرى، وهذا النوع من المقارنة يسلط الضوء على أنماط الاستقرار وعدم الاستقرار في النظام السياسي، وعلى مدى اعتماد التغيرات في أحد المكونات على وجود أو عدم وجود تغيرات في المكونات الأخرى فقد يتم اعتبار أن ثقافة ومؤسسات النظام السياسي مثلاً هي أكثر أهمية من المجتمع المدني والقيادات والسياسات العامة، وبالتالي قد يعرف الاستقرار بأنه مجموعة معينة من العلاقات التي تتغير فيها المكونات تدريجياً وبحيث تكون معدلات التغير في الثقافة والمؤسسات السياسية بينما توجد تغيرات سريعة في القيادة والسياسات العامة أما عدم الاستقرار السياسي، فهو الوضع الذي تتغير فيه الثقافة والمؤسسات السياسية بدرجة أسرع من تغير القيادات والسياسات العامة، وتصبح الثورة السياسية هي حالة التغير السريع والمتزامن في جميع مكونات النظام السياسي الجمة.

المستوى الثاني: ويتضمن المقارنة بين التغيرات في قوة ومحتوى عنصر معين من عناصر أحد مكونات النظام السياسي وبين تغيرات قوة ومحتوى العناصر الأخرى في نفس المكون مثل تحليل بروز وسقوط الإيديولوجيات والمعتقدات، والمؤسسات الجماعات والقيادات والسياسة العامة، ومقارنتها بالتغيرات في محتوى هذه العناصر المرتبطة بتغير علاقات القوة بها.

المستوى الثالث: ويتضمن التركيز على العلاقة بين التغيرات في القوة والتغيرات في المحتوى لأي عنصر من العناصر، وذلك من أجل تحديد المعادلات التي تبني ما تتطلبه القوة من تكاليف في الأهداف والمصالح والقيم.

5- مدخل تغير الأزمة:

لقد رأى "الموند" أن المداخل النظرية الأولى في السياسة المقارنة وفي التنمية السياسية يمكن تصنيفها على أساس بعدين: الأول ينطوي على تساؤل إلى أي مدى تتضمن هذه المداخل نماذج توازنية أو نماذج تطورية؟ والثاني: ينطوي على تساؤل إلى أي مدى تكون فيه هذه المداخل مستندة على الحتمية أو الخيار؟ وباستعمال مدخل مختلف نوعاً، ركز "الموند" على ما يعرف بتغير الأزمة، وقدم إطاراً عاماً لتحليل الديناميات السياسية، وذلك من خلال تصور أن التغير من حالة إلى أخرى يمر بخمس مراحل:

أ- في المرحلة الأولى: يمكن افتراض حالة توازن سابقة، ويمكن افتراض أن التغير يبدأ من خلال تأثير التوازن الموجود ببعض متغيرات البيئة الداخلية غير السياسية أو البيئة الدولية للنظام السياسي.

ب- في المرحلة الثانية: تقود التطورات إلى تغيرات في بنية المطالب السياسية وفي بنية توزيع الموارد السياسية.



ج- في المرحلة الثالثة: تصبح المتغيرات السياسية والمتمثلة في البنية المتغيرة للمطالب السياسية وفي البنية المتغيرة لتوزيع الموارد السياسية هي المتغير المستقل، وتقوم القيادات السياسية باستغلال هذه المتغيرات لخلق ائتلافات سياسية جديدة أو سياسات عامة جديدة.

د- في المرحلة الرابعة: تؤدي هذه الائتلافات السياسية والسياسات العامة إلى خلق تغيرات ثقافية وبنوية.

هـ- في المرحلة الخامسة: ينشأ توازن جديد.

رابعاً- آليات التنمية السياسية:

1- التعبئة الاجتماعية - السياسية:

يتوافر التحديث على عنصرين، الأول: تراجع المجتمع القديم، والثاني: بناء المجتمع الحديث، وأعد "كارل دويتش" إطاراً نظرياً لتحليل عملية التعبئة الاجتماعية - السياسية، ودراسة آثارها من خلال تحديد نسبة السكان المتأثرين بالتحديث، أو نسبة الذين غيروا طبيعة عملهم، أو أشكال إقامتهم، أو الذين تعلموا القراءة والكتابة، إذ يمكن قياس هذه التغيرات والتوصل لنتائج كمية وإحصاءات في ضوء تقديراتها وما تمثلها من حقائق يمكن تحديد درجة التعبئة الاجتماعية - السياسية والتنبؤ بدرجة التوتر وعدم الاستقرار السياسي ويمكن تحليل جوهر عملية التعبئة الاجتماعية - السياسية من خلال تحليل:

أ- طبيعتها: تهدف عملية التعبئة الاجتماعية الانتقال إلى مجتمع الحداثة، وهو ما يعني الانتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة وبانعدام التخصص وتأدية وظائف محددة، إلى المجتمع، تتعدد فيه المهمات السياسية، وتظهر المجتمعات السياسية المتباينة، وتتسع درجة المشاركة السياسية.

ب- مصدرها: بمعنى تحديد العنصر الدافع للتغير، الذي يكون داخلياً أو خارجياً أو كليهما، مع التأكيد بأن التحديث يفترض أن ينبثق ابتداء من المجتمع، لأن التغير لا يأتي من الخارج بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل.

ج- ديناميكية انتشارها: غالباً ما تبدأ عملية الوعي الاجتماعي - السياسي لدى فئات محددة ثم تتسع في تأثيرها في البنية الفوقية، ثم تنتقل للبنية التحتية، وتنتشر بنفس الطريقة من العاصمة إلى المحافظات والقرى، فيقوم الاتصال وتتطور أدواته المادية بقسط بالغ الأهمية في نشر الأفكار المؤثرة في التغيير الاجتماعي - السياسي للتأثير في بنية الوعي الإنساني وتطوره.

د- سلوكها: أحياناً تأخذ التعبئة بطريقة التنمية التدريجية، أو تعتمد الثورة على أداة لإحداث التغيير السريع، وإعادة توزيع القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع، وهذا يتطلب تغير المعتقدات والقيم وبناء علاقات اقتصادية واجتماعية، جديدة، نتيجة للتطور في البنية الأيديولوجية، والأحزاب، وبناء قيادات سياسية وعسكرية وجهاز إداري مدني وتوسيع التعلم والثقافة السياسية.

إن التحول السياسي لا يمثل بالضرورة نتاجاً مباشراً وفورياً للتغيرات الاقتصادية



والاجتماعية ويل هو نتاج تدريجي يتولد عن سلسلة من عمليات التحول الاجتماعي في إطار التنمية القومية المؤدية إلى تحقيق الاندماج لشعب معين، على صعيد نظام سياسي محدد يتحكم به مركز حكومي، وبمعنى أن الاندماج لن يكون حقيقياً إذا لم يرتبط بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية بغية توفير الحد الأدنى بين عناصر ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع السياسي، لذا فالتقدم في تطوير أدوات الاتصال الاجتماعي، يمثل الدليل المهم والمميز للتعبعة الاجتماعية التي تهدف إلى إذابة كل فرد في بنية عامة اجتماعية وسياسية.

ويرى "كارل دويتش" وجود ثمة ترابط جوهري بين مختلف الأدلة المتعلقة بقياس التعبعة، كما أن الطلبات أو المدخلات الموجهة للنظام السياسي، المتعلقة بالمشاركة السياسية، ووسائل الإعلام ومدى التجاوب معها، ونسبة الأمية تشكل خطورة على توازن النظام إذا ما نمت بصورة أسرع من قدرة النظام على الاستجابة لهذه الطلبات والعمل على رفع مستوى الدخل والمشاركة في توزيع الوظائف، إن عدم الاستقرار، يؤدي إلى إثارة أزمات النمو الاقتصادي، وظهور الصعوبات والتوترات التي تعطل وظيفة النظام وتؤثر في التنمية الاجتماعية، بمعنى أن القدرة على قياس التعبعة تمكن من تحديد مستوى التنمية التي استطاع النظام السياسي الوصول إليها.

ويمكن رصد وتحليل عدد من الآثار السياسية للتعبعة الاجتماعية - السياسية وكما يلي:

أ- تؤدي التعبعة إلى بروز مجموعات جديدة تبحث عن منفذ للمشاركة السياسية، لأن نمو الوعي السياسي، يؤدي إلى تطور كمي في عدد المنظمات والأحزاب المشاركة في العملية السياسية، كما تظهر فئة من النخب الجدد، تسعى للتأثير في اتجاهات ونتائج الانتخابات العامة، ذلك لأن التنشئة السياسية والتعبعة تخلق وعياً جديداً ينعكس على العلاقات بين البنى الفوقية والبنى التحتية.

ب- تؤثر التعبعة في طبيعة المطالب، وذلك بفعل اتساع حجم المشاركة السياسية وظهور قوى سياسية جديدة، أي حدوث تغيير في محتوى مدخلات النظام السياسي، مرتبط بظهور حاجات اقتصادية واجتماعية جديدة ترافق ظهور الأحزاب والنقابات وجماعات المصالح، وتظهر الأزمة عند انعدام التوازن بين المدخلات وبين قدرات المؤسسات ومواردها المتاحة، وهذا ما قد يولد ثلاثة أنماط من الأزمات:

النمط الأول: يحدث نتيجة تناقض المطالب، أي التناقض بين عملية التنمية الاقتصادية والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، لأن التنمية والتحديث تخلفان تفاوتاً طبقياً، وتناقضاً في طبيعة المدخلات.

النمط الثاني: ويتعلق بتهديد التوازن الاجتماعي الذي يعكس ندرة المواد واتساع المشاكل، وعدم قدرة النظام على تلبية المطالب، وقيامه باللجوء إلى وضع حلول مؤقتة من دون التوصل لحلول جذرية.

النمط الثالث: ينجم عن ما يمكن تسميته بأزمة الهوية القومية وذلك بفعل التباين



الأيدولوجي، أو التناقض بين الرموز والقيم في المجتمع الواحد مما يدفع إلى الحفاظ على الولاءات التقليدية بصورة تتناقض مع آليات التحديث والتنمية السياسية.

إن هذه الأنماط من الأزمات يمكن أن تدفع السلطة إلى إعادة النظر في السياسات العامة وفي طبيعة بنية المؤسسات لتطويرها بما يتلاءم مع حجم النمو الاجتماعي، والتطور السياسي والتنمية الاقتصادية أو بناء مؤسسات جديدة مضافة قادرة على مواجهة الظروف المستحدثة.

لذا فالتحديث ممكن من خلال تصفية التقليدية عبر مجموعة إجراءات في إطار التعبئة، بإثارة روح إيجابية وعقلانية تؤمن بالقانون والنظام ثم قيادة الأفراد وتوجيههم للتطبع بخصائص سلوكية ذات طابع شمولي عام مبني على تصفية الولاء للفرق والجماعات والعوائل وبناء ولاء للمجتمع الموحد، لخدمة المصلحة العامة ولبلورة هوية موحدة للمجتمع، ويمكن القول أن التنفيذ العملي للتعبئة الاجتماعية - السياسية في إطار ما ورد أعلاه يشكل القاعدة الأساسية للإجراءات المتعلقة بالتنمية في أي مجتمع.

والحل الجوهري للتنمية الاجتماعية والسياسية يكمن في بناء الديمقراطية، وإن التحول التاريخي في المجتمعات يتحقق في تأسيس أهداف جديدة انطلاقاً من التجارب والأزمات القائمة والسابقة، وبعد هذا التحول يتداخل صانع القرار الذي يقود بلده بالتخطيط الاجتماعي، غير المبني على أساس الإكراه بل على أساس نظام عقلائي يوفر تعاقب السلطة الوظيفية، إن ما يمكن استنباطه هو أن للأزمة تأثيراً محركاً وفعالاً فبإمكانها أن تحتل موقع التغذية الراجعة Feed Back لتحقيق التوازن في النظام السياسي.

2- بناء المؤسسات (المأسسة):

تعد عملية المأسسة حجر الزاوية لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية، وهي أحد أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة وهي أحد مرتكزات تطوره، فالنظام السياسي المدني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع، ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز وفي إطار من التوافق، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته.

وبينما عد "هنتغتون" المأسسة القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية، لأنها تنظم الصراع من حيث أشكاله، وطبيعته، وطرق السيطرة عليه، فقد اعتقد "صامويل أيزنستات" بأن التنمية تفترض وجود هيمنة للتغير تستمد قوتها من خلال بنى مؤسسة قادرة على إعطاء شكل ملائم للتغير، وارتبطت التنمية السياسية حسب تصوره بوجود عاملين الأول: ظهور الأهداف لسياسة المتميزة والمنفصلة عن القيم التقليدية للنظام الاجتماعي، الثاني: بلورة عناصر مادية تعكس هذا التطور وتمكن من تحقيق أهداف التحديث أي ظهور المؤسسات السياسية الرئيسية المعتمدة على البيروقراطية المدنية، لإدارة لشؤون العامة للمجتمع وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والقوى الاجتماعية والعمل على تحقيق التوازن بين القوى المختلفة داخل المجتمع ويخلص "أيزنستات" إلى ثلاثة استنتاجات حول دور المؤسسات كآلية من آليات النظام



السياسي وهي:

أ- يواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية عدداً من أزمت الصراع، لذا نجد ضرورة العمل على حلها.

ب- يقتضي العمل على تحويل المطالب إلى سياسات جديدة ظهور مؤسسات سياسية جديدة تستطيع مواجهة الآثار الناتجة عن التحديث.

ج- يؤدي التحديث إلى ظهور طبقات وجماعات وفئات جديدة، لذا تعمل المؤسسات على تنظيم واستيعاب المشاركة في العملية السياسية بهدف التأثير في المشاركة السياسية.

ترتبط عملية التنمية السياسية بغايات ومثل سياسية عديدة ومتنوعة، تسعى إلى تحقيقها، ويعمل على تجسيدها، وتحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية والاجتماعية والتنظيمية التي تضمن تناميها وتكفل لها الدوام والاستقرار، وتعتبر المساواة في الحقوق والواجبات واحدة من القيم السياسية والاجتماعية المرتبطة بالنظم السياسية المتقدمة، وتمثل في الوقت نفسه مؤشراً هاماً يعكس مستوى التقدم الاجتماعي والسياسي الذي حققه المجتمع، وهي بذلك ترتبط بعملية التنمية السياسية بشكل وثيق، وتشكل بعداً هاماً ورئيسياً من أبعاد العمل التنموي بوجه عام.

وحيث أن المشاركة السياسية - في مفهوم هذا البحث - تمثل أحد ديناميات وغايات التنمية السياسية التي تعكس وتجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات، وتعمل على إرساء قواعدها وتدعيم أركانها وترسيخها داخل المجتمع، فقد أصبح لزاماً علينا - ونحن بصدد دراسة أهداف التنمية السياسية - أن نعالج قضية المشاركة السياسية من حيث مفهومها، وميكانيزماتها، وأزماتها بشيء من التفصيل، بهدف تحديد مضمون وأبعاد هذه القضية، وبيان أهميتها وضرورتها بالنسبة لعملية التنمية العامة، والتنمية السياسية على وجه التحديد.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن التركيز على البعد السياسي لقضية المشاركة - في دراستنا الحالية - لا يعني بحال من الأحوال أن ثمة فصلاً بين الجوانب السياسية وبين الجوانب الاجتماعية لعملية المشاركة، ولا يعني كذلك أن ثمة فصلاً بين المشاركة السياسية - كعملية ذات أبعاد مميزة - وبين المشاركة الاجتماعية بوجه عام، بل كل ما يعنيه هو أن ثمة ضرورات منهجية وعملية تقتضي هذا الفصل، وأن أهداف التحليل في هذا البحث تتطلب التركيز على الجوانب السياسية ولكن دون إهمال - طبعاً - للجوانب الاجتماعية أو استبعادها من دائرة البحث تماماً، فقضية التنمية كما نعلم ذات أبعاد عديدة، والتنمية السياسية - كقضية نوعية في إطار قضية التنمية الشاملة - متعددة الأبعاد كذلك وحيث أن المشاركة عملية محورية بالنسبة للعمل التنموي - السياسي وغير السياسي - فهي إذن تتخلل العديد من جوانب هذا العمل، وإذا كنا سنركز لأغراض التخصص والتحليل على جوانبها السياسية في المحل الأول، فإن هذا لا ينفي ما تتضمنه هذه الجوانب من علاقات ترابط وتأثير متبادل بينها وبين كافة جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى.



أولاً - مفهوم المشاركة السياسية:

تشغل عملية المشاركة مكانة بارزة في العمل التنموي عامة، والعمل السياسي بوجه خاص، كما تلعب دوراً محورياً وأساسياً في هذين المجالين أيضاً، وهي تكتسب مكانتها وأهميتها في مجال التنمية من طبيعة عملية التنمية ذاتها، وما يقتضيه من تعبئة وتحريك لكافة الجهود والإمكانات والقدرات - المادية والبشرية والفكرية والتنظيمية - اللازمة للعمل التنموي من ناحية، من طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية، وما تستلزمه - هذه التغيرات والمتطلبات - من جهود وسياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى.

ولذلك تتداخل المشاركة مع سائر جوانب عملية التنمية، وتتخلل كافة مراحلها وأبعادها، وتشكل بالنسبة لكل من رجال العلم وصانعي السياسة وجمهور المواطنين العاديين بؤرة اهتمام مشترك، وإن تفاوتت درجة هذا الاهتمام بين كل هؤلاء داخل المجتمع الواحد، أو من مجتمع إلى آخر، هذا إلى أن المشاركة السياسية في حد ذاتها تعد في رأي بعض الباحثين مؤشراً هاماً على مدى تخلف أو تطور البناء السياسي للمجتمع، ومن ثم يقال: " أن المجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة ، في حين يتمتع المجتمع الحديث بها"

"Traditional Society is non-participant, but modern society is participant"

وإذا كانت ثمة فروق كثيرة بين هذين الصنفين من المجتمعات فإن الفارق السياسي بينهما يتمثل في مدى وجدية المشاركة السياسية التي تتوافر في كل منهما. وعلى الرغم مما تلعبه المشاركة من دور محوري في جهود التنمية، وعلى الرغم من تأكيد الباحثين والعاملين في هذا المجال على أهميتها وضرورتها، فإن مفهوم المشاركة لا يزال غير متفق عليه، ومثار جدل كبير بينهم، ومن ثم تتباين الآراء بصده وتعدد صيغ التعبير عنه، حتى أن بعض الباحثين يعتبر "من المصطلحات التي يمكن أن تكتسب معان عديدة، بحيث يصبح غير ذي جدوى في النهاية، لأنه - فيما يرى - ينطبق أحياناً على أنشطة الجماهير في كل مستويات النظام السياسي، وينطبق أحياناً على التوجهات السياسية. Political Orientations

أكثر منه على الأنشطة، فضلاً عن أنه ينطبق في بعض الأحيان على المشاركة فيما هو خارج الحياة السياسية، كما أن هناك من الباحثين كذلك من يعتقد "أن العزوف عن ممارسة أي نشاط سياسي هو في حد ذاته نوع من المشاركة السياسية".

وإزاء هذا الخليط المضطرب من المعاني والمدلولات المختلفة لمفهوم المشاركة قد يكون من المفيد أن أعرض فيما يلي جانباً من التعريفات التي اقترحت في هذا الصدد، في محاولة للتعرف على أبعاد الخلاف القائم بينها من ناحية، بأمل الوصول - من خلال طرحها ومناقشتها - إلى تعريف إجرائي خاص، يمكن الائتئاس به، أو التعويل عليه، في سياق هذه الدراسة من ناحية أخرى، وحيث أن الجهد هنا لا ينصب أساساً على تقديم استقصاء كامل للتراث الخاص بمفهوم المشاركة، فإن الحديث سوف يقتصر على تعريفات ثلاث فقط.



نتج من خلالها إلى الإلمام بأطراف الموضوع وتنطلق على أساسها إلى تعريف المشاركة ولو بشكل إجرائي.

أما أول التعريفات فهو ذلك الذي اقترحه "صموئيل هنتجتون" و"جورج دوميجيه" - في دراستهما عن التنمية السياسية - ويذهبان فيه إلى القول بأن المشاركة السياسية ما هي إلا نوع من النشاط، يقوم به المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، وهذا فيما أرى تعريف ضيق من ناحية وفضفاض من ناحية أخرى، أما تعريف ضيق، فذلك لأنه يعتبر المشاركة السياسية نشاط يقتصر على المواطنين العاديين وحدهم ولا يخص محترفي السياسة، وهذا دون شك تصور ضيق وغير صحيح، لا يمثل الواقع في شيء ويتنافى مع مع يوحى به مفهوم المشاركة ذاته، ومن ثم لا يمكن قبوله أو الاعتداد به إلا إذا كان المقصود به أن مشاركة محترفي السياسة أمر لا خلاف عليه وفي غير حاجة إلى تنويه أو تأكيد، وأما أنه تعريف فضفاض، فذلك أنه لا يحدد طبيعة أو ماهية النشاط الجماهيري الذي يشير إليه، وما إذا كان هذا النشاط مشروعاً أو غير مشروع، سلمياً أو عنيفاً، منظماً أو غير منظم.

أما التعريف الثاني فقد طرحه "تورمان ناي" و"سيدني فربا"، ويتحصل مضمونه في أن المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة المشروعة، التي يمارسها المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات"، وبهذا المعنى يتفق هذا التعريف مع سابقه من ناحية، ويختلف معه من ناحية أخرى، ويتمثل وجه الاتفاق هنا في نقطة واحدة هي التركيز على أنشطة المواطنين العاديين دون محترفي السياسة، في حين يتضح وجه الاختلاف في نقطتين: إحداهما تتعلق بنوعية النشاط الذي تمارسه الجماهير، وهو في هذا التعريف يقتصر على الأنشطة المشروعة وحدها، أما النقطة الثانية فتتمثل في التأكيد على أن نشاط الجماهير لا يقتصر على التأثير في عملية صنع القرار السياسي وحدها بل يشمل أيضاً عملية اختيار الحكام أنفسهم.

أما التعريف الثالث والأخير فقد ورد في تحليلات "ميرون فينر"، ويتمثل المشاركة السياسية بمقتضاه في "أي فعل تطوعي Voluntary action - موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع - يبغي التأثير في: اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلية أو القومية"، وهذا التعريف - كما نرى - يتفق مع سابقه في بعض الجوانب، وينماز عنهما في عديد من الجوانب الأخرى، فهو مثلهما يجدد المشاركة بأنها (فعل Action)، ولكنه يشير إلى هذا الفعل بأنه (فعل تطوعي).

ويضيف إلى ذلك أن هذا الفعل التطوعي لا يقتصر على التأثير في القرار الحكومي فقط، أو في عملية اختيار الحكام وحسب، بل يمتد إلى التأثير في مجال تحديد السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، فضلاً عن أنه لا يستبعد الأفعال الفاشلة أو غير المنظمة أو المؤقتة أو غير المشروعة من نطاق الأفعال التطوعية.



وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن ثمة عناصر مشتركة بين هذه التعريفات الثلاث، وقد لا نختلف كثيراً مع ما هو مشترك بينها، وقد لا نتفق تماماً مع كل ما ورد بها أيضاً، ووجهة نظرنا في هذا أن المشاركة السياسية - كنوع من النشاط أو الأفعال - لا تقتصر فقط على الأنشطة التطوعية وحدها، بل تشمل أيضاً بعض الأفعال الرسمية Formal Actions الأخرى، ومن ثم تصبح المشاركة السياسية حقاً للمواطنين مثلما هي واجب على محترفي السياسة سواء بسواء، ولا يقتصر هذا الواجب على كل من يحتل موقعاً رسمياً أو شبه رسمي في البناء السياسي للمجتمع فقط، بل هو التزام أيضاً على كل من هم خارج أي من هذه المواقع وفي كل مستويات العمل السياسي، يضاف إلى ذلك أن المشاركة السياسية - فيما أرى - لا تقتصر على ما يمارسه المواطنون من ضغوط خلال عملية اختيار الحكام أو صنع القرار السياسي وتحديد السياسات وخطط وبرامج الدولة فقط بل تشمل كذلك إسهام المواطنين في إدارة وتوجيه حركة العمل السياسي - داخل وخارج المجتمع - وفي عملية صنع القرار السياسي وتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذا القرار ... وما إلى ذلك من مجالات وأدوار يمكن أن يشارك المواطنون في الحياة السياسية من خلالها بشكل إيجابي وفعال، وما دام الأمر كذلك فإن تعريف المشاركة السياسية - فيما أرى - ينبغي أن يتضمن ذلك بحيث يكون منطوقه على النحو الآتي:

المشاركة السياسية عملية اجتماعية - سياسية طوعية ورسمية، تتضمن سلوكاً منظماً مشروعاً متواصل، يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد، يتم عن إدراك عميق لحقوق المواطنين وواجباتها، وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليتها، من خلالها يباشر المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها، سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية في شتى المستويات، أم تحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها، أم المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتوجيهها، أم الإسهام جدياً - على نحو مباشر أو غير مباشر - في صنع القرار السياسي وتشكيله، فضلاً عن تنفيذه ومتابعته بالمتاح أو المستحدث من فعاليات الرقابة والضبط والتقييم.

ولعل من الواضح لنا أن هذا الفهم لعملية المشاركة ذو أبعاد عديدة، تستوعب كافة أوجه النشاط والأدوار التي تضمنتها التعريفات السابقة، وتتجاوز في الوقت نفسه جوانب الخلاف بينها، كما أنه يتميز عنها في عديد من الأمور الأخرى، فهو مثلاً يمنح العمل الجماهيري في المجال السياسي أهمية خاصة ويعتبره مؤشراً على الإيجابية والفعالية، ولا يغفل في الوقت نفسه إمكانية المشاركة الرسمية من خلال المنصب أو الوظيفة أو الدور الرسمي الذي يقوم به الفرد، وهو إذ لا يستبعد المشاركة الرسمية - باعتبارها النمط الشائع والبارز والمؤثر في أغلب الأحوال - فإنه لا ينكر أيضاً أن هناك نماذج كثيرة لقادة استمروا يشاركون في الحياة السياسية رغم ابتعادهم عن المنصب الرسمي، كأن يتحولوا من الحكومة إلى صفوف المعارضة، أو من المنصب الرسمي إلى العمل الحزبي أو النقابي، ومن ثم لا تعد مشاركتهم



موقوتة أو مرتبطة باستمرارهم في هذا المنصب، وإن كان من المحتمل جداً أن يكونوا قد استفادوا من عملهم الرسمي السابق في تطوير اتجاهاتهم نحو المشاركة وزيادة حرصهم على ممارستها ودعمها.

ولكن هذا لا يعني أن المشاركة الرسمية إيجابية دائماً، أو تعبر بشكل صحيح عن الأهداف الحقيقية للجماهير في كل الأحوال، ويختلف مفهوم المشاركة من هذا التعريف أيضاً عن مفهوم (مشاركة التعبئة) أو (مشاركة التأييد) - التي تشيع بشكل أو بآخر في النظم الشمولية وفي كثير من البلدان النامية - من حيث أنه يعتبر المشاركة سلوكاً مستمراً في حين أن مشاركة التعبئة أو مشاركة التأييد ذات طابع وقتي أو عرضي، وترتبط عادة بقرار سياسي معين أو بقيادة سياسية محددة، كما أنها لا تتطوي بالضرورة على سلوك إيجابي من جانب المشاركين فيها، هذا ولما كانت المشاركة السياسية من سمات المجتمع المنظم سياسياً فإن هذا التعريف لم يغفل عنصر (النظام) بل تضمنه، وزاد عليه ضرورة أن يكون أسلوب المشاركة مشروعاً سواء كان الهدف من المشاركة هو تأييد النظام أم معارضته، وبذلك يستبعد هذا التعريف كافة أساليب العنف السياسي ومظاهره، ويفسح المجال بالتالي لكافة الأساليب الديمقراطية المنظمة والمشروعة التي يمكن للمرء أن يشارك في الحياة السياسية من خلالها على نحو مستمر وفضلاً عن هذا كله فإن التعريف أيضاً لم يقصر المشاركة السياسية على العمليات الانتخابية وحدها، بل ضمنها كذلك عملية صياغة السياسات العامة وتحديد أهدافها ووسائل تحقيقها، والمعاونة في إدارة وتوجيه حركة العمل السياسي إلى جانب الإسهام في عملية صنع القرار السياسي والعمل على تنفيذه ومتابعته.

ومعنى هذا كله أن المشاركة السياسية عملية اجتماعية طارئة، تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية، وتلعب دوراً محورياً وأساسياً في مختلف مراحل العملية السياسية وشتى مستويات النظام السياسي ومؤسساته، كما تؤثر أيضاً في مختلف أبنية النسق الاجتماعي الكلي وما يربط بينها من علاقات، ومن ثم يقال: "إن المشاركة ذات علاقة خاصة وخطيرة بمختلف الأهداف الاجتماعية والسياسية... ويتأتى هذا من حيث أنها هي العملية التي يتم عن طريقها تحديد الأهداف واختيار الوسائل المتعلقة بكافة القضايا الاجتماعية، ويعتقد البعض أن تحديد أهداف المجتمع من خلال المشاركة من شأنه أن يزيد من حجم الفوائد التي تشبع حاجات الجماهير ورغباتها داخل المجتمع، ولكن المشاركة - على الرغم من ذلك - لا ترتبط بأهداف اجتماعية معينة، بل هي مجرد تكتيك لتحديد الأهداف، واختيار الأولويات، وتعيين المصادر الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وتعتبر المشاركة ذات أهمية كذلك لأنها ليست مجرد وسيلة لنقل حاجات ورغبات المواطنين إلى الحكومة فحسب، بل لأنها ذات فوائد مباشرة أخرى، فهي - كما يقول البعض - مصدر أساسي للرضا *a prime source of satisfaction*، الرضا عن الحكومة، والرضا عن الدور الخاص بالفرد نفسه، فضلاً عن أنها تعد في بعض الاعتبار وسيلة تربوية تكتسب الفضائل المدنية *Civic Virtues* عن طريقها، ويتعلم المرء المسؤولية من



خلالها وبهذا المعنى تصبح المشاركة غاية في حد ذاتها، وليست (وسيلة) ذات قيمة عملية فقط.

ولعل في هذا كله ما يؤكد أهميتها وحيويتها بالنسبة للمواطن الفرد، ومختلف قضايا المجتمع ومشكلاته، ناهيك عن جهود التنمية عامة، والتنمية السياسية بوجه خاص.

ثانياً- دوافع المشاركة السياسية ومحدداتها:

يشارك المرء في الحياة السياسية لأكثر من دافع، ولأكثر من غاية، وتتراوح دوافع وأهداف المشاركة السياسية عادة بين المصالح الشخصية للفرد، أو مصالح الطبقة التي ينحدر منها أو الجماعة التي ينتمي إليها، وبين التزامه السياسي Political Obligation تجاه المجتمع ككل، وتتبنى هذه الدوافع والأهداف بوجه عام من واقع البيئة الاجتماعي والسياسية التي يعيش فيها الفرد ويتعامل معها، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي، فضلاً عن تأثير وسائل الاتصال الجماهيري وما تنبثه من رسائل.

ومن المتفق عليه في هذا المجال أن دافعية الفرد ورغبته في المشاركة تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية، وتزداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح غير أن التعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، وإنما يلزم أيضاً أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثقافة السياسية، والإدراك والوعي لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها، وهو ما يتوقف عادة على نمط تنشئته المبكرة، ومجموعة القيم والاتجاهات والمعايير السلوكية التي اكتسبها عن طريق هذه العملية تشكل جزءاً لا يتجزأ من مكونات شخصيته، فالشخص الذي يشب في كنف جماعية أولية (كالأسرة أو المدرسة) تسودها العلاقات الديمقراطية، ويسمح فيها بالحوار وحق المشاركة في اتخاذ القرارات يكون عادة أكثر ميلاً واستعداداً للمشاركة في الحياة السياسية من الشخص الذي يخضع لتنشئة اجتماعية سلطوية، ومعنى هذا أن نمط التنشئة الاجتماعية الذي يدرج عليه الفرد في طفولته، وما يتجمع لديه من قيم واتجاهات ومعارف خلال هذه المرحلة، يؤثر مستقبلاً في استجابته لمختلف المواقف السياسية وتتبع آثاره أيضاً على مدى رغبته في المشاركة، وجدية مشاركته الفعلية، فهو إما أن يشجعه على الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسي، وإما أن يصرفه عن كل ذلك تماماً، وبما أن السلوك السياسي يعد امتداداً للسلوك الاجتماعي فمن المتوقع إذن أن يكون الفرد المشارك على الصعيد الاجتماعي مشاركاً أيضاً في المجالات السياسية والعكس بالعكس.

وتعتبر التنشئة السياسية - بوجه عام - من أهم العمليات المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي، وتحديد دوافعه وميوله تجاه المشاركة في الحياة السياسية بعامة أو في مجال أو آخر من مجالات العمل السياسي، والسبب في هذا كله أن التنشئة السياسية ليست عملية مؤقتة أو عارضة، بل هي عملية مستمرة متواصلة، كما أنها لا تقتصر على مرحلة سنية محددة أو مرحلة تعليمية معينة، بل يتعرض



لها الإنسان طوال حياته وخلال مراحل نموه المختلفة وهي فوق ذلك كله ليست عملية عفوية أو عشوائية، بل عملية غرضية مقصودة وموجهة، تخضع لتوجيه أيديولوجي معين، وتتوخى تلقي الفرد قيماً واتجاهات سياسية صريحة، أو قيماً واتجاهات ذات دلالات ومضامين سياسية معينة، وهي ليست في كل الأحوال عملية نظامية بحتة تهدف إلى صياغة فكر الفرد وشخصيته في قالب نمطي محدد ولكنها تتطوي كذلك على جانب ذاتي يرتبط بدافعية الفرد وميله إلى تنمية مواهبه وثقافته السياسية من خلال عمليات التنقيف الذاتي، ومن ثم فهي تسمح له من هذه الزاوية بقدر من الاستقلال في بناء شخصيته المميزة وتكوين اتجاهاته الخاصة وتجديد مواقفه تجاه معطيات الحياة السياسية ومتغيراتها، ومن هنا كان تأثيرها - أي تأثير التنشئة السياسية - الفعلية كبيراً وحاسماً في أغلب الأحوال، ومما يزيد من قوة هذا التأثير وفعاليتها أن عملية التنشئة إنما تتم عادة من خلال مؤسسات وبنى عديدة، كما أنها تعتمد كذلك على أساليب ووسائل متنوعة، ومعظم هذه المؤسسات وتلك الوسائل (كالأحزاب السياسية، وجماعات الرفاق، ومؤسسات التعليم ووسائل الاتصال) هي في واقع الأمر مجالات فعلية للمشاركة ومن ثم فإن جهود التنشئة السياسية، والإسهام في هذه الجهود - أيضاً - ما هي إلا بعض جوانب عملية المشاركة، إن لم تكن أهم جوانبها.

هذا وثمة ارتباط وثيق وأساسي بين المشاركة السياسية وبين عملية التعبئة الاجتماعية والتركيب الطبقي للنظام السياسي، ولهذا الارتباط - دون شك - تأثير كبير في بناء المشاركة السياسية ذاته، وحجم ونطاق مشاركة الأفراد في الحياة السياسية بوجه عام، فالتعبئة الاجتماعية - كما نعلم - تؤدي عادة إلى زيادة الاهتمام الجماهيري بالأمور السياسية، ودخول ومشاركة شرائح جديدة منها في الحياة السياسية، وبما أن التعبئة الاجتماعية - كما سبق القول - ليست عملية تلقائية أو عشوائية بل عملية مرضية محددة من قبل التركيب الطبقي للنظام السياسي، وموجهة في ضوء النسق الأيديولوجي المعبر عن مصالح وتوجهات الطبقة الاجتماعية المسيطرة على هذا النظام، فمن المتوقع إذا أن يتحدد مستوى المشاركة السياسية ونطاقها عن طريق هذه الطبقة، ومن المحتمل كذلك أن تعكس ديناميات المشاركة - في المقابل - مواقف واهتمامات وتطلعات القوى والطبقات الاجتماعية التي يتألف منها البناء الطبقي للمجتمع ككل، ومن ثم يقال: إن الطبقة والمكانة الاجتماعية يعدان من أهم المتغيرات المفسرة للتباينات المختلفة للمشاركة، سواء كانت هذه التباينات تتعلق بمستوى المشاركة، أم بالقدر المسموح به للمشاركة، أم بنوعية القوى والطبقات التي تشارك في العملية السياسية أو في الحياة السياسية بوجه عام، ولا يقتصر هذا على مجتمعات بعينها، أو نظم سياسية بذاتها ولكنه ينطبق على مختلف المجتمعات وكافة النظم السياسية، وإن كانت ثمة اختلافات نسبية بينها، فمستويات المشاركة تميل عادة إلى التباين تبعاً للمكانة السوسيو اقتصادية للطبقة التي ينتم إليها الفرد، أو الطبقات التي يتألف منها البناء الطبقي للمجتمع ككل، وأية ذلك أن أبناء الطبقات العليا في المجتمعات الرأسمالية - مثلاً - يتمتعون عادة بمستويات عالية من الدخل والتعليم، ويشغلون وظائف ذات مكانة مهنية مميزة، ولذلك فهم يميلون إلى المشاركة في الحياة



السياسية - على المستوى الرسمي وغير الرسمي - بدرجة أكبر من أبناء الطبقات الدنيا من العمال والفلاحين، وقد أكدت بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن "الأفراد ذوي التعليم والدخل والمكانة المهنية العالية في معظم البلدان يميلون عادة إلى الانغماس في التنظيمات (السياسية) أكثر من أولئك الذين هم أقل تمتعاً بهذه المميزات، ويظهر هذا بشكل مثير في بعض البلدان عنه في الأخرى، وهذا بوجه خاص هو الحال في الولايات المتحدة، إذ تبين في عام 1955 أن 82% من الأمريكيين الذين ينتمون إلى الطبقات العليا يرتبطون بتنظيمات (سياسية) في مقابل 8% فقط من أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا"، وتضيف هذه الدراسات أنه وإن كانت ثمة فوارق كبيرة في درجة الارتباط بين المكانة الاجتماعية وبين الانتماء التنظيمي من مجتمع إلى آخر فإن ثمة شواهد كثيرة تدل على أن العلاقة الوثيقة بين الانتماء التنظيمي والمكانة الاجتماعية تميل (عادة) إلى تأكيد الفوارق الطبقة في المشاركة ... كما أن الوعي الطبقي قد يسفر عن مستويات عالية من الانتماء التنظيمي والمشاركة السياسية .. وأنه بقدر ما يكون توحد الفرد بطبقته شديداً يكون ثمة احتمال قوي لأن يرتبط تنظيمياً ويشارك سياسياً.

هذا ويعتبر التطور السوسيو اقتصادي للمجتمع من العوامل المساعدة على زيادة الوعي بأهمية المشاركة من ناحية، والمشجعة لأبناء الطبقات والجماعات المختلفة على الانغماس في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال من ناحية أخرى، ويتأتى هذا كله نتيجة ما يترتب على هذا التطور من زيادة ملحوظة في عدد المؤسسات والتنظيمات السياسية والجماعية داخل المجتمع، وارتباط الأعداد الغفيرة من المواطنين بهذه الكيانات، فضلاً عن ظهور الجماعات والطبقات الجديدة، وإحساس الجماعات والطبقات القديمة بخطورة هذا التطور عليها وتهديده مصالحها، وشعور الطبقات والجماعات الدنيا المحرومة بأن ثمة فرصة سانحة أمامها كي تحسن من أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، والأمور التي تسفر عادة عن تعاظم الوعي الطبقي، وزيادة حدة التوترات الصراعات داخل المجتمع، وتزيد في الوقت نفسه من تماسك هذه الجماعات والطبقات وتدفعها إلى العمل المشترك من أجل تطوير وحماية مصالحها القائمة أو المطالبة بمزيد من الامتيازات المادية والاجتماعية، وفي هذا كله ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإقبال على الارتباط بالتنظيمات السياسية أو الجماهيرية القائمة أو الجديدة، وتعاظم الانغماس في الحياة السياسية - من خلال هذه التنظيمات أو من خارجها - واتساع نطاق المشاركة في الحياة السياسية، وتزايد حجم المشاركين في العملية السياسية بوجه عام.

وكما أن ثمة ارتباطاً بين التطور السوسيو اقتصادي وبين زيادة وعي الطبقات المختلفة بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، واتساع نطاق المشاركة السياسية داخل المجتمع بوجه عام، هناك ارتباط مماثل أيضاً بين الموقف الأيديولوجي للطبقة المسيطرة على مواقع القوة في المجتمع وبين حرية الجماهير في المشاركة، ومقدار مشاركتها في الحياة السياسية بالتالي. ويتمثل هذا بشكل جلي في المجتمعات الرأسمالية عادة، حيث يعتقد بعض المفكرين في



هذه المجتمعات أن مشاركة العمال في الحياة السياسية تعد نوعاً من المقامرة على مصالحهم، وتشكل خطورة عليهم، وتعبيراً عن هذا الرأي يقول عالم الاجتماع البريطاني "روبرت ماككنزي Ropert Mc. Kenzie": "إن المشاركة في الحياة السياسية قد تصيب الطبقة العاملة بضرر جسيم، لأن العمال الذين يصوتون لصالح مرشحي حزب العمال على درجة كبيرة من السلبية، ويجهلون قادتهم، ويهتمون فقط بأمورهم الشخصية، أما العمال الذين يصوتون لصالح مرشحي حزب المحافظين فأكثر إيجابية من هؤلاء، لأنهم يهتمون بقضايا السياسة الخارجية وما فيه الصالح العام، واتساقاً مع هذا الرأي وتأكيد عليه.

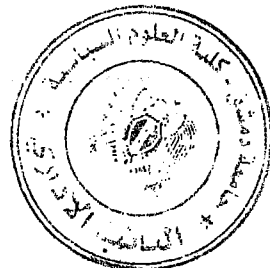
يعتقد "ريموند آرون Raymond Aron" أن مشاركة الجماهير في الحياة السياسية عبث لا جدوى منه ولا طائل من ورائه، ولذلك فهو يؤيد فكرة عزل العمال عن الحياة السياسية، ويدعو إلى حرمانهم من ممارسة أي دور سياسي داخل المجتمع، وقد عبر عن هذا بشكل واضح - أمام المؤتمر الدولي الخامس لعلم الاجتماع الذي عقد في واشنطن عام 1962، بقوله "إننا نناقش مسألة الجماهير أمر تقدمي، ويخيل إلى أننا لن نستطيع استخلاص هذه النتيجة، لأن الانتخابات العامة (كثيراً ما تسفر) عن فوز أكثر الحكومات رجعية وراديكالية، بل من السخف - والأمر كذلك - أن نتحدث عن الحاجة إلى مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

ولا يختلف عن موقف "ماككنزي"، و"ريموند آرون" من مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ما يذهب إليه البعض من أن التنمية الاقتصادية تميل عادة إلى زيادة فرص التنقل الاجتماعي والاقتصادي للفرد - سواء كان هذا التنقل أفقياً أم رأسياً - وأن هذا التنقل من شأنه أن يقلل من مشاركة الفرد في الحياة السياسية على المدى القريب، وما دام من الميسور على الأفراد أن يحققوا أهدافهم عن طريق الانتقال إلى المدينة وتقلد وظائف أعلى مكانة أو بتحسين أوضاعهم الاقتصادية، فإن هذه الأمور جميعاً تعد في بعض الاعتبار بديلاً عن المشاركة في الحياة السياسية.

وقد يبدو هذا الرأي معقولاً، وقد يكون صحيحاً كذلك في بعض الأحوال ولكنه - فيما أرى - لا يشكل بالضرورة اتجاهاً عاماً أو ثابتاً، وينطوي في الوقت نفسه على كثير من الأغاليط، وحجتنا في ذلك أن التنقل الاجتماعي - كما أوضحنا من قبل - يتم عادة بين المستويات الاجتماعية المتلاصقة أو المتقاربة، ومن ثم فهو حركة محدودة ضيقة النطاق.

وكما أن هناك تنقلاً إلى أعلى هناك أيضاً تنقل إلى أسفل، فضلاً عن هذا كله فإن ما نتيجته التنمية الاقتصادية من إمكانات للتنقل الاجتماعي والاقتصادي محكوم بالضرورة بحجم الفرص المتاحة للتنقل، والمحددة سلفاً من قبل الطبقة المسيطرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وبالتالي لا يمكن اعتبار التنقل بديلاً عن المشاركة، ولا يمكن للمشاركة أن تقل أو تتضاءل نتيجة التنقل الاجتماعي أو الاقتصادي.

ومن المزايم التي يرددها البعض في هذا الصدد أيضاً إن إطلاق حق المشاركة للمواطنين عامة ينطوي على مخاطر جسيمة، ويودي بمصالحهم في كثير من الأحوال.



فالمواطنون -- فيما يرى "وانت ليبمان" مثلاً Walter Lipmann -- ليسوا من الحنكة بحيث يقدروا عواقب أفعالهم، وبالتالي قد يلحقوا الضرر بمصالحهم على المدى البعيد من أجل مطالب آتية غير واعية، وتلك دعوى مردودة ومحل شك كبير أيضاً، ذلك أنه وإن كان من المحتمل أن لا يكون المواطنون جمعياً على دراية كافية بمصالحهم، أو على مستوى واحد من الوعي بهذه المصالح فإن إلحاحهم على مطالب بعينها قد لا يجد استجابة دائمة حتى ولو كانت هذه المطالب حقيقية، وإذا كان بمقدورهم أن يحققوا بعض المطالب الآتية على حساب مطالب أخرى آجلة وأكثر أهمية فإن جهلهم بما فيه صالحه لا يصدر عادة عن قصور ذاتي فيهم بقدر ما هو في الغالب نتيجة حرمانهم من فرص التعليم والتثنية السياسية السليمة، أو نتيجة عمليات التعبئة المتحيزة التي توجه إليهم وتتوخى تضليلهم كما يسهل استغلالهم وإبعادهم عن المشاركة السياسية، ومن ثم فإن القول بخطورة مشاركتهم في الحياة السياسية أمر عارض، ومن الممكن تجاوزه إذا أعدوا لذلك على نحو سليم، وكانت ثمة نية حقيقية لإشراكهم في الحياة السياسية.

وإذا كان الموقف من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية في المجتمعات الرأسمالية على هذا النحو فلعله بالمثل كذلك في المجتمعات الاشتراكية والنامية أيضاً، سواء كانت هذه المجتمعات تأخذ بنظام الحزب الواحد المسيطر -- كما كانت عليه الحال في الاتحاد السوفيتي وكثير من الدول النامية -- أم بالنظام الحزب الطليعي القائد -- كما كانت عليه الحال في ألمانيا الديمقراطية وغيرها من الديمقراطيات الشعبية التي قامت في أوروبا الشرقية عقب الحرب العالمية الثانية.

ففي نظم الحزب الواحد المسيطر مثلاً لا يسمح قط بقيام أحزاب أخرى منافسة لهذا الحزب وحتى إذا سمح بقيام تنظيمات جماهيرية -- كتقابات العمال، وتعاونيات الفلاحين، ومنظمات الشباب، والاتحادات المهنية... وما ذلك -- فإن عضوية هذه التنظيمات تقتصر على أعضاء هذا الحزب وحدهم، ومن ثم تنحصر المشاركة من خلال هذه التنظيمات -- في إطار أعضاء الحزب المسيطر وقياداته فقط، وبالتالي تنتفي كل إمكانية لقيام معارضة حرة أو رأي آخر خارج إطار الحزب، وتصبح المشاركة على هذا النحو المجرد (مشاركة تأييد) أو (مشاركة تعبئة)، وليست عملاً تطوعياً يمكن للجماهير أن تلعب من خلاله دوراً مؤثراً في الحياة السياسية للمجتمع، ولذلك "فالمواطن في هذه النظم وإن كان مرغماً بالفعل على المشاركة النشطة فإنه لا يسهم بحال في التأثير في عملية صنع القرار" ومن هنا كانت المشاركة السياسية في ظل هذه النظم -- مجرد أداة في خدمة النظام السياسي القائم والطبقة التي يمثلها، أو وسيلة لتكريس سلطته واستيعاب طاقة واستيعاب طاقة الجماهير في تدعيمه واكسائه صفة الشرعية.

ولا تختلف حال الدول التي تأخذ بنظام الحزب الطليعي القائد عن هذا كثيراً، ذلك أنه وإن كانت ثمة إباحة لتعدد الأحزاب في هذه الدول فإن شرط هذه الإباحة هو أن تدور هذه



الأحزاب في فلك الحزب القائد، وتخدم الأهداف التي يعلنها ويسعى إلى تحقيقها، وتمثل بالتالي لإرادته، باعتبار أن هذه الإدارة "ضمان للوحدة الأيديولوجية والسياسية للمجتمع، وللتطور الهادف والمتكافئ لكافة عناصر البناء الاشتراكي.

ومن ثم تفتقد هذه الأحزاب حريتها في الحركة، وقدرتها على التعبير، وفعاليتها في التأثير، وتصبح في أغلب الأحوال مجرد تنظيمات تابعة أو أجنحة معاندة للحزب القائد، وبالتالي تصير المشاركة السياسية من خلالها مجرد (مشاركة شكلية) إن صح القول، أو (مشاركة تأييد) في أحسن الأحوال.

وترتيباً على ما تقدم يمكن القول بوجه عام أنه حيثما تكون القوة السياسية بيد طبقة اجتماعية واحدة، أو وفقاً على صفة طبقية معينة، تصير المشاركة السياسية - في أغلب الأحوال مقصورة على أعضاء هذه الطبقة أو تلك الصفة دون جموع المواطنين، ويصبح القول بأن ثمة مشاركة سياسية على نطاق المجتمع كله من قبيل الدعاوي أو الدعايات المشكوك فيها، كما يصبح الحديث عن توفير مثل هذه المشاركة في ظل هذه الظروف نوعاً من الأمانى أو الآمال التي قد يصعب - أو يستحيل - تحقيقها في كثير من الأحوال، يؤكد ذلك ويزيد في توضيحه ما يعترض ميكانيزمات المشاركة السياسية وأساليبها من عوائق وقيود كثيرة جراء سيطرة هذه الطبقة أو تلك الصفة، وما يرتبط بذلك ويترتب عليه من بروز وتعاضل وتفاقم أزمة المشاركة في كثير من المجتمعات المعاصرة لنفس السبب كذلك، وهذا ما سأحاول بيانه فيما يلي بشيء من التفصيل.

ثالثاً- ميكانيزمات المشاركة السياسية:

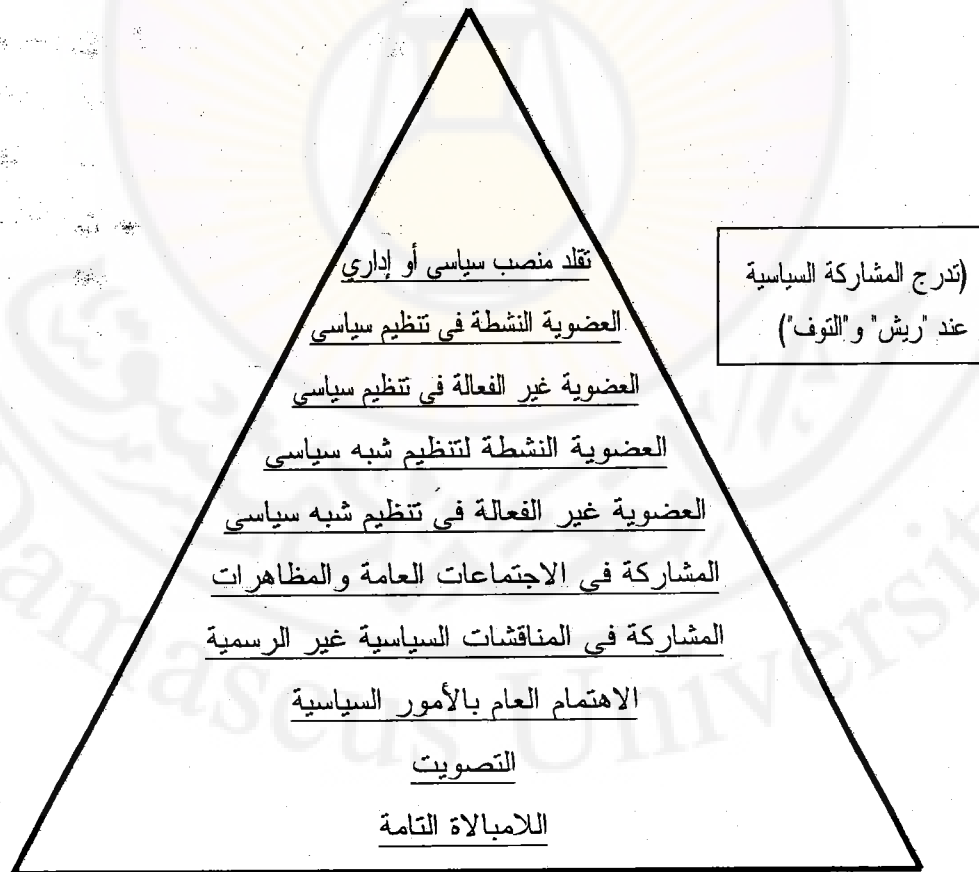
ليست هناك وسيلة واحدة، أو أسلوب وحيد للمشاركة في الحياة السياسية، ثمة وسائل وأساليب عديدة ومتنوعة، وتختلف هذه الوسائل وتلك الأساليب عادة من حيث أهميتها وفعاليتها، كما أنها تختلف كذلك من حيث متطلباتها والتزاماتها، ومن حيث مشروعيتها وعدم مشروعيتها، وهي فوق هذا وذاك تتنوع داخل المجتمع الواحد، وتختلف عادة من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسي إلى آخر، أو من وقت إلى آخر داخل المجتمع الواحد أو النظام السياسي الواحد، تماشياً مع مقتضيات التطور، أو وفقاً لمستوى التطور الذي يحققه هذا المجمع أو ذلك، أو تبعاً لطبيعة ونوعية الغايات والأهداف التي يسعى الفرد إلى تحقيقها من خلال مشاركته في الحياة السياسية بوجه عام.

وتعتبر المشاركة السياسية - في كثير من الدراسات - ظاهرة ذات بعد واحد Unidimensional Phenomonon، وعلى هذا الأساس تميل هذه الدراسات إلى إدراج عملية المشاركة ضمن السياق العام لعملية الانتخاب، ومن ثم توحد بينها وبين عملية التصويت Voting، وتضيف إليها أحياناً بعض المناشط الخاصة بالحملات الانتخابية، ويعتقد بعض الباحثين في هذا المجال أيضاً أن ما يعتد به في عملية المشاركة ليس هو نمط الفعل الذي يأتيه الفرد بالمقدار ما يسهم به فعلاً في الحياة السياسية، وحجتهم في ذلك أن كل معايير الانغماس



والمتشاركة في الحياة السياسية غالباً ما تكون على درجة عالية من الترابط بحيث يمكن إحلال بعضها محل الآخر لأغراض التحليل، كما أن هناك فريقاً آخر يرى أن ثمة تدرجاً هرمياً في الأفعال السياسية، والدليل على ذلك أن من يشارك بالمهام الصعبة يشارك أيضاً وبنفس الدرجة بالمهام الأكثر يسراً.

ودون حاجة إلى مناقشة هذه الآراء، وبغض النظر عما تتطوي عليه من قضايا قد نتفق أو نختلف معها جزئياً أو كلياً، يمكن القول بوجه عام أن المجال الكلي للحياة السياسية يوضح ويؤكد دائماً أن المشاركة في الحياة السياسية عملية متعددة الأبعاد، وأن ثمة وسائل وأساليب عديدة ومتنوعة يمكن للمرء أن يشارك في الحياة السياسية من خلالها، وتكاد تكون قاسماً مشتركاً بين كافة المجتمعات ومختلف النظم السياسية المعاصرة، فضلاً عن أنها محل اتفاق كبير بين الباحثين والعاملين في الحقل السياسي، وتعبيراً عن هذا كله، وفي محاولة تحديد مظاهر وأساليب ومستويات المشاركة السياسية يقول "ميشيل ريش M. Rush" و"فيليب ألثوف Ph. Althoff": ثمة شيء من الصعوبة عند الإشارة إلى الصيغ العديدة للمشاركة السياسية بغض النظر عن نمط النظام السياسي محل البحث... ومن المهم - على أية حال - أن نضع في اعتبارنا المجال الكلي للمجال السياسي، وأن نتبين ما إذا كان نوع من التدرج الهرمي بين هذه الأنشطة أم لا، ولعل أبسط تدرج هرمي ذو دلالة في هذا الصدد هو ذلك الذي يضع في اعتباره درجة أو سياق المشاركة ذاتها، وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا التدرج المقترح لا يخرج عن النموذج الآتي:



ويذكر هذان الباحثان أن هذا التدرج يغطي مجال المشاركة السياسية ككل، ويحتمل التطبيق في مختلف النظم السياسية.

ويضيفان إلى ذلك أن الأهمية الخاصة لكل مستوى من مستويات هذا التدرج من المحتمل أن تختلف من نظام إلى آخر، كما أن ثمة مستويات معنية قد تكون على درجة كبيرة من الأهمية في نظام ما، وذات أهمية أقل - أو لا أهمية لها بالمرّة - في نظام آخر، فضلاً عن أن المشاركة في أحد مستويات هذا التدرج لا تعد شرطاً ضرورياً للمشاركة في مستوى أعلى، وإن كان من المحتمل أن يصدق هذا بالنسبة لأنماط معينة من المشاركة.

وقد نتفق مع هذا التدرج إلى حد ما، وقد يمكن الاعتداد ببعض مستوياته إلى حد كبير كذلك ولكن هذا كله لا ينفي أن ثمة ملاحظات وتحفظات وانتقادات عديدة يمكن أن توجه إليه سواء كان ذلك بالنسبة لما ينطوي عليه من صيغ وأساليب ومستويات مختلفة للمشاركة، أم بسبب ما لم يتضمنه من أساليب ومجالات أخرى قد تكون أكثر أهمية وفعالية من تلك التي يشير إليها.

وتتعلق أولى هذه الملاحظات أو التحفظات بقيمة التدرج ذاته، أي بالأسلوب الأول للمشاركة وهو الأسلوب الخاص بتقلد منصب سياسي أو إداري، ووجه الانتقاد هنا هو أن هذين الباحثين يضعان شاغلي المناصب السياسية ورجال الإدارة في مستوى واحد من القوة والنفوذ، وهذا غير صحيح وغير جائز، لاختلاف دور رجال السياسة عن دور رجال الإدارة، وتبعية رجال الإدارة لسلطة رجال السياسة دائماً، فرجال السياسة هن الذي بيدهم سلطة اتخاذ القرار، في حين يقتصر دور رجال الإدارة على تنفيذ هذا القرار أو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذه على الأقل، ومن هذه الزاوية فلا مجال للمساواة بين هؤلاء وهؤلاء في درجة القوة أو التأثير وفي عملية المشاركة السياسية بالتالي، يضاف إلى ذلك أن تقلد المنصب السياسي يتم عادة عن طريق التكليف أو الاختيار من جانب الطبقة المسيطرة على مواقع القوة في المجتمع، واستناداً إلى اعتبارات كثيرة نتراوح ما بين تدعيم سيطرتها في المجتمع، وبين الاعتقاد بكفاءة هذا الشخص أو ذاك وقدرته على تمثيل مصالحها، وحيث أن المنصب السياسي يتيح لشاغله قدراً من القوة لا يتوافر لغيره من المواطنين.

فإن شاغل هذا المنصب - بحكم انتمائه الطبقي أو تمثيله طبقة معينة - قد لا يعبر عن مصالح الطبقات الأخرى، وقد يغالي في تدعيم مصالح طبقته التي يمثلها على حساب غيرها من الطبقات، وقد يهدر بالفعل حقوق هذه الطبقات ولا يعأ بها، وفي هذا كله خروج صريح وسافر على مبدأ المساواة الذي يمثل جوهر عملية المشاركة وغايتها، الأمر الذي يهدد - دون شك - استقرار المجتمع، ويعود إمكانات واحتمالات تكامله الاجتماعي والسياسي، وقد يدفع الطبقات أو الجماعات التي لا تتمتع بأي قوة رسمية في المجتمع إلى استخدام العنف، من أجل هذا المسئول أو ذاك، أو إسقاط النظام القائم ككل وتقلد مواقع القوة في المجتمع لتحقيق مصالحها، يضاف إلى ذلك أن تقلد المنصب السياسي في حد ذاته لا يعد - في كثير من



الأحوال - قرينة على إيجابية مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، ولا يعد شرطاً ضرورياً للمشاركة السياسية بوجه عام، فكم من مسئول سياسي شارك في الحياة السياسية بجهد ملموس خلال فترة تقلده منصباً رسمياً هجر العمل السياسي تماماً بعد ما نحي عن منصبه أو في ظل ظروف سياسية معينة، وعلى هذا الأساس يمكن القول - دون كثير من المغالاة - أن المشاركة السياسية من خلال المنصب كثيراً ما تكون (مشاركة شكلية) - إن صح القول، أو (مشاركة تأييد) في أحسن الأحوال، ولكن هذا على أية حال - لا ينفي شيوع هذا الأسلوب، وبرزوه على غيره من الأساليب، ولا ينكر كذلك تأثير المشاركة السياسية من خلال المنصب في مسار العملية السياسية وديناميات الحياة السياسية بوجه عام.

ولعلي لا أغالي كذلك إن قلت أن المشاركة السياسية من خلال العضوية في التنظيمات السياسية أو شبه السياسية لا تعد دائماً قرينة على مشاركة سياسية شعبية حقيقية، إذ قد يكون وراء هذا الانتماء التنظيمي دوافع ذاتية، أو تطلعات انتهازية أنانية لا رغبة أكيدة في العمل من أجل الصالح العام، وقد تكون هذه التنظيمات أيضاً مجرد أدوات للتعبئة السياسية، أي في خدمة النظام السياسي القائم والقوة الاجتماعية أو السياسية التي يمثلها، وقد تعبر هذه التنظيمات كذلك عن مصالح الجماعات أو الطبقات التي ترتبط بها، وتسعى إلى تقلد مواقع السلطة من خلالها.

هذا فضلاً عن أن هذه التنظيمات كثيراً ما تكون مجرد واجهات شكلية، ترمي إلى احتواء الجماهير أو قوى المعارضة في داخلها، كي تصرفها عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، أو التصدي للنظام القائم وما يصدر عنه من قرارات أو يتبعه من سياسات، الأمور التي تتناقض في جملتها مع المفهوم الحقيقي للمشاركة، باعتبارها حقاً مشروعاً لكافة قوى المجتمع وطبقاته دون تفضيل أو تمييز، ووسيلة للتعبير عن آرائها وأهدافها، وأداة أيضاً لتحقيق هذه الأهداف وما تتطلب إليه من غايات.

أما المشكلة في الاجتماعات والمؤتمرات السياسية العامة، أو في المظاهرات والمسيرات الشعبية الحاشدة... وما إلى ذلك من أساليب مشابهة فهي في كثير من الأحوال لا تعدو أن تكون نوعاً من المشاركة التعبوية الموجهة من قبل الحزب الحاكم أو الطبقة المسيطرة على مواقع القوة في المجتمع، ومن ثم لا يمكن اعتبارها من قبيل السلوك التطوعي النابع عن إرادة المشاركين فيها، كما أنها لا تتسم بالدوام أو الاستمرار، ولا تمثل في معظم الأحوال مؤشراً حقيقياً على التزام المشاركين فيها أو اقتناعهم التام بأهدافها.

يكمل هذا أن المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، والمشاركة من خلال الاهتمام بالأمور السياسية العامة كثيراً ما تكون مجرد نوع من المشاركة الشكلية، أو نوعاً من التثرثرة أو الحوار مع الذات، فهي تحري عادة داخل السرادقات - حيث يعلو صوت المنصة على صوت الجماهير - أو داخل الحجرات المغلقة - حيث لا يحس بها أحد أو يعاب بها - أو بين الفرد وأهله، أو بينه وبين أصدقائه وزملائه في العمل، أو بينه وبين نفسه... وبالتالي لا



تعد عملاً إيجابياً منظماً، أو سلوكاً مستمراً مؤثراً، كما أنها تتفاوت عادة من حيث درجة اهتمام المشاركين فيها بالقضايا والأحداث التي يجري الحوار حولها، وإن أثبتت بعض الدراسات أن الذين يشتركون في مناقشات غير رسمية كثيراً ما يكون أكثر فعالية في العملية السياسية من أولئك الذين لا يشتركون في مثل هذه المناقشات.

وأخيراً فإنه لا يمكن بحال من الأحوال أن نعتبر (اللامبالاة التامة Tot) أسلوباً من أساليب المشاركة - كما يقول (ريش) و(التوف)، إذ هي فيما أرى - ويؤكد الواقع - تعبير صريح عن (أزمة المشاركة Participation crisis)، أو على الأقل صيغة من صيغ التعبير عنها، وإن كان البعض يعتبرها نوعاً من المشاركة السلبية، أو أسلوباً من أساليب الاحتجاج، وهذا موضوع آخر سيرد الحديث عنه فيما بعد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنني لم أشر في هذا التحليل إلى عملية التصويت من قريب أو بعيد حيث أنها ستكون محل بحث مفصل في الصفحات الآتية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن ما تقدم من تحفظات وانتقادات لا يعني بحال من الأحوال أنني أرفض كل ما تضمنه التدرج السابق من أساليب ومستويات متنوعة للمشاركة السياسية، ولا يعني كذلك إنكار ما لهذه الأساليب من أهمية وفعالية في الحياة السياسية، بل كل ما تبنيه هو الإشارة إلى بعض أوجه القصور التي قد تعطي هذا الأساليب، وقد تغيب على البعض أيضاً وسط التركيز أو التأكيد الملح عليها خلال الممارسة العملية، ولذلك فإنني - في محاولة اجتذاب هذه المحاذير - أرى من المناسب والمفيد معاً أن ندمج أو نختزل مستويات التدرج السابق وأساليب المشاركة التي يتضمنها - والتي لا يتضمنها كذلك - في عدد محدود من الميكانيزمات الأساسية التي يمكن الاتفاق عليها بسهولة، ولا نعدم وجودها في هذا المجتمع أو ذاك، وأن نحاول - من خلال تدارس هذه الميكانيزمات والبحث فيها بيان مبلغ كل منها بالتركيب الطبقي للنظام السياسي أو للمجتمع ككل، وانعكاس هذا التأثير على السلوك السياسي للفرد والجماعة، وحتى يمكن لنا ذلك سوف يقتصر الحديث هنا على أساليب المشاركة غير الرسمية وحدها، باعتبار أن المشاركة الرسمية (أي من خلال المنصب السياسي) تتأثر بالضرورة بتوجهات وقيم الطبقة المسيطرة على مواقع القوة في المجتمع وتقتصر ممارستها على شاغلي المناصب الرسمية وحدهم، كما أنها لا تمثل بوجه عام مجالاً مناسباً أو متاحاً لمشاركة جموع المواطنين في الحياة السياسية، وعلى هذا الأساس سيكون البحث هنا منصفاً أساساً على عمية التصويت والأنشطة الانتخابية من ناحية، والانتماء التنظيمي والنشاط الجماعي من ناحية أخرى، فضلاً عن المبادرات الفردية وأساليب الاحتجاج، بوصفها من الأساليب التي لم يتضمنها التدرج السابق، وتمثل في الوقت نفسه نمطاً شائعاً في كثير من المجتمعات، هذا ولما كان البحث في هذه الميكانيزمات سيبدأ بعملية التصويت والأنشطة السياسية وفي مجال العمل السياسي بوجه عام - فإن البدء بهذه العملية لا يعني بحال من الأحوال أن ثمة ترتيباً لأولويات معينة، أو تفصيلاً لهذه العملية أو تلك على غيرها من



العمليات، بل كل ما يقصده ويتوخاه هو تناول ومناقشة ميكانيزمات المشاركة على نحو منطقي مقبول، يتسق مع الواقع ولا يتجاوز المتفق عليه بين جمهور الباحثين في هذا المجال، وفي هذا كله شيء من التفاصيل المناسب.

1- التصويت والأنشطة الانتخابية:

يقول "وليم ف. ستون w. f. Stone": إن التصويت في الانتخابات الصبغية والأكثر انتشاراً لانغماس الذات ego involving في المشاركة السياسية، ولذلك فهو يتطلب حداً أدنى من الالتزام، ويتوقف فور إدلاء الفرد بصوته، كما أنه يرتبط بمدى تكرار عملية الانتخاب ذاتها، والهدف من التصويت عادة هو اختيار الهيئة الحاكمة، أو شاغلي المناصب القيادية، أو أعضاء المجالس النيابية، أو الموافقة أو عدم الموافقة على بعض المشروعات، أو سحب الثقة Recall من مسئول أو آخر، وبناء على ذلك يعتبر التصويت - في معظم الأحوال - أداة ضغط وتأثير، تدفع القادة إلى تعديل سلوكهم، ومراجعة وتطوير سياساتهم أساليب حكمهم، حتى يمكنهم الظفر بأصوات الناخبين والتمتع بتقّتهم والحفاظ على المواقع التي يحتلونها، وتدعيم مكانتهم السياسية بالتالي.

وتتباين الأهمية النسبية للتصويت عادة وفقاً للغرض الذي من أجله تجري الانتخابات ولذلك تعتبر الانتخابات العامة - أي التي تجري على مستوى الدولة ككل - ذات أهمية أكبر من تلك التي تجري على المستوى الإقليمي أو المحلي، كما يعتبر الاستفتاء على تعديل الدستور أو خطة التنمية أكثر أهمية من الاستفتاء على إجراء نظامي معين تتخذه الدولة حيال واقعة معينة أو بصدد حدث بذاته، وبينما يلعب التصويت على بعض المجتمعات دوراً هاماً وأساسياً في تحديد واختيار الحزب أو القيادة السياسية التي ستتقلد السلطة لفترة معينة، نجده في بعض النظم السياسي مجرد عملية شكلية، تحاول الطبقة المسيطرة على النظام السياسي أن تدعم سلطتها وحكمها وتكسبه صفة الشرعية عن طريقه، فالانتخابات في الاتحاد السوفيتي السابق مثلاً لم تكن وسيلة للاختيار بين مجموعة أو أخرى من القادة، بل كانت - كما يقال - مجرد أداة - لتربية وتنظيم الجماهير سياسياً، وتقوية الروابط بين جهاز الدولة وبين الجماهير... وتحسين ميكانيزم الدولة واستئصال بقايا البيروقراطية من داخله... وهي لذلك لا تعدو أن تكون صيغة للتعبئة القومية فقط.

وعلى هذا الأساس لا تعتبر الانتخابات في هذا المجتمع سلوكاً طوعياً اختيارياً، ينبع من الأفراد أنفسهم، ويعكس رغبتهم الحقيقية في المشاركة في الحياة السياسية، بل هي مجرد عملية موجهة من قبل النظام السياسي والقوة المسيطرة عليه وفي خدمة أهدافها ومصالحها.

هذا وتختلف معدلات التصويت من مجتمع إلى آخر، وفقاً لدرجة تطور المجتمع من ناحية، ونمط النظام السياسي والمصالح الطبقية التي يمثلها من ناحية أخرى، فضلاً عن مدى ما يسمح به النظم من فرص للمشاركة، والمحددات القانونية والضوابط النظامية الحاكمة للنظام الانتخابي، وظروف وملابسات عملية الانتخاب ذاتها، ومما يذكر في هذا المجال أن



حق الانتخاب والتصويت في أغلب النظم السياسية الحديثة ليس حقاً مطلقاً، بل هو في معظم الأحوال حق مقيد مرتبط بضوابط وشروط معينة، والدليل على ذلك أن أكثر الدساتير ديمقراطية في القرنين الماضيين كانت تقيد حق الانتخاب بشرطي النصاب المالي والكفاءة أو بأحد هذين الشرطين على الأقل، كما كان الدستور الفرنسي لعام 1791 يقسم المواطنين الفرنسيين إلى: مواطنين عاملين، وهم جمهور الناخبين، ومواطنين غير عاملين لا يحق لهم ممارسة حق الانتخاب وإن كان من حقهم التمتع بكافة الحقوق المدنية الأخرى، يضاف إلى ذلك أن عضوية البرلمان الانجليزي - بما في ذلك مجلس العموم - ظلت مقصورة على الطبقة الارستقراطية إلى أن صدر قانون الإصلاح الانتخابي عام 1832 - فأعطى حق المشاركة للطبقة الوسطى، كما ظل حق الاقتراع مقيداً هو الآخر إلى أن تقرر حق الاقتراع العام بموجب التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخاب في فبراير 1918، وقد ظهرت في هذا الصدد كثير من الاجتهادات والآراء التي تبرر هذه القيود، وتؤكد حجبتها، وتدعو كذلك إلى التمسك بها، من ذلك مثلاً القول بأن المشاركة في الانتخابات ليس حقاً بل هي مجرد وظيفة اجتماعية، وما دامت الوظائف العامة ليست حقاً مقررأ لكل الناس فإن المشاركة - بالمثل - يمكن أن تقتصر على فئة محدودة من الناس فقط، وحجة أصحاب هذا الرأي في ذلك - وهذه الحجة في حد ذاتها رأي آخر - أن الذين لا يملكون لا يهتمون عادة بالشؤون العامة، كما أن اشتراكهم في عملية الانتخاب يمثل في أغلب الأحوال خطراً على العملية السياسية، والسبب في ذلك أن الناخب الفقير من السهل التأثير عليه وشراء صوته، كما أن مثل هذا الناخب يميل عادة إلى تبني الاتجاهات والمواقف الاجتماعية والسياسية المتطرفة، ومن ثم يصبح اشتراكه في عملية الانتخاب عاملاً من عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولذلك فلا داعي لمشاركته في هذه العملية، وتخلص هذه الآراء جميعاً إلى القول بأن الثروة هي المعيار الحقيقي للقدرة والكفاءة، وبما أن الأمر كذلك، وبما أن الذين لا يدفعون الضرائب - وهم السوق والدهماء - ليس بمقدورهم تحمل مسؤولية الحكم وتبعاته، فإنه ينبغي أن يقتصر الحكم على من يؤدون الضرائب وحدهم، أخذاً بقاعدة (حيث توجد للمسؤولية تكون السلطة).

وعلى هذا الأساس يصبح من الواجب والضروري معاً أن يرتبط حق الانتخاب بوجود نصاب مالي معين، أو بتوافر شرط الكفاءة، ولا يصح أبداً أن يكون هذا الحق عاماً أو مطلقاً، ومن الطبيعي والأمر كذلك أن تتعكس هذه القيود على معدلات التصويت في عملية الانتخاب، وعلى نتائج هذه العملية كذلك.

وترتبط معدلات التصويت - فوق ذلك - بعملية التعبئة الاجتماعية وتتأثر بها إلى حد كبير أيضاً، ومن ثم يقال: "حيثما يكون التصويت حقاً مقررأ للجماهير، يصبح من المحتمل جداً أن تتعكس آثار التعبئة الاجتماعية في الإحصاءات الخاصة بعملية الانتخاب"، وقد لا تختلف كثيراً مع هذا الرأي ولكننا في الوقت نفسه لا نستطيع التسليم تماماً بسلامة نتائج عملية



الانتخابات أو بصحة الإحصاءات أندالة على معدلات التصويت في هذه العملية، ذلك أن التعبئة الاجتماعية - كما نعلم - عملية غرضية موجهة من قبل الطبقة المسيطرة في المجتمع والمتربعة على قمة النظام السياسي، ونتيجة لذلك يصبح ثمة احتمال كبير لأن تكون هذه النتائج وتلك الإحصاءات غير صحيحة ومبالغاً فيها.

وبالتالي يتعذر علينا أن نسلم بصحة هذه النتائج، أو نعتمد على هذه الإحصاءات كمؤشر حقيقي على اتساع حق المشاركة وامتداده إلى كافة القطاعات والقوى الاجتماعية المعبأة أو المتطلعة إلى المشاركة في الحياة السياسية، يؤكد ذلك أن معدلات التصويت في النظم الشمولية تصل عادة إلى ما يقارب من 99% من مجموع أصوات الناخبين، ومع ذلك لا يمكن القطع بأن هذه النسبة تعبر بصدق عن النتيجة الفعلية لعملية الانتخاب، إذ قد تكون هذه النسبة مقيسة بعدد المشاركين في عملية التصويت لا بعدد المسجلين فعلاً في جداول الانتخابات، ناهيك عن عمليات التزوير التي يمكن اللجوء إليها في كثير من الأحوال.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن حق التصويت في هذه النظم يقتصر على أعضاء الحزب الحاكم فقط لتأكد لنا أن هذه المعدلات إنما تعكس رأي أعضاء الحزب الحاكم وحدهم، وبالتالي يصبح التصويت في هذه الحالة مجرد نوع من (المشاركة التعبوية) أو (مشاركة التأييد) فقط، وقد تكون معدلات التصويت عالية في النظم الليبرالية في بعض الأحوال، ولكن هذا لا يعني دائماً أن ثمة مشاركة سياسية واسعة في مختلف مجالات العمل السياسي في هذه النظم، كما أن هذه المعدلات قد تكون أيضاً نتيجة التزام - أو إلزام - أعضاء الأحزاب المتنافسة بالمشاركة في عملية الانتخاب لصالح أحزابهم، فضلاً عن أن التصويت في الانتخابات العامة - أو المحلية - بعد في كثير من البلدان عملية إجبارية على كل المواطنين، ومن ثم تكون معدلات التصويت في مثل هذه البلدان أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان المماثلة لها في درجة التطور ولا يكون التصويت فيها على هذا النحو.

ويمكن القول بوجه عام - أن التصويت في الانتخاب وإن كان هو الأسلوب الشائع للمشاركة السياسية في مختلف المجتمعات والنظم السياسية إلا أنه ذو أهمية ضئيلة، ويلعب دوراً ثانوياً ومحدوداً في الحياة السياسية للمجتمع بالقياس إلى غيره من الأساليب والأنماط الأخرى للمشاركة، والسبب في ذلك أن التصويت عملية موقوتة، الفرصة المتاحة لها لا تصدر عن الناخب ذاته بل تنتهي له في صيغة إجراءات نظامية، ولذلك فهو - أي التصويت - يتطلب قدراً ضئيلاً نسبياً من المبادرة الذاتية، ولا يقتضي - بالضرورة .. مشاركة المواطنين كافة، يضاف إلى ذلك أن الصوت الانتخابي - مهما كانت أهميته بالنسبة للناخب أو المرشح - لا ينقل إلى المرشح إلا قدراً محدوداً من المعلومات المتعلقة برغبات ومتطلبات جمهور الناخبين، ولا يسفر عادة عن اختيار الممثل الحقيقي لهذه الرغبات، كما أن عملية التصويت - على الرغم من نزاهة الانتخابات - كثيراً ما تتأثر بالانتماء الأسري أو الطبقي أو العرقي للناخب، وقد تتأثر أيضاً بمستوى ثقافته ودرجة وعيه السياسي وقدرته على المفاضلة بين



المرشحين، فضلاً عن أن الناخب في بعض المجتمعات يواجه عادةً بكثير من المساومات والإغراءات المادية والأدبية، ومن ثم تصبح عملية التصويت في مثل هذه الأحوال إما نوعاً من المجاملة أو السلوك غير الرشيد، أو نوعاً من الصفقات التجارية وليست أسلوباً من أساليب المشاركة السياسية.

هذا ولما كانت عملية التصويت تقترن عادةً بحملات انتخابية - مكثفة ونشطة - تتوخى التأثير في جمهور الناخبين واجتذابهم لصالح مرشح دون آخر فلا غرابة إذن أن تسفر الانتخابات في كثير من الأحوال عن فوز أكثر المرشحين قدرة على الدعاية أو التضليل، أو أقلهم كفاءة في العمل من أجل الصالح العام أو التعبير الصحيح عن متطلبات الجماهير ورغباتها، ومن هنا يتأكد لنا أن المشاركة السياسية لا تقتصر على عملية التصويت وحدها ولا ترتبط بالعملية الانتخابية فقط، وإذا كان لعملية التصويت أهميتها إبان فترة الانتخابات فإن ثمة أساليب أخرى يمكن للمواطن أن يشارك في الحياة السياسية من خلالها في غير هذه الفترة وقد تكون هذه الأساليب أكثر فعالية وتأثيراً في الحياة السياسية للمجتمع من عملية التصويت ذاتها أو من المشاركة في الحملات الانتخابية والأنشطة المرتبطة بها على حد سواء.

2- الانتماء التنظيمي والنشاط الجماعي:

وأقصد بذلك كافة الأنشطة السياسية الجماعية - المنظمة والمشروعة - التي تجري من خلال التنظيمات السياسية أو شبه السياسية - خارج العملية الانتخابية وفي غير توقيتها - سواء بهدف الدفاع عن قضايا أو أفكار بذاتها، أو لمعارضة قرارات أو سياسات تبعتها، أو للمطالبة بمصالح ومنافع خاصة بفئات أو جماعات أو طبقات محددة داخل المجتمع.

ويعتبر هذا النمط من أساليب المشاركة أكثر أهمية من عمليات التصويت والأنشطة الانتخابية، وأشد تأثيراً منها في مسار العملية السياسية والحياة السياسية للمجتمع ككل، فهو يتسم بالاستمرارية، ولا يرتبط بزمان معين أو وقائع بذاتها، وهو أيضاً عمل منظم، ينطوي على قدر كبير من التخطيط والمبادرة والحس السياسي الواعي، ولذلك فبمقدوره أن يعبئ ويحرك جماهير غفيرة من خلاله، وبإمكانه أيضاً أن يجمع وينقل إلى القادة معلومات أكبر وأكثر تحديداً عن المتطلبات والرغبات الأساسية أو الملحة للجماهير عامة، أو الخاصة بفئات أو جماعات أو طبقات معينة داخل المجتمع، ومن هنا كان تأثيره وفعاليته في الحياة السياسية للمجتمع على جانب كبير من الأهمية، وكان نجاح أو فشل كثير من السياسات أو التطورات مرتبطاً به، إن لم يكن متوقعاً عليه في كثير من الأحوال.

وبعد الانتماء التنظيمي والنشاط الاجتماعي من الأساليب المميزة للمشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة - خاصة المجتمعات الصناعية، وإن كان يوجد أيضاً في كثير من المجتمعات النامية أو المجتمعات صناعياً، فحيثما يكون التقسيم النوعي الدقيق للعمل أو التمايز الطبقي الحاد من السمات المميزة للمجتمع يصبح من المحتمل كثيراً أن تكون ثمة أحزاب سياسية عديدة تعبر عن مصالح الطبقات المختلفة داخل المجتمع، ويصبح من المتوقع أيضاً أن



تكون هناك جماعات ضغط أو جماعات مصلحة تمثل مصالح الفئات أو الجماعات المهنية أو الحرفية العديدة أيضاً، ولا يعني هذا التعدد أو التنوع التنظيمي أن لكل من هذه المنظمات أو المؤسسات دوراً سياسياً محدداً داخل المجتمع، أو أنها جميعاً على قدر واحد من الأهمية أو الفعالية السياسية، بل قصارى ما يعنيه هو أن ثمة تنوعاً في أوجه النشاط أو في التركيب الطبقي للمجتمع، وأنه بقدر ما تتضارب المصالح الناجمة عن هذا التنوع تكون ثمة فرصة متاحة لتنامي الوعي الجماعي أو الطبقي، وزيادة الارتباط بين أعضاء الجماعة أو الطبقة بحيث يمكن التعبير عن هذا الوعي وهذا الارتباط من خلال إطار تنظيمي معين يمثل كلاً منها ويمكنها من الدفاع عن مصالحها، والقيام بأدوار سياسية أو شبه سياسية على نحو أو آخر داخل أو خارج المجتمع.

وتختلف الأحزاب عن جماعات الضغط أو المصالح في كثير من الخصائص والسمات البنائية، كما تمتاز عنها كذلك من حيث الهدف والوظيفة، فالأحزاب مثلاً تتألف عادة من أفراد ذوي انتماءات طبقية محددة، في حين أن جماعات الضغط أو المصلحة تتألف من أفراد ينتمون إلى قطاعات مهنية أو حرفية واحدة، ولا يرتبطون بطبقة معينة بالضرورة، وبينما يعتبر دور الأحزاب سياسياً في جوهره، ولذلك تتغيا الوصول إلى سدة الحكم ومواقع السلطة، ويكون دور هذه الجماعات نقابياً أو شبه سياسي، يقتصر على الدفاع عن مصالح أعضاء المهنة أو الحرفة الواحدة، أو المطالبة بمزيد من المنافع المادية أو المميزات الاجتماعية لأعضائها دون اللجوء بالضرورة إلى بمواقع السلطة أو الحكم، وإن لم يحل ذلك دون قيامها - في بعض الأحوال - ببعض الأدوار السياسية التي قد تفوق في فعاليتها وتأثيرها دور الأحزاب السياسية ذاتها.

ونظراً لأن الأحزاب ذات دور سياسي، وترتبط بالعملية السياسية بشكل وثيق، فإنها تتسم عادة بالدوام والاستمرار، في حين أن جماعات الضغط أو المصلحة - على العكس - قد تختفي أو تزول فور تحقيق أهدافها - وربما قبل ذلك وإن لم يحل هذا دون استمرارها واستحالتها أحزاباً سياسية كما هي الحال لحزب العمال البريطاني مثلاً.

هذا وتتفاوت صيغة المشاركة السياسية من خلال هذه المنظمات والمؤسسات ما بين المشاركة الإيجابية الفعالة والمشاركة الشكلية المحدودة، فهي تتراوح مثلاً بين تقلد منصب قيادي في أحد مستويات التنظيم، إلى الدعم المالي من خلال سداد الاشتراكات ورسوم العضوية أو التبرعات، إلى الإسهام الفعلي في نشاط التنظيم وبرامجه، ومع ذلك ليس بالإمكان دائماً أن نرسم حدوداً قاطعة أو فاصلة بين العضوية النشطة أو غير النشطة داخل هذه المنظمات والمؤسسات، فقد يتردد سلوك الفرد بين هذين البعدين داخل التنظيم الواحد تبعاً لدرجة اهتمامه بالقضايا التي يتصدى لها التنظيم، أو نتيجة عوامل أخرى تدفعه إلى اتخاذ أي من الموقفين، وقد يكون الفرد عضواً في حزب سياسي وفي جماعة ضغط أو مصلحة في آن واحد ويكون نشيطاً في أحدهما عن الآخر أو العكس، وقد تكون الجماعة التي ينتمي إليها



الفرد برمتها ذات عضوية جماعية داخل حزب معين، ومن ثم قد تلعب دوراً أكثر فعالية وتأثيراً داخل الحزب عن خارجه أو العكس.

وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات فلا يمكن للمرء - بحال من الأحوال - أن ينفي أو يقلل من أهمية العمل التنظيمي والجماعي كنشاط تطوعي منظم، يمكن المواطنين أن يشاركوا في الحياة السياسية من خلاله على نحو مؤثر وفعال، وتكون له آثاره وانعكاساته - الإيجابية أو السلبية - على مسار الحياة السياسية، وطبيعة العملية السياسية، وتطور النظام السياسي والنسق الكلي للمجتمع.

3- المبادرات الفردية وأساليب الاحتجاج:

وأعني بذلك تلك الأنشطة السياسية التي تجري خارج كل من الأسلوبين السابقين، وتمثل سلوكاً تطوعياً نابعاً من الاهتمام السياسي للفرد، ويتميز بأن الفرد هو الذي يحدد موضوعه، وتوقيته، وإعداده، والغاية منه أيضاً.

وتتعدد أنماط هذا السلوك وتتراوح عادة ما بين العمل السلمي المشروع، والعمل العنيف أو غير المشروع، وذلك وفقاً لطبيعة القضية التي تمثل اهتماماً خاصاً لدى الفرد، أو الغاية التي يتوخاها ويسعى إلى تحقيقها، ويتعذر عليه الوصول إليها عن طريق التصويت في الانتخابات، أو الانتماء إلى تنظيم من التنظيمات، أو العمل وسط جماعة من الجماعات.

فإذا كانت القضية تتعلق مثلاً بقصور الأداء الحكومي في مجال من المجالات، أو تتعلق بإحدى السياسات أو الأساليب الإجرائية التي تمس مصالح الجمهور وتؤثر فيهم، فإن لجوء الفرد إلى الأساليب السلمية المشروعة يكون أكثر احتمالاً من لجوئه إلى الأساليب العنيفة أو غير المشروعة، وفي هذه الأحوال قد يعبر الفرد عن رأيه بصدد هذه القضية، إما من خلال وسائل الاتصال المتاحة، أو عن طريق الاتصال الشخصي برجال الإدارة، أو أعضاء المجلس النيابي، أو المسؤولين السياسيين من رجال الأحزاب، أو بأن يعرب عن احتجاجه بالإضراب عن الطعام وإن كان هذا السلوك عملاً عنيفاً بالنسبة للرد ذاته - أو بقيادة المظاهرات وتنظيم المسيرات، أو بالدعوى إلى الإضراب العام وعقد المؤتمرات إن كان مسموحاً بهذه الأساليب قانونياً، أما إذا كانت القضية تتعلق بأمور مصيرية أو مبدئية يعتبر الخروج عليها ضرباً من الخيانة أو انحرافاً عن قيم المجتمع ومعتقداته فإن احتمال اللجوء إلى أساليب العنف السياسي Political Violence أو الوسائل غير المشروعة يكون كبيراً.

هذا ومن الجدير بالذكر هنا إن كلا من الأساليب المشروعة وغير المشروعة وإن كان من الممكن اللجوء إليها في أي من المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، إلا أن ثمة دلائل كثيرة تشير إلى تكرار استخدام أساليب العنف السياسي في المجتمعات ذات التمايز الطبقي الحاد، حيث تستأثر الطبقات العليا - المهيمنة والحاكمة - بمنافع ومزايا أكثر مما تحصل عليه الطبقات الدنيا المحرومة أو المقهورة، وفي المجتمعات الآخذة في التحديث، حيث تقتصر قدرات النظم السياسية لهذه المجتمعات عن استيعاب الفئات أو الطبقات المعبأة اجتماعياً وإشباع حاجاتها



ومطالباتها، فضلاً عن أنظم الاستبدادية التي لا تتمتع بقدر كبير من الشرعية أو التأييد الجماهيري وتعتبر قوى المعارضة مبعث قلق دائم لها، وتحدياً خطيراً لقادتها وأياً ما كان الأمر فإن معدلات المشاركة من خلال المبادرات الفردية - السلمية أو غير السلمية - محدودة للغاية نظراً لضآلة عدد المشاركين فيها، وقياساً بالمعدلات الخاصة بغيرها من أساليب، وبالتالي فإن تأثير المشاركة من خلال هذه المبادرات الفردية في مجريات الأمور السياسية في المجتمع والنظام السياسي بأسره محدود وغير ذي شأن في أغلب الأحوال، كما أن اللجوء إلى أساليب الاحتجاج يعد من المواقف الطارئة وغير الدائمة، إذ يرتبط عادة ببعض الأزمات أو الإجراءات النظامية أو الاقتصادية أو الأمور المتعلقة بقضايا العلاقات الخارجية، ومن ثم تتفاوت معدلاته وآثاره من موقف إلى آخر، ومع ذلك - وعلى النقيض مما يقضي به تعريفنا الإجرائي للمشاركة السياسية وتحديدها في إطار الأفعال المشروعة - فإننا لا يمكننا أن نتجاهل ما يمكن أن تمثله أساليب العنف - حتى وإن شاركت فيها أعداد محدودة - من ضغوط وتأثيرات في النظام السياسي والصفوة السياسية، وما يمكن أن تسفر عنه كذلك من تغييرات في مسار العملية السياسية والحياة السياسية للمجتمع ككل، فهذه الأساليب لا تمثل سلوكاً عادياً أو مألوفاً، بل هي أفعال خارقة للعادة، عالية الدوي، يتردد صداها داخل وخارج حدود المجتمع على حد سواء، وينعكس تأثيرها على السياسة الداخلية والخارجية للدولة بوجه خاص، وفي العلاقات الدولية بوجه عام، ومن هنا كان إدراجها ضمن ميكانيزمات المشاركة السياسية وارداً وممكناً إلى حد كبير، على الرغم مما ينطوي عليه من تناقض مع تعريفنا السابق للمشاركة السياسية، وعلى الرغم من ميلنا أيضاً إلى اعتبار أساليب العنف السياسي مظهراً أو نتيجة لأزمة المشاركة.

ومجمل القول فيما تقدم أن ثمة أنماطاً عديدة ومتنوعة من أساليب المشاركة السياسية، وأن هذه الأساليب تتباين فيما بينها، ومن مجتمع إلى آخر، ومن نظام سياسي إلى آخر، وفي داخل النظام الواحد بين وقت وآخر أيضاً، سواء من حيث طبيعتها أو مداها، وعدد المشاركين فيها، وعواقبها فهي تتباين مثلاً لنوعية وحجم المواطنين الذين يشاركون فيها، وتبعاً لطبيعة العمليات التي ينشط المواطنون من خلالها ونمط الاستجابة الحكومية التي يمكن لأنشطة المواطنين المختلفة أن تؤثر فيها، كما تتباين أيضاً فيما يتيح للفرد أو الجماعة من قدرة على التأثير في مسار العملية السياسية بعامه وفي الصفوة الحاكمة وقراراتها بوجه خاص، وفي مدى ما تسمح به للفرد من فرص وإمكانات للانغماس الفعلي في الحياة السياسية، ومقدار ما يتطلبه هذا الانغماس من مبادرة ذاتية من جانب الفرد نفسه، فضلاً عن اختلاف تأثير هذه الأساليب وعواقبها تبعاً لنمط النظام السياسي القائم في المجتمع، والقوى الاجتماعية التي يمثلها أو يحكم باسمها، والنسق الأيديولوجي الذي يلتزمه، وطبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تشكل المحيط الخاص بالسلوك السياسي للفرد، والانتماء الطبقي للفرد ذاته وأسلوب تنشئته الاجتماعية والسياسية كذلك ونتيجة لكل هذه العوامل يصبح اختلاف عدد المشاركين في الحياة السياسية من خلال هذه الأساليب، وتفاوت معدلات ومستويات



المشاركة، واختلاف النتائج المترتبة على هذه المشاركة محصلة طبيعية وغير مستبعدة، وبالتالي لا يعتبر توافر أو افتقاد هذا الأسلوب أو ذاك في هذا المجتمع أو غيره سبباً في ارتفاع أو انخفاض معدلات المشاركة ومستوياتها بل نتيجة مباشرة لأي من هذه العوامل، فضلاً عن أن ثمة احتمالاً كبيراً لأن تكون هناك ظروف أو ملائمت أخرى تحيط بعملية المشاركة وميكانيزماتها، وتؤثر في معدلات ومستويات المشاركة، أو تؤدي إلى مستويات أو معدلات غير متوقعة، وتبيناً لكل ذلك، وانطلاقاً منه، انتقل بالحديث فيما يلي إلى (أزمة المشاركة)، في محاولة لمزيد من الإيضاح لكل ما سبق، واستكمالاً للبحث في قضية المشاركة السياسية في إطار عملية التنمية السياسية وكغاية رئيسية من غاياتها النهائية.

رابعاً — أزمة المشاركة السياسية:

حيثما تنمخض عملية التعبئة الاجتماعية عن تغييرات كمية ونوعية في شرائح السكان ذوي الاهتمام السياسي، أو الراغبين في ممارسة العمل السياسي والقادرين على المشاركة في الحياة السياسية، يتحدد موقف النظام السياسي والصفوة الحاكمة من مطلب المشاركة إما تأييداً أو تقييداً أو معارضة، ويتشكل هذا الموقف عادة في ضوء الإجابة على ما تثيره هذه التغييرات من تساؤلات تدور حول: ماهية وحجم القوى الاجتماعية الراغبة في المشاركة في الحياة السياسية من ناحية، وحجم المتطلبات التي تطرحها هذه القوى وتأثير هذه المتطلبات في طبيعة ومسار العملية السياسية من ناحية أخرى، ومدى قدرة وكفاءة المؤسسات السياسية القائمة والصفوة الحاكمة على تمثل هذه التغييرات واستيعابها من ناحية ثالثة، فضلاً عن نوعية الجماعات الفئات والطبقات التي ترحب الصفوة الحاكمة باشتراكها في العملية السياسية، ومقادر ما تتيحه لها من فرص للمشاركة، ومن هنا تحدث أزمة المشاركة - فيما يقول "لوسيان باي" - حيثما يكون ثمة اختلاف حول المعدل الملائم لاتساع المشاركة الجماهيرية، وعندما يشكل تدفق المشاركين الجدد ضغوطاً ثقيلة على المؤسسات القائمة، وبقدر ما تتجنب قطاعات جديدة من السكان إلى العملية السياسية، بقدر ما تظهر اهتمامات وقضايا جديدة، تعرض استمرارية الحكم القديم للتفكك، وتجعل ثمة حجة ماسة إلى إعادة تشكيل البناء الكلي للعلاقات السياسية في المجتمع.

وتتجلى هذه الأزمة بشكل واضح وملحوس في المجتمعات الحديثة بوجه عام، والمجتمعات الرأسمالية الصناعية بوجه خاص، ذلك أنه نتيجة لسرعة النمو الصناعي، وما يرتبط بذلك من تقسيم نوعي دقيق للعمل، ونتيجة أيضاً لتعاظم القوة السياسية للطبقات المالكة لوسائل الإنتاج من ناحية، وازدياد حجم العاملين في الصناعة من ناحية أخرى، أخذ التمايز الطبقي يتصاعد بشكل حاد، وأخذت المصالح الطبقيّة تتبلور بشكل محسوس، وأصبح هدف الحفاظ على مواقع السلطة أو الوصول إليها محوراً للصراع بين كل من الطبقات المالكة والعاملة على حد سواء كما أصبح هدف المشاركة في العملية السياسية مطلباً ملحاً وأساسياً للطبقة المتوسطة وغيرها من الفئات والجماعات التي لا تشارك في الحياة السياسية على نطاق واسع، ولم تختلف الحال



من ذلك في الدول الاشتراكية السابقة كثيراً، إذ كان قادة الحزب يحتكرون مواقع القوة السياسية في هذه الدول، كما كان حق المشاركة في العملية السياسية يقتصر على أعضاء هذا الحزب وحدهم.

وفي مواجهة هذه الأوضاع غير المتكافئة، ونتيجة لثورة التطلعات المتزايدة والمترتبة على عمليات التعبئة الاجتماعية والتحديث السوسيو اقتصادي، أصبح من المألوف كثيراً أن تتجه الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية، والجماعات والفئات الاجتماعية المستبعدة رسمياً عن مواقع القوة السياسية في المجتمعات الاشتراكية إلى تشكيل الأحزاب السياسية، أو جماعات الضغط أو المصلحة، سعياً منها إلى الظهور على المسرح السياسي من خلال هذه التنظيمات يشهد بذلك ويؤكد قىام حزب العمال البريطاني في أوائل القرن الحالي، وتشكل (نقابة تضامن) في بولندا وأواخر القرن الماضي، تعبيراً عن أزمة المشاركة في هاتين الدولتين، وكمحاوله من جانب الطبقة العاملة - البريطانية والبولندية - للتأثير في مسار الحياة السياسية، والتعبير عن مصالحها والحد من نفوذ الطبقة المسيطرة وصفوتها المهيمنة.

هذا وتزداد أزمة المشاركة وضوحاً وجلاءً في الدول النامية حديثة الاستقلال أيضاً: ذلك أن هذه الدول وإن كانت لم تقيد حق الجماهير في المشاركة السياسية من خلال حركات التحرر الوطني إبان خضوعها للاستعمار إلا أنها ما إن حققت استقلالها السياسي، وقامت وسط (الجماعة الدولية كدول قومية ذات سيادة حتى أخذت مشاركة الجماهير في حياتها السياسية تخبو وتتضاءل، بحيث لا تكاد نجد اليوم دولة من هذه الدول لم تفرض قيوداً كثيرة ومتنوعة على حق الجماهير في المشاركة إلى الحد الذي أصبح افتقاد المشاركة السياسية في الدول يكاد يكون سمة مميزة لها.

وتفسيراً لذلك تقدم الصفوات الحاكمة في هذه الدول كثيراً من الحجج والمبررات، كما تطرح التجربة السياسية لهذه الدول أيضاً كثيراً من الاعتبارات والاحتمالات، فالصفوات الحاكمة - مثلاً ترى أن إطلاق حق المشاركة في نطاق واسع مخاطرة غير مأمونة العواقب، ويتعين التريث كثيراً قبل الإقدام عليها، فالتكامل السياسي لهذه الدول لم تتوطد أركانه بعد، ويخشى أن أطلق حق المشاركة للجماهير عامة أن تتجه الجماعات القبلية أو السوسيو ثقافية المختلفة - والتي تشكل الغالبية العظمى من مواطني هذه الدول - إلى المطالبة بمصالح، أو مميزات خاصة قد تثير تائراً غيراً من الجماعات، وبالتالي تعرض الدولة الناشئة لحالة من عدم الاستقرار تهدد أمنها ووحدتها، يضاف إلى ذلك أن هذه الدول - تواجه مركباً معقداً من مشكلات التخلف، وعلى الرغم من أن حل هذه المشكلات يتطلب تعبئة وتحريك كافة القوى الاجتماعية ومشاركتها في جهود التنمية إلا أن إطلاق حق المشاركة السياسية قد يشكل عبئاً على جهود التنمية ما دام ليس هناك اتفاق تام على القضايا أو المشكلات الأساسية التي ينبغي أن تتجه إليها هذه الجهود، وفضلاً عن هذا كله فإن شيوع الأمية بين جماهير هذه الدول وتخلف وعيها السياسي قد لا يسمحان بمشاركة جماهيرية فعالة، ومن ثم كثيراً ما تعتبره



الصفوة الحاكمة نفسها الممثل الحقيقي لهذه الجماهير، والمعبر الصحيح عن مصالحها وأهدافها، والقوة الوحيدة المؤهلة والقادرة على التصدي لما تواجهه من صعوبات أو مشكلات. أما التجربة السياسية لهذه الدول فتشير إلى كثير من الاعتبارات والاحتمالات التي يمكن أن تعزى لها هذه الأزمة أو تحد الأسباب التي تدفع إلى تقييد حق الجماهير في حق المشاركة السياسية، من ذلك مثلاً أن الصفوات الحاكمة في هذه الدول تنتمي في الغالب إلى الطبقة المتوسطة.

ومن ثم فهي لا ترحب بمشاركة الصفوات التقليدية ولا تسمح أيضاً بمشاركة الطبقات الإقطاعية أو الرأسمالية إن وجدت، وهي وإن كانت تسمح في كثير من الأحوال بمشاركة الطبقات الدنيا من الفلاحين والعمال فإنها في الوقت نفسه توسع من مفهوم العامل والفلاح بحيث يستوعب في إطاره كثيراً من عناصر الطبقة المتوسطة التي لا تنتمي إلى هاتين الطبقتين أصلاً، يضاف إلى ذلك أن الصفوات السياسية في هذه الدول غالباً ما تنقسم على نفسها بعد تحقيق الاستقلال السياسي لبلادها، ومن ثم تعد الصفوة الحاكمة منها على تقييد حق المشاركة السياسية كضرورة أمن وحماية لقوتها السياسية والنظام السياسي الذي تتولى قيادته في مواجهة قوى المعارضة أو العناصر المعادية أو المناوئة، وحتى إذا لم تنقسم الصفوة السياسية على نفسها فإنها قد تتسبب - عن طريق غير مباشر أيضاً - في ظهور أزمة المشاركة أو تفاقمها، سواء كان ذلك نتيجة فشلها في تطوير إطار فكري أو أيديولوجي ملائم يتضمن نقاط التقاء بين كافة القوى أو الجماعات الاجتماعية يمكن الاتفاق عليها، أو بفشلها في تطوير إطار تنظيمي كفء بمقدوره أن يتغلغل في مختلف أرجاء الدولة بحيث يستوعب كافة الجماهير في إطار على نحو يمكنها في المشاركة الإيجابية في العملية السياسية وفضلاً عن هذا كله فإن الصفوة الحاكمة في هذه الدول قد تكون من العسكريين الذين لا يسمحون بمشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وإن سمحوا بذلك فشرط هذا السماح هو أن تتم المشاركة من خلال حزب جماهيري واحدة تقوم الصفوة العسكرية بإنشائه وتتولى في الوقت نفسه قيادته وتوجيه حركته بحيث تصبح المشاركة السياسية من خلال هذا الحزب مجرد عملية شكلية كل ما يجري منها هو استقطاب الجماهير وتعبئتها من أجل تدعيم القوة السياسية والصفوة الحاكمة وإضفاء الصبغة الشرعية على نظامها الحاكم، أو شغل قوى المعارضة في الصراعات الداخلية بعيداً عن ساحة العمل السياسي وسط الجماهير.

وإذا كان لنا أن نشخص مظاهر أزمة المشاركة في الدول النامية - بوجه عام - فإننا نكتفي هنا بما قدمه "ميرون فينر" من شواهد تفصح بذاتها عن حدة هذه الأزمة، وتبين في الوقت نفسه عن مدى ما يواجه شعوب هذه الدول من قيود على حقهم في المشاركة في الحياة السياسي، ولا يفوتنا أن ننوه هنا إلى أن هذا التشخيص الذي يقدمه "فينر" وإن كان يتسم بالعمومية ولا يشير إلى دول ذاتها فإنه يتفق في الوقت نفسه وإلى حد كبير مع ما أشرنا إليه في السطور السابقة كما يضيف إليه أيضاً كثيراً من الشواهد والتفصيلات التي يمكن أن



نلمسها - على نحو أو آخر في أي من هذه الدول، ومن ثم كان الاحتكام إليه بالنسبة لهذه القضية مأمولاً وفي موضعه، بغض النظر عن أية خلاقات جزئية قد تكشف عنها بعض الحالات هنا أو هناك، يقول "فينز": قليلة هي تلك البلدان الحديثة الاستقلال التي تشجع أو على الأقل تسمح بالمشاركة السياسية الجماهيرية، فبعض البلدان النامية فقط لديها نقابات عمالية بمقدورها التأثير على سياسة العمل، أو روابط الفلاحين بوسعها التأثير في السياسة الزراعية وسياسة الأسعار، أو تنظيمات لأساتذة الجامعات ومعلمي المدارس الثانوية تستطيع أن تشكل سياسة التعليم، وبعض البلدان قد تسمح بأحزاب المعارضة، أما تلك التي تحت الحكم العسكري فلا تسمح بالأحزاب قط في أغلب الأحوال، وبعض الحكومات ذات الحزب الواحد تقتصر على أعضاء من صفوة الحزب كما أن العضوية في كثير مما يسمى أحزاباً جماهيرية غالباً ما تكون صورته وغير ذات أهمية بالنسبة للمشاركة السياسية الفاعلة، يضاف إلى ذلك أن منتقدي الحكومة - وفي كثير من المناطق النامية - غالباً ما يتحرون الحيطة وهم يتكلمون أو يكتبون أو يكفون عن الكلام أو الكتابة تماماً، خشية أن يتعرضوا إلى السجن أو الأقصاء خارج البلاد أو الإيقاف عن العمل، كما أن الصحافة غالباً ما تكون مكومة Muzzled هي الأخرى، وحتى إذا كان الصحفيون مطلقي السراح، وكانت الصحف غير مراقبة بشكل صريح، فإن دور النشر تظل في خشية من الحرمان في إعلانات الحكومة وورق الصحف أو مصادر المعلومات ويمكن للمرء أيضاً أن يعد قائمة طويلة بأسماء البلدان التي تعرض فيها المثقفون للحرمان من فرص العمل بالجامعات أو مراكز البحوث والصحف أو الحكومة بسبب انتمائهم إلى جماعات الأقلية - اللغوية أو القبلية أو الدينية - أو لأنهم ذوي آراء معارضة، ولا يفوتنا أن نشير في النهاية إلى أن هناك بعض البلدان النامية تسمح الآن بإجراء انتخابات حرة وبتنافسية، تمكن الناخبين من الاختيار بين المرشحين المتعارضين.

وفي معرض تفسير هذه الأزمة وبيان مصادرها يقول "فينز": إن ثمة سببين رئيسيين يمكن أن تعزي إليهما تلك القيود التي تفرض على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية الأول: هو ما يتاح للصفوات الحاكمة من فرص للحد من المشاركة، والثاني: هو تحوف هذه الصفوات من الانقراض على قيمها ومصالحها الخاصة، يقول: "ما دامت صحافة غير متقدمة مع قليل من المؤسسات الطوعية جيدة التنظيم أو الأحزاب السياسية المعارضة والمؤيدة من الجماهير فمن الميسور - نسبياً - على الحكومة أن تحد من المشاركة السياسية إذا كانت ترغب في ذلك ... ومن الجدير بالذكر أن بعض الصفوات فقط هم الذين يعترفون بأنهم يجدون فعلاً من المشاركة السياسية أو أنهم يسمحون ويرحبون فعلاً بالمشاركة السياسية الجماهيرية ما دامت هذه المشاركة لا تتعارض مع ما يؤمنون به من قيم، ومن هنا كانت المشاركة الجماهيرية في مشروعات التنمية الاقتصادية القومية محل ترحيب على عكس الجهود المعارضة بالضرائب، أو المطالبة بزيادة أجور العاملين في صناعات القطاع العام، أو الاضرابات المعارضة للقطاع العام، أو المطالبة بمزيد من السلع الاستهلاكية وإذا كان التأييد الجماهيري للسياسة الخارجية للدولة محل ترحيب فليس بمقدور الدولة أن تسمح طبعاً



بالتحركات التي تبدو مهددة للوحدة الوطنية ... ولذلك فإن الحكم العسكري أو حكم الحزب الواحد يحظر قيام أحزاب المعارضة بدعوى بأن الأمة لا تستطيع أن تسمح بالخلافات الداخلية التي قد تهدد الوحدة الوطنية، أو التحديث الاقتصادي أو الاستقرار السياسية، تلك القيم المحورية المثالية الثلاث، التي تؤمن بها الصفويات الجديدة ... وبجملة القول فإن ما يقدم من مبررات للحد من المشاركة غالباً ما يبدو مقنعاً للغاية.

خاصة إذا كانت عواقب المشاركة السياسية - الطليقة - مثلاً - هي تمزيق الوحدة الإقليمية للأمة أو إثارة العنف الداخلي.

ولعلنا في غير حاجة إلى التعلق على هذا النص أو الحوار معه، فهو - كما قلت - يتفق مع تحليلنا السابق ويضيف إليه الكثير، وإذا كانت لهذا النص دلالة معينة فهي تأكيده على أن المشاركة السياسية إنما تواجه بعدد من القيود والتحفظات، وأن هذه القيود والتحفظات إنما تصدر في الدول النامية عن ضرورات عملية ترتبط بواقع التخلف الذي تعانيه هذه الدول من ناحية والتغيرات البنائية والثقافية التي تتعرض لها خلال مراحل تطورها التاريخي من ناحية أخرى وإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه القيود أو التحفظات قد تصدر أيضاً عن طبيعة التركيب الطبقي للنظام السياسي، وما يمثله هذا التركيب من مواقف أيديولوجية أو مصالح طبقية معينة - تنعكس بشكل أو بآخر على القدرات الاستخراجية والتوزيعية والاستجابية للنظام - فمن الممكن القول إذن بأن أزمة المشاركة لا يقتصر حدوثها على مجتمعات بذاتها بل إنها قد تحدث في كافة المجتمعات ومختلف النظم السياسية، وإن كان ذلك بدرجات ومستويات مختلفة.

وبالتالي يمكن القول بأن أزمة المشاركة إنما تشير إلى ذلك الصراع الذي يحدث حالماً تعتقد الصفوة الحاكمة أن مطالب أو سلوك الأفراد أو الجماعات المتطلعة إلى المشاركة في النظام السياسي أمور غير مشروعة، وقد يحدث هذا الصراع في ظل ظروف وأوضاع عديدة من وجهة نظر هذه الصفوة، وقد يتخذ أيضاً صيغاً وأساليب شتى ومتنوعة من جانب جموع المواطنين المعبأين اجتماعياً والمتطلعين إلى المشاركة في العملية السياسية.

أما عن الظروف والأوضاع التي قد تنبثق في ظلها أو من خلالها أزمة المشاركة فيمكن تحديدها في الآتي:

① أن تعتقد الصفوة الحاكمة أن من حقها أن تحكم بمفردها، إما استناداً إلى دعاوي الحق التاريخي أو الحق الإلهي، وإما لشعورها بأن القوة السياسية وقف على طبقات معينة، وأن هذه الطبقات - حتى وإن كانت تمثل أقلية بالنسبة لمجموع السكان - لا يمكن أن تسمح باقتسام القوة السياسية مع أية جماعات أو طبقات لا تشترك معها في نفس القيم التي تتبناها، وإما لتمتعها بقدر كبير من القوة، ورفضها اقتسام هذه القوة مع جماعات الأقلية في المجتمع بدعوى أن هذا الاقتسام - وإن كان يتمشى مع مبدأ المساواة - قد يفضي في مرحلة من المراحل إلى فقدانها السيطرة على النظام السياسي.



٣ أن تنظم الجماعات أو الطبقات المتطلعة إلى المشاركة في منظمات سياسية أو شبه سياسية تعتبرها الصفوة الحاكمة منظمات غير مشروعة على الرغم من إقرارها حق المواطنين في تشكيل مثل هذه المنظمات (كالأحزاب اليسارية في المجتمعات الرأسمالية مثلاً، أو المنظمات اليمينية في المجتمعات الاشتراكية، أو المنظمات القائمة على أساس عرقي أو ديني أو طائفي في المجتمعات النامية).

٥ أن تعتبر المطالب التي تطرحها الجماعات أو الطبقات الساعية إلى المشاركة في العملية السياسية مطالب غير مشروعة من وجهة نظر الصفوة الحاكمة (كالمطالبة بإلغاء الملكية الفردية أو وضع قيود عليها في النظم الرأسمالية، أو المطالبة بإطلاق الحريات المدنية في النظم الشمولية، أو مطالبة جماعات الأقلية بإقامة سلطة حكم ذاتي لها أو منحها حقوقاً ومميزات خاصة داخل المجتمع أو النظام السياسي في الدول النامية أو الدول المتقدمة على حد سواء).

٤ أن تعتبر الصفوة الحاكمة مطلب المشاركة السياسية في حد ذاته مطلباً غير مشروع لأن الأسلوب الذي يطرح به غير مشروع أصلاً (كأساليب العنف أو الإرهاب مثلاً أو المشاركة في الحياة السياسية خارج عضوية الحزب الواحد أو المنظمات التابعة له في النظم الشمولية).

٥ أن تعتقد الصفوة الحاكمة أن هذه الجماعات أو الطبقات، لا تقصد اقتسام القوة والسياسة معها، بل تريد تغيير بنية النظام السياسي والاستيلاء على السياسي أصلاً، ويتمثل ذلك في هجوم الثوار على الملكيات الارستقراطية وسعيهم إلى إقامة حكم جمهوري (كما حدث في فرنسا في القرن التاسع عشر) ، وسعي الجماعات اليسارية إلى إقامة نظام للحكم على أساس ماركسي أو ماركسي - لينيني (كما كانت عليه الحال في عديد من دول أمريكا اللاتينية)، ومطالبة رجال الدين بإسقاط نظم الحكم العلمانية المدنية وإقامة نظم للحكم على أساس ثيولوجي أو ديني (كما كانت عليه الحال في إيران منذ سنوات قريبة).

وليس ثمة شك في أن هذه الظروف والأوضاع جميعاً إنما تعكس مجموعة من الحقائق الأساسية التي لا سبيل إلى إنكارها، ولا يمكن الاختلاف عليها أيضاً فهي تعني أولاً أن الصفوة الحاكمة أنماط تتحفظ على حق المساواة السياسية، وتحيط النظام السياسي بسياج من المحاذير التي قد تكون هناك ضرورات فعلية تستوجبها وقد لا يكون ثمة مبرر لها بالمرّة، وإن هذه الصفوة إذ تعتمد إلى ذلك إنما تتحكم في قدرات النظام السياسي ووظائفه، فتحد من قدراته التوزيعية والاستجابية، وتزيد في الوقت نفسه من قدراته التنظيمية والرمزية، ما تحاول أيضاً أن تزيد من قدراته الاستخراجية بما يخدم في النهاية أهدافها أو مصالح الطبقة التي تمثلها على حساب أهداف ومصالح الجماعات أو الطبقات المنافسة لها أو المعارضة لحكمها، وهي بهذا كله لا تدفع عملية تطوير النظام السياسي - أو بقول آخر: لا تساند عملية التنمية السياسية - بل تعوقها وتقلل من إمكانات تحقيقها، وقد يكون لها العذر في ذلك أحياناً وقد لا يكون.



والواقع أن المسألة قد تبدو في كثير من الأحيان على أنها معادلة صعبة بين العمل السياسي الفعلي والتنمية السياسية المتوخاة في بلدان العالم النامي أو في بعض هذه البلدان، فإذا كانت الصفوة الحاكمة هي التي تحملت أعباء عمليات النضال من أجل التحرر والاستقلال ودرء المخاطر التي قد تهدده أو تعود بالمجتمع إلى سيرته الأولى، كما أن هناك حاجة دائمة إلى فترة انتقالية في الحياة السياسية في المجتمعات حديثة الاستقلال تساعد على دعم القيم الاجتماعية والسياسية الجديدة، على الرغم من أن هذه الفترة قد تطور في بعض النظم أو المجتمعات، فضلاً عن الخطر الدائم الذي تمثله الطبقات أو الجماعات ذات المصلحة في عودة القديم، واحتمال استغلالها للأمية الأبجدية والسياسية السائدة في الترويج إلى أن العصر القديم كان عصراً ذهبياً ولن يتكرر، وأخيراً فإنه في ضوء نظريات التغير الاجتماعي غالباً ما يحدث نوع من التفكير أو الخلل التنظيمي عقب الثورة والاستقلال، بفعل دخول مفاهيم وشعارات جديدة للحياة الاجتماعية والسياسية، وربما احتاجت دورة التغير إلى بعض الوقت لبلوغ مداها، وهذه النقطة ترتبط أيضاً بالحرص على ضرورة وجود فترة انتقالية تسمح لكل ما هو جديد بالتفاعل والاستقرار.

هذا ومع أن كلاً من هذه الظروف والأوضاع من المحتمل حدوثها في أي من المجتمعات، وفي ظل أي من النظم السياسية إلا أن هذا الاحتمال يزداد ويكبر كلما كان التمايز الطبقي في المجتمع كبيراً، ويقترن بذلك نمو الوعي الطبقي، وتبلور المصالح الطبقية، وتزايد قدرة الطبقات المقهورة على الترابط والعمل المشترك، الأمور التي قد تؤدي إلى تفاقم أزمة المشاركة وزيادة حدتها، وقد تقسح المجال ركباً وسعيّاً لبروز صيغ وأساليب عديدة ومتنوعة للتعبير عن هذه الأزمة ومظاهرها فمن المحتمل مثلاً أن تزداد قدرة هذه الطبقات على الانتماء التنظيمي والعمل الجماعي السري أو العلني، ومن المحتمل أيضاً أن تظهر أساليب الاحتجاج أو العنف السياسي سواء على المستوى الفردي أم الجماعي، فضلاً عن مواقف اللا مبالة، والزهد، والاعترا ب، وفقدان للمعايير، التي يمكن أن يلجأ إليها الأفراد أو الجماعات تعبيراً عما يواجهها من قمع لحقها في المشاركة، أو تجسداً لما تستشعره من يأس وإحباط تلك المواقف التي وإن كانت غير ظاهرة أو محسوسة، وتشكل أنماطاً من السلوك السلبي قد لا يثير قلق أو اهتمام الصفوة الحاكمة في بعض الأحوال، إلا أنها تؤثر - بشكل أو بآخر - في جهود التنمية بوجه عام كما تعوق إلى حد كبير عمليات التغيير: التي يتوقف عليها تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء.

ولما كنت قد أشرت من قبل إلى أساليب الانتماء التنظيمي والعنف السياسي، فمن الواجب إذن أن أشير أيضاً إلى مواقف: اللا مبالة، والزهد والاعترا ب، وفقدان المعايير، في محاولة لاستكمال البحث في جوانب ومظاهر أزمة المشاركة من ناحية، وإبرازاً لهذه المواقف كصيغ للتعبير عن هذه الأزمة، لا بوصفها مجرد تعبير عن الجانب السلبي في بناء المشاركة السياسية كما يعتقد بعض الباحثين.



أ- اللا مبالاة السياسية:

يتفق كثير من الباحثين على أن اللا مبالاة في معناها العام هي: حالة نفسية تتميز بعدم القدرة على الاستجابة أو الاكتراث، وجدانياً، فلا يهتم الشخص بما يقع حوله من أحداث، ولا يستجيب لها على أي نحو، أو: هي عدم اكتراث كبير من السكان بما يحدث في مجتمعهم، وتقاعسهم عن المشاركة في المشروعات العامة التي تتوخى النهوض بالمجتمع، أو بقول آخر هي: عدم الاهتمام بالأفراد والمواقف أو الأحداث بصفة عامة أو خاصة وعدم الاكتراث بكل ما يجري في المجتمع بأسره في بعض قطاعاته.

وتتسم الشخصية اللا مبالية بخصائص معينة تخصها وتميزها، وتحدد بالتالي ردود أفعالها أو استجاباتها إزاء ما يجري في المجتمع ومن حولها من أحداث أو تغيرات وتتعين هذه الخصائص فيما يقول بعض الباحثين في انعدام قدرة الفرد على الاعتراف بمسؤوليته الشخصية أو التمعن في عواطفه ومشاعره أو التسليم بها، وغموض ما يستشعره من قلق وعدم استقرار وتهديد وعجزه عن الإفصاح عن ذلك، وامتناله التام للسلطة القائمة والقيم السائدة، مما يشكل في مجمله نسقاً متسقاً للأجزاء يتسم بالسلبية، ونتيجة لذلك يعتقد اللا مبالون سياسياً أنها بمنأى عن التأثير بأحداث السياسة ومتغيراتها وبمعزل عن التعرض لما يصيب الأحزاب السياسية أو الانقلابات العسكرية أو الرؤساء من مخاطر، وفي مأمن كذلك من التأثير بها أو بما يترتب عليها من نتائج، ومن ثم كان في رأيهم أن النزاع من أجل القوة لن يؤثر فيهم وأن تأييدهم للأحزاب قد يكون عديم القيمة ولذلك فلن تحاول الصفوة السياسية إثارتهم، وربما اعتقدوا أيضاً أن كل الأحزاب تسير على سياسة واحدة، وربما اعتبروا أنفسهم جهلاء بالسياسة وأن أصدقاءهم الذين اعتادوا على العمل السياسي الفعال قد استنفذوا طاقتهم.

وترتيباً على ذلك يقال أن اللا مبالية هو ذلك الشخص الذي لا تربطه بالسياسة أية علاقة عاطفية أو عقلية، أو الذي يتحاشى الانغماس في العمل السياسي برمته بسبب فقدانه الاتجاه أو عجزه عن الحركة.

ولقد استثارت هذه الظاهرة كثيراً من الباحثين في علوم النفس والتربية، كما شغلت حيزاً كبيراً من اهتمام علماء السياسة والاجتماع والمشتغلين بقضايا التنمية والعمل العام أيضاً ولم تقتصر جهود كل هؤلاء على محاولة تفسير هذه الظاهرة وتحديد أبعادها وحسب، بل عملت في الوقت نفسه على إخراج هؤلاء اللا مبالين من عزلتهم وإشراكهم في الحياة السياسية وجهود التنمية أيضاً، وفي هذا الصدد تشير كثير من الدراسات التي تعرضت لهذه الظاهرة إلى أن ثمة أسباباً أربعة على الأقل يمكن إرجاعها إليها، ويمكن من خلال التعريف عليها والعمل على إزالتها حيث جموع اللا مبالين على الخروج من إطار العزلة الذي يفرضونه على أنفسهم، والاندماج في الحياة العامة، والمشاركة في الحياة السياسية وبالتالي هذه الأسباب هي:



① توقع العواقب الوخيمة للنشاط السياسي:

ويتمثل ذلك في شعور الفرد بأن النشاط السياسي يشكل تهديداً لبعض جوانب حياتهن أو أنه قد يبعد أصدقاءه وجيرانه أو أفراد أسرته عنه، أو أنه قد يؤثر في مكانته الاجتماعية، كما قد يتسبب انتماءه لحزب سياسي معين أو اعتناقه اتجاهاً سياسياً بذاته في تهديد وضعه الوظيفي ومستقبله وحيثما يواجه الفرد مثل هذه الضغوط تصبح اللا مبالة السياسية أكثر ملائمة لحياته ومن ثم يؤثرها على الانغماس في الحياة السياسية والابتعاد حفاظاً على استقرار حياته ومكانته الاجتماعية وعلاقاته بالآخرين.

② اعتبار النشاط السياسي عملاً غير مجد:

ويتمثل ذلك في شعور الفرد بعجزه التام عن التأثير في مجرى الأحداث أو السيطرة على القوة السياسية المهيمنة، وأن ارتباطه بغيره من الأفراد من أجل تحقيق بعض الأهداف السياسية جهد ضائع لا جدوى منه، لأن نتائج النشاط السياسي معروفة مقدماً، كما أن ثمة هوة عميقة بين مثله العليا والواقع السياسي، ولا يمكن لأي قدر من النشاط السياسي أن يسد هذه الهوة أو يتخطاها.

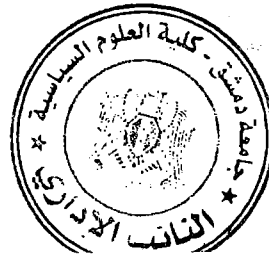
③ اعتبار العمل السياسي عملاً غير مثير للفرد وغير مشبع أيضاً لحاجاته المادية:

ومن ثم ينصرف الفرد عن المشاركة في أي نشاط يتصل بالأمور السياسية ويبتعد عن ساحة العمل السياسي تماماً وبالتالي يركن إلى اللا مبالة وعدم الاكتراث بالنشاط السياسي وقضايا السياسية ككل.

④ قصور الوعي السياسي، وغموض أهداف النظام السياسي، وصعوبة اقتناع الفرد بالمفاهيم السياسية التي لا تعبر عن مصالحه الشخصية.

ويرتبط ذلك - كما يقول "رايت ميلر" - بعملية تركيز القوة، وقدرة الصفوة الحاكمة على تقرير الأدوار التي يلعبها الآخرون في المجتمع ونطاق هذه الأدوار من ناحية وما يتاح لهذه الصفوة أيضاً من قدرة على تقييد حرية الأفراد أو قدرتهم على المبادرة الذاتية والانغماس الطوعي في الحياة السياسية من ناحية أخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العوامل إنما تشير إلى اللا مبالة السياسية وكأنها اتجاه نفسي يصدر عن الفرد ذاته أو يرتبط بمزاجه الخاص ورغباته الشخصية، وقد يكون هذا مقبولاً على نحو أو آخر أو في بعض حالات بذاتها، ومع ذلك يتعذر علينا التسليم تماماً بالعوامل النفسية وحدها كسبب رئيسي أو وحيد لانبثاق ظاهرة اللا مبالة وانسحاب الفرد إلى المبادرة والفعل إلا أنه ينبثق أيضاً عن تفاعل وتشابك عوامل مجتمعية وبيئية عديدة ترتبط بالمقولات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتاريخية للمجتمع، كما ترتبط أيضاً بالبيئة المحلية ونمط التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتلقاها الفرد، ونوعية الجماعات التي ينتمي إليها في مختلف مراحل حياته، فضلاً عن الخبرات الجمعية التي يسهم فيها، ومدى استجابته لخبرات المجتمع ككل، والمكانة الاجتماعية للفرد، ومركزه داخل البناء الكلي للمجتمع، والأدوار التي يقوم بها داخل الجماعة أو في المجتمع بوجه عام، وما يتوقعه من أدوار مماثلة



من جانب الأفراد الذين في مثل سنه أو مستواه التعليمي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو من جانب من هم في موقع القوة ويمثلون مواقع السلطة في المجتمع ... وما إلى ذلك من عوامل تتأثر على نحو أو آخر بالبناء الطبقي للمجتمع والنظام السياسي، وتنعكس آثارها على الفرد والحياة السياسية بوجه عام، وبما أن هذه العوامل تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، كما تختلف أيضاً فيما بينها من حيث قدرتها على التأثير في الفرد وتحديد نمط سلوكه السياسي، فبديهي إذا أن يكون انسحاب الفرد من الحياة السياسية، واتخاذ مواقف اللامبالاة إزاء أحداث السياسة أو العملية السياسية برمتها غير صادر عن الفرد في ذاته بل انعكاساً لواقع هذه العوامل عليه، واستجابة للمناخ العام الذي يغلف المحيط أو البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعيش فيها ويتفاعل معها أو ينفعل بمعطياتها.

ب- الزهد في الحياة السياسية:

يقترّب هذا الاتجاه في جوهره من تلك النزعة الانسحابية التي تتسم بها أنصار المدرسة الكلية في الفكر اليوناني القديم، والتي تدفع الإنسان إلى الانسحاب طلباً للسلامة وراحة الضمير وتعبيراً عن سخطهم على النظام السياسي القائم وثورتهم على النظام الاجتماعي غير العادل.

وينطوي هذا الاتجاه بوجه عام على نزعة شكية تشاؤمية واضحة تدفع صاحبها إلى الارتياح في كل ما يجري حوله من وقائع وأحداث، كما تحمله أيضاً على التشكك فيما يصدر عن الآخرين من أقوال وأفعال فلا يبقى أمامه إلى أن يزهد في كل شيء، وبالتالي يتوقف عن المشاركة - قولاً وفعلاً - في شؤون الحياة والمجتمع، ولذلك يقال: إن الزهد في الحياة السياسية هو (الإحساس بأن أفعال ودوافع الآخرين موضع شك وريبة، ومن ثم فالتشاؤم أكثر واقعية من التفاؤل، وما دام المجتمع أناني في جوهره فمن المتعين على المرء أن يلتفت إلى مصالحه الخاصة)، وينسحب من الحياة العامة وساحة العمل السياسي.

ويتمثل الزهد - بهذا المعنى - في عديد من المظاهر، كما يعبر عنه بعديد من الصيغ والأساليب أيضاً، فهو يبدو مثلاً في إحساس الفرد بأن السياسة عمل دنيء a. dirty business، وأن الساسة ليسوا على درجة كبيرة من النقاء بحيث يوثق بهم، فهم يتكلمون أكثر مما يفعلون، وإذا فعلوا فلمصلحتهم الخاصة أو لمصلحة الحزب الذي ينتمون إليه وليس لمصلحة المجتمع، وإذا وعدوا بشيء فهم يرمون إلى كسب أصوات الناخبين والظفر بتأييدهم، حتى إذا ما فازوا في الانتخابات تذكروا لعهودهم وتناسوا ناخبهم، ولذلك فالفرد - شاء أم أبى - لا بد وقاع تحت رحمة جماعات مناورة لا خلاق لها faceless، تحتكر القوة الحقيقية في المجتمع، وتمارس سلطة القهر على الآخرين.



وما دام المناخ السياسي العام محكوم بهذه القيم الأنانية وتشوبه هذه النواقص فمن الواجب إذا أن يزهد المرء في العمل السياسي، وأن ينصرف عن الحياة السياسية بأسرها، سواء كان النظام السياسي شرعياً ويحظى بقدر كبير من التأييد الجماهيري أم العكس، هذا وقد يكون الزهد أيضاً ناتجاً عن معاناة الفرد من تجارب معينة في العمل السياسي ألحقت به ضرراً معيناً أو طرحته سجيناً أو أضارته اقتصادياً أو غير ذلك من مظاهر المعاناة.

ج- الاغتراب السياسي:

يقول الكاتب الفرنسي "دومناش Domenach": لو وجه علماء اللغة جهودهم لرصد ما يكتبه الباحثون والنقاد والفلاسفة في عصرنا الحاضر، فإنني أراهن على أن كلمة (الاغتراب) سوف تحظى بالأولوية من حيث تداولها، وهذا قول ينطوي على قدر كبير من الصحة، ويبعد عن المبالغة إلى حد كبير، فلقد غدت ظاهرة الاغتراب من السمات المميزة للعصر الحديث سواء بالنسبة للمجتمع الصناعي بوجه عام أم المجتمع الرأسمالي بوجه خاص، إن لم تكن ظاهرة عالمية تهدد نسيج المجتمع الإنساني بغض النظر عن شكل التنظيم الذي فيه.

ولقد جربت المجتمعات غير الصناعية وغير الرأسمالية تجربة الاغتراب على نحو مختلف ولأسباب مغيرة، لكنها لم تكن عامة وليست من القوة أو الانتشار، بحيث تشكل ظاهرة كلية عامة هذا إلى أن الفارق بين الاغتراب في المجتمع الرأسمالي الحديث ليس فارقاً كمياً في مدى ما وصل إليه الاغتراب في المجتمع الرأسمالي بالقياس إلى ما كان عليه في المجتمعات السابقة عليه وحسب بل هو فارق كفي أيضاً ينطوي - مع ما حققته التكنولوجيا المعاصرة من تقدم هائل - على احتمالات أشد رهبة وضرراً تهدد الإنسان المعاصر واستقرار حياته.

ومن ثم يقال "إن الإنسان في العصر الحديث قد أصبح منفصلاً انفصلاً حاداً لم يسبق له مثيل، سواء عن الطبيعة أم المجتمع، أم الدولة، أم الله، بل حتى عن نفسه وأفعاله، وغير ذلك من المسميات التي تطلق على كيانات هي بالنسبة إليه (آخر) لا سبيل إلى التواصل معه ومن ثم لم يعد قادراً على إقامة الجسور التي تصل بينه وبين هذا الآخر المختلف المظاهر، والمتعدد الأسماء، وبالتالي أصبح عاجزاً عن تحقيق ذاته ووجوده على نحو شرعي أصيل.

وقد ظهر مفهوم الاغتراب أول ما ظهر في الفكر المسيحي في العصور الوسطى، ولكنه يتبلور كمفهوم فلسفي إلا في الفلسفة المتألية الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر، كما أنه لم يتحول إلى أداة للتفسير السوسيولوجي - كما يقول "لوس كوزر Lewis A. Coser" و"برنارد روزنبرج Bernard Rosenberg" - إلا على يدي "كارل ماركس" في منتصف القرن التاسع عشر، فلقد تبين "ماركس" أن الاغتراب إنما يعبر عن حالة موضوعية وغير ذاتية، تشير إلى انعدام القدرة على الاستقلال الذاتي وضبط النفس، ولذلك منح هذا المفهوم طابعاً أمبيريقياً وسوسيولوجياً بعد أن كان مفهوماً ميتافيزيقياً ولاهوتياً على ما يقول "قيس النوري"، ومن هنا تضاعف الاهتمام بظاهرة الاغتراب، وانفسح المجال أما بحثها في عدد من ميادين التخصص العلمي، واعتبرت أيضاً أداة تصويرية صالحة لتحليل الإحساسات والعواطف التي تكاد تظهر



ندى معظم العاملين في التنظيمات الرسمية المعقدة.

وفي محاولة تحديد هذا المفهوم واستجلاء معناه أنشعب الباحثون مذاهب شتى ومتعددة، ولا يزال الباحثون المعاصرون يعكفون أيضاً على فحصه ودراسته لتحديد دلالاته ولذلك تعرض الجانب المعرفي لمفهوم الاغتراب لكثير من التحليلات التأويلات المتباينة، نظراً لاختلاف مجالات التخصص التي تناولته، ونتيجة أيضاً لاستخدام غير المتخصصين هذا المفهوم بشكل يغلب عليه الطابع الذاتي أو العاطفي، وبينما يميز معظم الباحثين بين جوانب معينة لهذا المفهوم يكاد ينعقد اتفاقهم عليها هناك باحثون آخرون يميلون إلى التوحيد بين مفهوم الاغتراب وغيرها من المفاهيم التي قد تتطابق معه أو تقترب من بعض المعاني التي ينطوي عليها على نحو أو آخر مثل (اللا انتماء Unattachement)، (الهامشية marginality)، (اللامعيارية nirmiability).

ومن هنا كان الاختلاف حول معنى هذا المفهوم ومضمونه مصدراً لزيادة تعقده وتشعبت المعاني التي يمكن أن تلتصق به، وسبباً أيضاً في المغالاة أو الإقلال من خطورة هذه الظاهرة وتأثيرها في الفرد والمجتمع.

وحتى لا ينزلق بنا الحديث إلى مثل هذه الجوانب الخلافية، وحتى لا يتجه أيضاً إلى مثل هذا الجدل الفيلولوجي الذي قد لا يكون مفيداً بالنسبة للدراسة الراهنة فإنني في ضوء القدر المتبق من المتفق عليه بين كثير من الباحثين أستطيع القول أن الاغتراب في معناه العام هو إحساس الفرد بالانفصال والغربة عن المجتمع وعن الحياة الاجتماعية التي يتقاسمها الآخرون عديمة المعنى بالنسبة إليه، وبالتالي يستشعر العزلة والإحباط وينطوي الاغتراب أيضاً على الشعور بانعدام القوة، وبالتالي يستشعر العجز عن التحكم في مصيره، أو يعتقد أن ما يقوم به من أعمال لا يؤثر في الأحداث العالمية الهامة، ومن المتفق عليه بوجه عام أن فقدان المعنى، وانعدام القوة من المظاهر الهامة للاغتراب وأن هذين العاملين المتكاملين يميلان إلى تعزيز بعضهما البعض ففقدان المعنى مثلاً يتضمن الاغتراب عن القيم والمعايير.

في حين أن الشعور بانعدام القوة يتضمن الاغتراب عن الأدوار، إلا أن فقدان معنى المعايير بفضي بالضرورة إلى فقدان الاهتمام بالأداء المناسب للأدوار، كما بفضي الاغتراب عن الأدوار - على العكس وبالضرورة - إلى رفض المعايير والقيم المساندة لهذه الأدوار، وهكذا يسهم فقدان المعنى وانعدام القوة معاً في غربة الفرد عن ثقافة مجتمعه وعلاقاته الاجتماعية المتبادلة.

ولما كان الإنسان المغترَب مفتقداً المعنى، وفاقد القدرة، ولا يحس بفعاليته أو أهميته أو وزنه في الحياة فهو إذاً لا بد وأن يشعر بأن العالم المحيط به غريب عنه، ويعلو عليه، وفي مواجهته، حتى ولو كان من صنعه، كما يشعر أيضاً بأنه هو نفسه غريب عن ذاته، وعن هذا العالم وعن تنظيماته، ولذلك فهو في أوجه نشاطه لا يحقق ذاته أو يؤكد لها، بل يفقدها ولا يشعر بالسعادة أو اللذة، بل يجلب لنفسه التاسة والشقاء، ولا ينمي مهاراته وخبراته، بل



يوهنا، ولا يطور استعداداته وإمكاناته، بل يضعفها، أي أنه في حالة ضياع كامل، وغربة دائمة ومتجددة.

وهكذا يصبح الاغتراب السياسي زفرة أسي من صورة السقوط في أسر الذات المنظوية على نفسها، واعتذاراً شخصياً عن فقدان الإرادة السياسية بل أسلوباً عصرياً للوجود على نحو تمحي فيه شخصية الفرد وتلاشي.

د- فقدان المعايير (الأنومي):

يشير هذا المفهوم بوجه عام إلى تلك الحالة التي تتسم بالفوضى أو الغياب النسبي للقيم داخل المجتمع أو الجماعة، وفي ضوء هذا يستخدم مفهوم الأنومي بمعاني عديدة ومتنوعة فهو ينصرف مثلاً نحو التصرف الشخصي، وبخاصة هذا النوع الذي يؤدي إلى وجود من لا رادع له، ومن يفقد التوجيه الرشيد، وذلك دون الإشارة إلى مبلغ تماسك البناء الاجتماعي، أو طابع المعايير السائدة فيه، كما يشير أيضاً إلى الموقف الاجتماعي الذي يشهد صراعاً بين المعايير وبين الجهود التي يبذلها الفرد للتوافق معها، أو الموقف الاجتماعي الذي تتعدم فيه المعايير تماماً، نتيجة تغيرات اجتماعية وثقافية تقلب التوقعات السلوكية العادية للفرد، كما يستخدم أيضاً للإشارة إلى تمييع القيم والأهداف، والإحساس بالعزلة، كنتيجة مترتبة على زوال الألفة في المجتمع الحديث، والاعتماد الهائل على التخصص الفني الدقيق، والتنظيم الرشيد للسلوك فضلاً عن عديد من المعاني الأخرى التي تقترب من بعضها، أو تتداخل فيما بينها في محاولة تشخيص هذه الحالة وتحديد أبعادها وعواملها وأسبابها.

ولقد طور "دوركيم" هذا المفهوم وادخله في قاموس علم الاجتماع لأول مرة في دراسته الشهيرة عن الانتحار، حيثما تحدث عن (الانتحار اللا معياري Anomic suicide) باعتباره أحد أشكال الانتحار التي تنتشر في المجتمع الحديث.

يقول "بلمبرج" لم يعد العمل غاية في حد ذاته، ولا مصدراً أساسياً للرضا، بل وسيلة لغايات أخرى، والعمل في ظل المجتمع الصناعي الحديث عمل متواتر، روتيني، مجزأ، غير مرض وغير مشبع فلقد أصبح العامل تابعاً للألة، مغترباً عن طاقته الخلاقة، وعما يجب أن يكون عليه كإنسان ولم يعد العمل في ظل الإنتاج الرأسمالي من أجل الفرد بل من أجل شخص آخر غيره، كما لم تعد ظروف العمل ديمقراطية هي الأخرى، بل مقيدة، وحتى إذا كان نظام الحكم قائماً على أساس ديمقراطي فإن العامل حينما يلتحق بورشة أو مصنع إنما يلتحق بنسق نظامي استبدادي في جوهره، فلا مسؤولية لرب العمل أمام العمال بالنسبة لما يتخذه من قرارات، في حين ينبغي على العامل أن يمثل للأوامر التي لم يشارك بأي قدر من صياغتها، كما أصبح العامل الحديث أيضاً منفصلاً أو مغترباً عن ملكية المصنع أو الأدوات التي يعمل بها ... وكل ما يملكه هو قوة عمله التي يضطر إلى بيعها يوماً من أجل الحصول على الأجر.



كما ينفصل العامل كذلك عن ناتج عمله فور الانتهاء منه، في حين يقرر أولئك الذي يحتلون المناصب العليا أين، وكيف، وبأي سعر يباع هذا الناتج؟ وعلى هذا النحو يحرم العام مرة أخرى من الإحساس بالملكية أو الاعتزاز بالمشاركة، ونتيجة لهذا كله أصبح العمل شيئاً خارجاً عن العامل وليس جزءاً من طبيعته، ولم يعد بمقدور العامل أن يحقق ذاته خلال عمله بل يذكرها، وبالتالي أصبح يستشعر اليأس والشقاء ولا يستطيع أن ينمي طاقاته الفيزيائية أو العقلية بحرية، حتى صار في النهاية شخصاً منهوك القوى، ممزق العقل، لا يكاد يجد أمله أو ذاته إلى في الوقت الفراغ.

اعتبر "ماركس" اغتراب العمل أساس جميع الأشكال الأخرى للاغتراب، كما أن مدخل التحليل الطبقي للمجتمع والنظام السياسي الذي تقوم عليه دراستنا الراهنة يسمح بذلك أيضاً. فالنظام السياسي والمناخ السياسي العام - كما قلت من قبل - يعكس الواقع السوسيو اقتصادي للمجتمع، ويعبر عن المصالح الطبقيّة المتحكمة في هذا الواقع وفي خدمتها، وحيث أن الأمر كذلك فإن الفرد في ظل هذه الظروف يصبح تحت تأثير هذه السلطة الطاغية مجرد وسيلة ولعبة لقوة خارجة عنه، وبالتالي يتولد لديه الشعور بالغربة عن سياسة المجتمع وحكومته، ويميل إلى الاعتقاد بأن سياسية الأمة وحكومتها إنما تقوم على أمرهما أناس غيره، من أجل أناس آخرين، طبقاً لمجموعة قواعد غير عادلة، كما يزداد هذا الاعتقاد عمقاً ورسوخاً كلما ازدادت، وطأة الوجود الطبقي المسيطر على ما يقول "هربرت ماركيز H. Marcuse" مما يؤول به في النهاية إلى إثارة العزلة، والعزوف عن المشاركة في العملية السياسية، والانسحاب من الحياة السياسية، وكأنني بلسان حاله يقول: (إن ما أفكر فيه أن شخصياً لا يمثل شيئاً ذا أهمية كبيرة، فأولي الأمر لا يهتمون أصلاً بما يحدث لأناس مثلي، وأنا استشعر الغربة عن كل شيء).

ويذهب الباحثون في تفشي ظاهرة الاغتراب مذاهب شتى ومتعددة، وإن التقت في النهاية حول قاسم مشترك أساسي هو واقع الإنسان الحديث وطبيعة المجتمع المعاصر، وفي هذا الصدد تعتبر تحليلات "كارل ماركس" لظاهرة الاغتراب ذات أهمية محورية لدى الباحثين في هذا المجال عامة والمشتغلين بقضايا الإنسان والعلوم الاجتماعية بوجه خاص، وقد ورد حديث "ماركس" عن هذه الظاهرة في (مخطوطاته الاقتصادية والفلسفية 1844)، كما تعرض لها - بشكل أو بآخر - في الجزء الأول من كتاب (رأس المال) أيضاً، وهو يقيم تفسيره لهذا الظاهرة على عوامل مجتمعية موضوعية، تكمن في علاقات الإنتاج بوجه عام، وما يترتب على هذه العلاقات من تمايز طبقي بوجه خاص، وقد يكتفي بياناً لذلك أن أجمل أفكار "ماركس" وتحليلاته في هذا الصدد على النحو الذي قدمه "بول بلمبرج Paul Plumberg" وأشار إليه في الآتي.

تتجم عن الحالات التي يتفسخ فيها النسيج الاجتماعي على حد تعبيره، كما عاود الإشارة إلى هذه الفكرة أيضاً في عديد من دراساته الأخرى، بحيث غدت من بعده مفهوماً أساسياً



يستخدم في تحليل كثير من المشكلات الاجتماعية لدى عديد من علماء الاجتماع المعاصرين.

ويشير هذا المفهوم عند "دوركيم" إلى إحدى خصائص البناء الاجتماعي والثقافي لا إلى خصيصة تتعلق بالأفراد الذي يواجهون هذا البناء، ولذلك تتمثل الأنومي - كما يقول "ميرتون" في انهيار البناء الثقافي الذي يحدث بوجه خاص عندما تتحلل الروابط بين المعايير والأهداف الثقافية وبين ما لدى أعضاء الجماعة من قدرات اجتماعية للقيام بسلوك يتفق معها، ونتيجة لذلك تعتبر الأنومي - كما يقول "مارتنديل" - هي الحالة المقابلة تماماً للتضامن الاجتماعي فإذا كان التضامن الاجتماعي يعني نوعاً من التكامل الأيديولوجي الجماعي.

فإن الأنومي هي حالة الفوضى وانعدام الأمن وفقدان المعايير، أو كما يقول "بارسونز" هي القطب المعارض للاستقرار النظامي الكامل أو فقدان العناصر البنائية المكملة لعملية التفاعل ... أي ما يمكن وصفه بالانهيار التام للنظام المعياري.

وترجع حالة الأنومي - في رأي "دوركيم" - إلى تلك الانهيار الأخلاقي الذي أصاب المجتمع، وأصبح يمثل عاملاً من عوامل المشكلة النظامية التي يعانيها بناء المجتمع الصناعي فأزمة المجتمع الصناعي - كما يقول - ليست أزمة اقتصادية، بل هي أزمة أخلاقية في جوهرها، وقد نشأت هذه الأزمة نتيجة انهيار قوة المعتقدات الدينية، واهتزاز الأخلاقية التقليدية، وعدم إحلال نسق أخلاقي آخر محلها، ونظراً لأن القواعد الأخلاقية لم تعد لها قوتها الملزمة السابقة فقد أصبحت هناك حالة من الأنومي أو فقدان المعايير، لها أثارها وانعكاساتها على الفرد والمجتمع في آن واحد.

فالفرد مثلاً لم يعد يرتبط بالأخلاق إلا من خلال اللذة والمصلحة الخاصة ومن ثم تحلل مت التزاماته تجاه المجتمع، وأخذ يمارس ما يشاء من أنماط السلوك دونما اعتبار أو إدراك واضح لمدى اتساق سلوكه أو تناقضه مع أفعال الآخرين، ومن هنا وجد نفسه مفقداً تماماً لك صلة تربط بينه وبين التوقعات الأخرى المشتقة من البناء المعياري للمجتمع، وبالتالي لم يعد يستشعر الأمن والاستقرار، في مواجهته أفعال الآخرين الأمر الذي أدى إضعاف التضامن مع المجتمع، وأصبح يهدد بانهياره.

أما بالنسبة للمجتمع فإن حالة الأنومي تميل إلى إحداث حالة من الاستقطاب داخل بناء المجتمع.

فالدولة مثلاً أصبحت تميل أكثر فأكثر إلى استيعاب المزيد من الوظائف، بحيث غدت هيا لتجمع الوحيد والمنظم الذي يخضع له كل الأفراد، ويمثل كياناً مفارقاً للفرد العادي، كما أخذت التجمعات التقليدية الأخرى في الاضمحلال أو الانهيار تاركة الأفراد دون أية روابط أو تنظيمات اجتماعية تشعرهم بالتضامن مع شيء ما يعلو عليهم، ومن هنا صار الفرد نهياً لحاجات لا حدود لها، يعاني اليأس والقنوط، ويتعرض لقهر الدولة وسلطانها الطاغية، وبالتالي أصبح المجتمع في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، تعكس الأزمة الأخلاقية التي يعانيها، وتعدد البناء الاجتماعي بالانهيار.



وقد يبدو هذا التفسير الدوركيemi لظهور وتفشي حالة الأنومي معقولا ومقبولا إلى حد ما، ولكن إذا ذكرنا أن المنظور الدوركيemi للمجتمع يعتبر الواقع الاجتماعي مجرد واقع فكري مستقل بذاته، ويتمثل في مجموعة من القيم والمعايير والاختلاقيات العامة المتوارثة من خلال التربية، ويتسم أيضاً بصفة القهر والإلزام بحيث ينصاع أفراد المجتمع له ويسلكون وفق محدداته وضوابطه، لترددنا كثيراً في قبول هذا التفسير أو الاعتداد به، فالمجتمع ليس واقعاً فكرياً يحتا كما يزعم "دوركيem"، بل هو واقع مادي وإنساني وثقافي، يتفاعل معه الإنسان، ويشكله، ويحدد بناءه المعياري حسبما يترأى له ويضمن استمرار حياته واستقرارها، ومن هنا يصبح الإطار المعياري للمجتمع غير سابق تماماً على الفرد أو ملزم له بل من صنع الإنسان في كثير من جوانبه، ولذلك فبمقدور الإنسان أن يلتزم، أو يخرج عليه، أو يغيره، أو يعدل فيه، وما دام الأمر كذلك فحالة الأنومي إذن لا تصدر عن انهيار البناء المعياري للمجتمع في حد ذاته بل ترجع إلى انهيار العلاقة بين الفرد والواقع الاجتماعي الذي يتضمنه وفقدان التكامل بينهما، وإن لم ينف ذلك تأثير البناء المعياري وانعكاسه على هذا الواقع أيضاً يؤكد ذلك ويوضحه ما ينطوي عليه المجتمع الرأسمالي من صراع بين العمال وأرباب الأعمال، وما يترتب على ذلك من شيوع قيم الأثرة والأنانية، والاستغلال ومظاهر الفساد الخلقي....

تحسن الواقع السياسي المتخلف، وتشكل مصدر قلق للنظام والصفوة الحاكمة، وقد تعصف بهما، وفي هذا كله ما يؤكد أهمية المشاركة السياسية الجماهيرية الواسعة بالنسبة لحاضر النظام السياسي ومستقبله، وبالنسبة لإمكانات تطويره واستمراره، وما يؤكد أيضاً أن المشاركة السياسية ليست مجرد غاية لعملية التنمية السياسية فقط، بل إنها في الوقت نفسه ديناميكية أساسية من ديناميات النظام السياسي ككل، ومن ثم كانت أهميتها كمؤشر على تطور النظام السياسي وتقدمه، وكمدخل رئيسي لحل كثير من أزمت النظام ومشكلاته ولعل في مقدمة هذه المشكلات قضية تحقيق التكامل السياسي للمجتمع، وما يترتب على هذا التكامل من استقرار تهدف إلى عملية التنمية السياسية، وتستلزمه عملية التنمية الشاملة أيضاً وحتى تتضح لنا أهمية هذه القضية سوف يكون موضوع الفصل الآتي وهو التكامل السياسي بما تتضمنه من أبعاد ونتائج.

تعقيب:

هكذا تتحدد مظاهر أزمة المشاركة وصيغ التعبير عنها من قبل الأفراد أو الجماعات أو الطبقات المعبأة اجتماعياً، والوافدة على مسرح الأحداث السياسية حديثاً، وجلي أن هذه المظاهر وتلك الصيغ تنطوي على عديد من الجوانب المشتركة، وتكاد تقترب من بعضها البعض، وإن كانت على الرغم من هذا كله غير مترادفة أو متطابقة تماماً، ومن ثم ينبغي التمييز بينها على نحو دقيق وإقامة الحدود بينها بشكل واضح أيضاً، فاللامبالاة مثلاً تشير إلى عدم الاكتراث، في حين يعبر الزهد عن النفور والازدراء، كما ينطوي الاغتراب الأنومي على الإحساس بالغربة أو الانفصال عن المجتمع، وبينما تتسم الأنومي بالحيرة، نجد الاغتراب



يتسم بالعداء وقد يفضي إلى العنف، كما توحى بعض الشواهد أيضاً بأن معظم اللامبالين إما أنهم زهاد، أو مغتربون، أو فاقدوا المعايير، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وفضلاً عن هذا كله فإن بعض من ينشطون سياسياً عند مستويات معينة من المشاركة قد يكونوا لامبالين بالنسبة لمستويات أخرى، وقد يزهدوا السياسية برمتها في وقت من الأوقات.

ومعنى هذا كله أن اللامبالاة، والزهو والاعترا ب، وفقدان المعايير، وإن كانت تميل بعض الحالات أو المواقف التي تعتري من يتحاشون كل صيغ المشاركة السياسية وتنعكس أزمة المشاركة في المجتمع إلا أنها مسألة درجة، ويتوقف هذا كله على المناخ السياسي العام الذي يحيط بعملية المشاركة ومن يتطلعون إلى ممارسة العمل السياسي، أي على طبيعة النظام السياسي، ونسقه الأيديولوجي، وتكوينه النظامي وقدراته، والقوى الاجتماعية، التي يمثلها أو يعبر عن مصالحها وكلما عجز النظام أو تقاعست الصفوة الحاكمة عن تمثل أزمة المشاركة، وإيجاد الحلول الملزمة لها، تفاقمت هذه الأزمة، وأصبح المجال مهياً لبرز مشكلات وأزمات أخرى، وما إلى ذلك من صور الانحراف من ناحية، وما يواجهه المهاجرون الريفيون الجدد في المناطق الحضرية من مظاهر عدم الترحيب بهم، أو عدم الرضا عما يتمسكون به من قيم ومعايير أخلاقية تقليدية، أو عدم تمثلهم واستيعابهم الواقع الاجتماعي والثقافي المعقد للمجتمع الحضري الذي انتقلوا إليه من ناحية أخرى، فضلاً عما تعانيه شعوب المجتمعات النامية من عدم استقرار فكري أو نفسي - يعبر عنه أحياناً بحالة المراهقة الفكرية - بسبب عمليات التعبئة الاجتماعية والتحديث السريعة والهائلة التي تجري في هذه المجتمعات، وتعرض بناءها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكثير من التغيرات التي تنعكس على سلوك الأفراد وتهز من الأعماق ما يتمسكون به من قيم ومعايير أخلاقية تقليدية.

ومؤدى هذا كله أن حالة الأنومي لا تشير إلى إحدى خصائص البناء الاجتماعي الثقافي فقط، بل تشير أيضاً وفي الوقت نفسه إلى إحدى الخصائص التي تتعلق بالأفراد الذي يواجهون هذا البناء، ومن ثم كثيراً ما يقال: إن الإنسان الأنومي Anomic man - إن جاز التعبير - هو ذلك الإنساني الذي لا يتلاءم أسلوبه مع الظروف التي يواجهها، وتبدو عليه إمارات الحيرة بمعنى أن حالة الأنومي، إنما تشير على تلك الحالة التي تعتري الفرد، وتسمه بالخيرة والقلق والعزلة الاجتماعية ومن ثم يتولد لديه شعور بانهايار القيم، وفقدان الاتجاه ومن خلال ذلك يستشعر العجز، ويعتقد أن السلطة لا تعبأ به، فقليل من شأن أهدافه، ويفتقد الحماس للعمل ويعرف عن المشاركة في الحياة السياسية.



قائمة المراجع

1- حول مزيد من التعريفات والاستخدامات المختلفة لمفهوم المشاركة السياسية يرجع على سبيل المثال إلى الكتابات والدراسات الآتية:

M.Weiner, potitical Participation, Crisis of the political Process, in: L. Binder & others, (eds), op. cit., pp.161-164.

R.E.Lane, Political Man, The Free Press, New York, 1976, p.42.

H. McClosky, Political Participation, in: D.L. Sills, (ed), op. cit., vol. 12, p 252.

ومن الكتابات العربية:

- جامعة الاسكندرية، الشباب المصري في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أبحاث إعادة بناء الإنسان المصري، التقرير الخامس 1979، ص ص 107-108.

- صلاح منسي، المشاركة السياسية للفلاحين، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984، ص ص 11-14.

- مجلس الشورى، تقرير لجنة الخدمات عن المشاركة الشعبية، دور الانعقاد العادي الرابع، 1984/2/28، ص ص 7-8.

S.P.Huntington, &J.I. Dominguez, op. cit., p.33. -2

D. Lerner, op. cit., p.50. -3

S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit, p.33. -4

N.H. Nie & S. Verba, Political Participation, in: F.I. Greenstein & -5

N.V. polsby, (eds), op. cit., vol. 4. P.I.



G. Parry. (ed), Participation in Politics, Manchester University Press –6
Manchester, 1972, p.6.

N.H. Nie & S.Verba, op. cit., p.1. –7

M. Weiner, op. cit., p.164. –8

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التعريف يتناقض مع تفريق آخر يقول فيه فينر:

"إن المشاركة السياسية هي تلك الجهود المنظمة، التي يقوم بها المواطنون من أجل اختيار قاداتهم، والتأثير في صياغة وإدارة السياسة العامة"، وقد ورد هذا التعريف في:

M. Weiner, Political Participation and Political Development, in:

M. Weiner, (ed), Modernization: The Dynamics of Growth, op. cit.,
p.224.

9- سأناقش هذه القضية بشيء من التفاصيل عند الحديث عن ميكانيزمات المشاركة السياسية.

N.H. Nie & Verba, op. cit, p.4. –10

M. Rish & Ph. Althoff, An introduction to Political Sociology, –11

Thomas Nelson and Son., London, 1971.

Ibid., p.76. –12

13- لمزيد من التفاصيل حول هذه الآراء على سبيل المثال إلى:

– N.H., Nie & S. Verba, op. cit., pp. 7-8.

– B. Berelson & Oehres, Voting, University of Chicago Press, Chicago,
1954, Passim.

– R. Lane, New York, 1959, Passim.



O. Uic, Czechoslovakia: The Great Leap Backward, in: Ch. Gati, -14
(ed), op. cit, p.111.

15- ل. أ. بريجنيف، تقرير بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة أكتوبر الاشتراكية،
توفوستي للأنباء، موسكو، 3 نوفمبر 1967، ص.85

C. Rossiter & J. Lara (eds), The Essential Lippmann: A Political -16
Philosophy for Liberal Democracy, Random House, New York, 1965,
passin.

R. Aron, Quoted in: Ibid., p.43. -17

S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., p.43. -18

19- انظر الفصل الثالث من الجزء الأول.

Ibid., pp. 35-37. -20

Quoted in: G osipov, op. cit., p. 107. -21

Ibid., p.35. -22

Ibid., pp. 36-37. -23

ومن الكتابات العربية:

- عبد الفتاح أحمد حجاج، التربية والتنمية، مرجع سابق، ص ص3-4.

- السيد سلامة الخميسي، التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ 1952، رسالة
ماجستير (غير منشور)، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 1981، ص ص24-25.

- كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي العالمي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد
الرابع، السنة السادسة، جامعة الكويت، يناير 1979، ص ص153-188.



- إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 153-188.

- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، التربية السياسية وتنمية الشعور بالانتماء والمسؤولية، مجموعة أعمال الدورة الرابعة، أكتوبر - يوليو 1976/1977، ص 13-27.

S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., p.36. -24

-25- لمزيد من المعلومات والتفاصيل الخاصة بعملية التنشئة السياسية إلى المصادر الآتية على سبيل المثال:

- H.Hyman, Political Socialization: A study in Psychology of Political Behavior, Free Press, of Glencoe, New York, 1959.

- K. Langton, Political Socialization, Little Brown, Boston, 1969.

- R. Sawson & K. Prewitt, Political Socialization, Little, Brown, Boston, Boston, 1969.

- R. Sigel, (ed), A Reader in Political Socialization, Random House, New York, 1970.

- D.C Schwartz & S.k. Schwartz, (eds), New Directions in Political Socialization, The Free Press, N. Y. 1975.

- D.O. Sears, Political Socialization, in: F.I. Greenstein & N.W. Polsby, (eds), op. cit, vol.2, pp. 93-191.

S. Vebra, Small Groups and Political Behavior: A study of -26 Leadership, Princeton University Press, N.J. 1961, pp0 35-36.

W. Erbe, Social Involvement and Political Activity, in: American -27



Sociological Review, vol. 29, 1964, pp. 198-215.

J.P. Palmenatz, Consent, Freedom and Political Obligation, Oxford -28
University Press, London, pp. 144-156.

-29 اسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
1981، ص ص 208-213.

L.Milbrath, Political participation: How People Get Involved in -30
Politics, Rand McNally & Company, Chicago, 1965, pp. 39-41.

Loc. Cit. -31

-32 إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 209.

-33 يظهر هذا الاتجاه في بعض الكتابات العربية المعاصرة، ويمكن تلمسه أيضاً في عديد
من الكتابات الأجنبية، يرجع هذا الصدد إلى المصادر الآتية على سبيل المثال:

- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، مجالات على الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات
واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص ص 532-533.

- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي، دار
المعارف، القاهرة، 1975، ص ص 244-245.

-34 يقصد بعملية (سحب الثقة Recall) ذلك الحق أو الإجراء الذي يمكن بمقتضاه اقضاء
أي مسئول - تنفيذي أو تشريعي أو قضائي - عن منصبه، قبل انقضاء المدة المقررة لشغله
هذا المنصب، وذلك بناء على تصويت الجماهير على عريضة موقعة من عدد معين من
الناخبين.

يرجع في ذلك إلى:

- Webster's Third New International Dictionary of the English Language,



op. cit., p. 1893.

M.Rush & Ph. Althoff, cp. Cit., p.110. -35

36- علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني (1923-1952)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977، ص ص 17-18.

K.W. Deutsch, op, cit., p. 434. -37

M. Ruch & Ph. Althoff, op. cit, p.101. -38

39- يرجع في صدد هذه الفروق إلى المصادر الآتية على سبيل المثال:

- D.V. Verney, The Analysis of Political Systems, Routhedg & Kegan Paul Ltd, London, 1965, pp. 138-139.

ومن الكتابات العربية:

- إبراهيم درويش، الدولة: نظريتها وتنظيمها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص ص 400 - 410.

40- لعل من أبرز الأمثلة الدالة على ما تقوم به جماعات الضغط أو المصلحة من أدوار سياسية تلك الأدوار التي قامت بها نقابة المحامين والصحفيين والأطباء والمهندسين في مصر خلال ثمانينيات القرن العشرين، وما كان لهذه الأدوار من تأثير في حركة العمل السياسي والسلطة الحاكمة في آن واحد، انظر في هذا الصدد الدراسة الآتية:

سعد الدين إبراهيم، أعصاب الديمقراطية، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 733، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 31 يناير 1983، ص ص 24-25.

M. Rush & Ph. Althoff, op. cit., p.79. -41

L.W. Pye, Aspects of Political Development, op. cit., p56. -42

R. Macridis & B.E. Brown, Modernization and Its Discontent, in: R. -43



- Macridis & B.E. Brown, (eds), op. cit., p. 424.
- M. Weiner, Political Intergration and Political Development, in: -44
H.G. Kebschull, (ed), op. cit, pp. 270-272.
- H. Wheeler, op. cit, pp. 480-481. -45
- 46- ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعريف العامل والفلاح الذي انتهت إليه لجنة تقرير الميثاق في مصر في يونيو 1962، والتعديل الذي أدخل على هذا التاريخ عام 1968.
- 47- لمزيد من هذه التفاصيل حول هذه القضية، انظر: حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص ص 154-156.
- M. Weiner, Political Participation and Political Development, op. cit., -48
p. 224.
- ibid., pp.225-227. -49
- M. Weiner, Political Participation: Crisis of the Political Process, op, -50
cit., 187.
- ibid., pp. 187-192. -51
- 52- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص.23
- 53- عبد الهادي محمد والي (تقديم)، التحضر في الشرق الأوسط، تأليف: فنسنت كوستيللو، ترجمة وتعليق: غريب سيد أحمد، عبد الهادي والي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981، ص.39
- M. Ruch & Ph. Althoff, op. cit., p.90. -54
- H. Mussen & A.B Wyszunski, Personality and Political Participation, -55



in. Human Relations, vol. 5, 1955, pp. 78-79.

L. Stinchcombe, Social Structure and Politics, in: F.I. Greenstein & N.W. Polsby, (eds), Handbook of Political Science, vol.3, op, cit., p.570.

D. Riesman, The Lonely Crowd,,: A study of the changing American character, Yale University Press, New Haven, 1950, Quoted in: W.F. Stone, op. cit., p. 125.

See: M. Rosenberg, Some Determinants of Political Apathy in: Public opinion Quarterly, No. 18, 1954, 99. 34-66.

L.W. Milbrath, Political Porlitical Porticipation: How and Why Do People Get Involved in politics?, Rand McNally, Chicago, 1965, p. 35 Seq.

C.W. Mills, The Power Elite, Oxford University Press, New York, 1969, p. 302 Seq.

61- انظر دراسة هامة حول تكوين الاتجاه نحو العمل الجمعي والعوامل المرتبطة بموقف اللامبالاة في:

- لويس كامل مليكة، بين الايجابية واللامبالاة، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، 1966.

62- توفيق الطويل، الفلسفة الخلقية: نشأتها وتطورها، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1960، ص ص 34-37.

63- أبو العلا عفيفي، التصوف: الثورة الروحية في الإسلام، دار المعارف، الاسكندرية، 1960، ص ص 71-72.



64- تعالج بعض الكتابات هذه الاتجاه تحت عنوان (الشك السياسي)، ولما كان هذا العنوان يتفق مع المصطلح الأجنبي الذي يعبر عنه وهو مصطلح Cynicism حيث الترجمة الصحيحة له هي (المذنب الكلبي) - فقد آثرت أن استخدام تعبير (الزهد في الحياة السياسي) لاقتراجه من اتجاه المذهب، وعدم اختلافه المضمون العام للموقف الذي أعالجه هنا.

65- M. Rush & ph. Althiff, op. cit., p. 92.

66- لمزيد من التعرف على ظاهرة الزهد في الحياة السياسية وأبعادها يرجع على سبيل المثال إلى:

- R.E. Agger & Others, Political Cynicism: Measurement and Meaning, journal if Politics, 23, 1961, pp. 477-506.

- E. Little, Political Cynicism and Political Futility journal of Politics, 25, 1963, pp. 312-323.

67- ورد في محمود رجب، الاغتراب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1978، ص. 17.

68- قيس النوري، الاغتراب، اصطلاحاً ومفهوماً وواقعاً، مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر، العدد الأول، وزارة الإعلام، الكويت، 1979، ص. 29.

69- انظر نماذج للدراسات الامبيريقية التي استخدم فيها الاغتراب كأداة للتحليل في:

- F. Herzberg & others, job Attitudes, Pittsburg: Psycholigical service, 1957.

70- حول هذه المفاهيم والمعاني المتعددة لمفهوم الاغتراب يرجع إلى:

- M. Seeman, On the meaning of Alienation, in: Coser & Rosenberg (ed), op. cit., pp. 401-411.

71- G.A. Theodorson & A.G. Theodorson, op. cit., p.9.



E. Fromm, Karl Marx, s Theory of Alienation, in: D.H. Wrong & H.L. Gracey, (eds) Readings in Introductory Sociology, The Macmillan Co., N.Y. 1967, p.219.

73- يقترب هذا التصوير مما ذكره "أبو حيان التوحيدي"، حيث يقول في وصف (الإنسان المغترب):

"إن الغريب من هو في غريته غريب، بل من ليس له نسيب... الغريب من نطق وصفه بالمحنة بعد المحنة... أن حضر كان غائياً، وإن غاب كان حاضراً.. وأغرب الغرباء من صار غريباً في وطنه، وأبعد البعداء من كان بعيداً في محل قربه، لأنه غاية المجهود أن يسلو عن الموجود، ويغضض عن المشهود، ويغضي عن المعهود... الغريب من إذا ذكر الحق هجره، وإذا دعا للحق زجر... يا رحمننا للغريب! طال سفره من غير قدوم، وطال بلاؤه من غير ذنب.. وعظم عناؤه من غير جدوى، والغريب من إذا قال لم يسمعوا قوله، وإذا رأوه لم يدوروا حوله... الغريب من إذا أقبل لم يوسع له، وإذا أعرض لم يسأل عنه... الغريب في الجملة من كله حرقة، وبعضه فرقة، وليله آسف، ونهاره لهف، وغداؤه حزن وعشاؤه شجن... وخوفه وطن!!".

C.W. Mills, White Collar: The American Middle Clacces, Oxford -74 University press, New York, 1953, p.160.

G.A. Theodorson & A.G. Theodorson, op. cit., p.12. -75

76- حول المعاني المختلفة لمفهوم الأنومي يرجع على سبيل المثال إلى المراجع العربية الآتية:

- محمد عاطف غيث (تحرير ومراجعة)، قاموس علم الاجتماع، المرجع السابق، ص24.

- محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص540.



P. Blumberg, (ed), The Impact of Social Class: A Book of -77
Readings, Thomas Y. Crowell Company Inc, 1972, pp. 428-429.

K. Marx, The Notion of Alienation, in: Cosel & Rosenberg, (eds), -78
op, cit, p. 398.

M. Rosental & P.Yudin, (ed), A Dictionary of Philosophy, Progress -79
Publishers, Moscow, 1967, p16.

وقد نقل هذا المعجم إلى العربية تحت عنوان - الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، دار
الطليعة، بيروت، 1974.

80- إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص. 255.

R. Lana, Politica: Ideology, Why The American Common Man -81
Believes What He dose? New York, 1962, p. 177, Quited in: Rush &
Althoff, op. cit., p. 93.

82- وردت هذه العبارة ضمن أحد استطلاعات الرأي التي أجريت حول ظاهرة الاغتراب
في أمريكا في أبريل 1968 وقد اقتبسها من الكتاب الآتي:

- F.R. Allen, Socio - cultural Dynamics: an In trodution to Social
Change, The Macmillan Company, New York, 1971, p. 323.

رجعت في ذلك إلى:

- أبو حيان التوحيدي، الإشارات الإلهية، (الجزء الأول)، تحقيق ونشر: عبد الرحمن بدوي،
مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، 1950، ص ص 80-83.

ورجعت أيضاً إلى تحقيق وداد القاضي بنفس الكتاب، طبعة دار الثقافة، بيروت، عام 1973،
ص ص 82-84.



ومما يذكر في هذا المقام أن ما كتبه أبو حيان التوحيدي حول (الإنسان المغترب) كان في عام 400هـ (1009م) على أرجح الأقوال، أي قبل ما ذكره ماركس بحوالي 835 عاماً، انظر:

- عبد الواحد حسن الشيخ، أبو حيان التوحيدي وجهوده الأدبية والفنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص. 224.

83- انظر دراسات حول ظاهرة الاغتراب عند "كارل ماركس" في:

- T.B. Bottomore & M. Rubel, (ed), KarlMARX: Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Pelican Book, 1963, Passim.

وقد نقلت أجزاء من هذا الكتاب إلى العربية تحت عنوان:

- سوسيولوجيا ماركس وفلسفته الاجتماعية، ترجمة: محمد حافظ يعقوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1972.

- على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص ص 169-284.

84- E. Durkheim, Suicide: A study in sociology, trans. By: j.A. Spaulding & G. Simpson, Routledge and Kegan paul Ltd, London, 1963.

وأيضاً: سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

85- من الدراسات الهامة في هذا الصدد الآتي:

- R.K. Merton, Socian Kheory and Social Structure, op, cit, Part 11, pp.185-248.

- T.Parrons, The Social System, A merind Publishing Co, PVT. Ltd., New Delhi, 1972, pp. 301-306.

- R.A. Cloward, illegitimate mens, Anomie, and Deviant Behavior, in: American sociological Review, XXIV, April, 1959.

- A.W. Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology, op. cit, pp.



65-73.

G.A. Theodorson & A.G. theodorson, op. cit, p.12. -86

R.K. Merton, op. cit, p.216. -87

D. Martindale, The Nature and Types of sociological Theory, op. cit, -88
p. 88.

T. Parsons, op. cit., p.39. -89

90- يقترح هذا الموقف من قول الفيلسوف السوفسطائي "بروتاجوراس": (إن الإنسان مقياس الأشياء جميعاً - هو مقياس وجود ما يوجد منها، ومقياس لا وجود ما لا يوجد)، انظر: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1953، ص.46

91- علي ليلة، المرجع السابق، ص ص 407-408

92- من الشواهد الدالة على ارتباط الاغتراب بالعنف في بعض الأحوال تلك الحركات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الغربية في الخمسينيات وكانت نروتها في الستينيات، والتي تمثلت بوجه خاص في ثورة زنوج الولايات المتحدة طلباً للمساواة في الحقوق المدنية، وارتباط حركة الحقوق المدنية بـ (حركة الطلبة من أجل المجتمع الديمقراطي)، وارتباط حركة الطلبة بـ (حركة السلام) المعارضة لسياسة الولايات المتحدة في الدول النامية، فضلاً عن انتفاضات الطلبة وثورة الشباب عام 1968 ... إلخ، انظر عرضاً جيداً لهذه الحركات الاجتماعية في:

- أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية النقدية، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص ص 215-228

M. Rush & Ph. Althoff, op. cit, pp. 96 ff. -93

Webster's Third New international Dictionary of the English -94
Language, op. cit, p. 89.

انتهت الأملية



